بارومتر العدالة الانتقالية

THE UNIVERSITY of York
Centre for Applied Human Rights

مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية
Al-Kawakibi Democracy Transition Center

impunity watch

"مشاركتك ... ترجعلك الأمل"

مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس

فريق البحث

السيدة كورا أندريو
السيد أحمد علوى
السيد وحيد الفرشيشي
السيدة هاجر بن حمزة
السيد سيمون روبينس

بارومتر العدالة الانتقالية

أكتوبر • 2015

مشاركتك ...
ترجعلك الأمل

مشاركة الضحايا
في مسار العدالة الانتقالية
في تونس

مشاركتك ... ترجعلك الأمل

مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في تونس

إعداد

كورا أندريو
وحيد الفرشيشي
سيمون روبينس
أحمد العلوي
هاجر بن حمزة

الكتاب :

الحجم : 29,7 / 21 صم
الورق : 80 غ - Extrastrong
عدد الصفحات : 264 ص
الطبعة : الأولى
تصميم الغلاف و الاعداد الفني : أنيس المنزلي - ALPHAWIN STUDIO anismenzli@hotmail.fr

تم إعداد هذه الدراسة في إطار شراكة بين مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، منظمة Impunity Wacth, ومركز تطبيق حقوق الإنسان (CAHR)، جامعة يورك

سحب من هذا الكتاب 100 نسخة

ISBN : 978-9938-14-255-6

جميع الحقوق محفوظة لمركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية ، منظمة Impunity Wacth, و مركز تطبيق حقوق الإنسان (CAHR)، جامعة يورك

تونس • أكتوبر 2015

الفهرس

توطئة 2

الملخص التنفيذي..... 3

1. مقدمة 7
1.1 الممارسة الدولية للعدالة الانتقالية وآثارها في تونس 7
2.1 من أجل مقاربة تعريفية للعدالة الانتقالية: نقد للمقاربة التقنية / القانونية 8
3.1 مشاركة الضحايا في العدالة الانتقالية: لمحة عامة وتطور المشاركة..... 8
4.1 منهجية البحث..... 10

القسم الأول: مسار العدالة الانتقالية في تونس ومشاركة الضحايا 13

2. مسار العدالة الانتقالية في تونس 13
1.2 المحاكمات العسكرية والدوائر المتخصصة المرتقبة 13
2.2 الاستشارات الوطنية 14
3.2 هيئة الحقيقة والكرامة ولجان تقصّي الحقائق 15
4.2 جبر الضرر 17

3. مشاركة الضحايا: الإطار المفاهيمي..... 19
1.3 تصنيف أنواع المشاركة..... 20
2.3 أشكال المشاركة..... 20
3.3 المشاركة: مخاطرها ومزاياها 22

القسم الثاني: نتائج الدراسة..... 24

4. الضحايا والمسار..... 24
1.4 فهم مسألة التحول إلى وضع ضحية..... 24
2.4 سياسة الضحايا: أهو تنافس على صفة "الضحية"؟ 27
3.4 طرق فهم العدالة الانتقالية: "الاعتراف ثم يأتي الصفح"..... 30

5. مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية 35
1.5 انماط فهم المشاركة 35
2.5 المشاركة غير المباشرة والتمثيلية 38
3.5 التوعية والمشاركة 45
4.5 النوع الاجتماعي والمشاركة..... 47
5.5 العوامل المعيقة لمشاركة الضحايا 48

الملاحق..... 64

ملحق عدد 1: قائمة المستجوبين 64

ملحق عدد 2: الاستمارات 69

ملحق عدد 3: خرائط الاستجوابات..... 77

توطئة

"بارومتر العدالة الانتقالية" مشروع بحثي يمتدّ على سنتين وهو ثمرة تعاون بين مؤسسات ثلاث وهي مركز حقوق الإنسان التطبيقية في جامعة يورك (بريطانيا) ومركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية (تونس) ومنظمة *Impunity Watch* (هولندا). يُموَّل هذا المشروع من قبل المنظمة الهولندية للبحث العلميNWO .

يتطلب بناء الثقة المؤسساتية والاعتراف بإرث الماضي وإرســاء القواعـد الديمقراطية وتحقيــق المصالحة إحداثَ آليات للعدالة الانتقالية تستجيب للتطلعات العميقة للشعب التونسي. وتماشيا مع هذه الانتظارات، يهدف بارومتر العدالة الانتقالية إلى بناء القدرات البحثية التي تمكّن عددا كبيرا من المواطنين من التعبير عن مطالبهم للسلطات المعنية، وهو ما يعزّز مشاركتهم في مسار العدالة الانتقالية. وقد تمّ في إطار هذا المشروع تكوين فريق بحث صُلْبَ مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية ثمّ لاحقا ضمْن مجموعات الضحايا، حتى يتمكنوا معا من المساهمة في انتاج المعرفة حول العدالة الانتقالية والتشجيع على مشاركة هذه المجموعات في المسار. ولهذا الغرض، كان البحث مُرَكّزا كميّا ونوعيّا على المواطن، وبالأخص على احتياجات الضحايا في المرحلة الانتقالية. كما يسعى هذا البحث إلى الوصول إلى فهم شامل لمدى تأثير آليات العدالة الانتقالية على واقع الضحايا في تونس والوسائل المتاحة لهم للمشاركة بقدر أكبر من الفعالية. وسيتمّ نشر نتائج البحث وتقاسمها مع السلطة والمجتمع المدني وآليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك ضمن منتديات النقاش مع مجموعات الضحايا. وبذلك يكون البارومتر مشروعا بحثيا تشاركيا يهدف في المقام الأول إلى إنتاج معرفة من شأنها أن تفيد المجموعات المعنية وتشكّل فهمنا للعدالة الانتقالية المرتكزة على الضحايا وتعزّز ديناميكيات المسار التونسي.

في الأخير، نتوجه بجزيل الشكر لكل من شارك في إعداد هذه الدراسة، نساء ورجالا، وخصوصا الضحايا الذين من دونهم ما كان لهذا العمل أن يرى النور.

وقد تولّى جمع المعطيات في الميدان كلّ من أحمد علوي وهاجر بن حمزة ضمن فريق بحث يُشرف عليه وحيد الفرشيشي. كما تولّى التحليل وصياغة التقرير كلّ من كورا أندريو ووحيد الفرشيشي وسيمون روبينس، بدعم من پول ڤريدي و مارليز ستابر ورالف سبنكلس.

أمين الغالي
مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية

الملخص التنفيذي

كنتيجة مباشرة لثورة 2011، كان الجدل واسعا حول كيفيّة التعامل مع تركة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في تونس.

وفي هذا الإطار كانت الادبيات الدولية للعدالة الانتقالية حاضرة في النقاشات والاختيارات القانونية التي حاولت أن تأخذ قدر الإمكان الخاصيات الوطنية والمحلية بعين الاعتبار. فكانت أوّل الأجوبة عن التساؤلات المتعلقة بتركة الماضي قانونية إجرائية مع الإيقافات التي تمّت يومي 14 و15 جانفي 2011. تلت ذلك كلّ النقاشات المتعلقة بالتعويضات وجبر الأضرار بصدور مرسوم العفو العام وإعادة التأهيل الوظيفي والتعويضات لجرحى الثورة ولأهالي الشهداء.

أمّا فيما يتعلق بالكشف عن الحقيقة فقد انطلق عمل لجان التقصّي منذ جانفي 2011 لكشف حقائق انتهاكات حقوق الإنسان في فترة الثورة والتقصّي حول الرّشوة والفساد طيلة فترة حكم بن علي والعمل على الإصلاحات السياسية الكبرى.

ثمّ كان تبني القانون الأساسي المتعلق بالعدالة الانتقالية وإحداث هيئة الحقيقة والكرامة كنتاج لحوار وطني. ونلاحظ في هذا الإطار أن تونس كغيرها من التجارب وضعت الضحايا في الصفوف الأولى في مجال العدالة الانتقالية. إلا أنه وبالنسبة للضحايا فإن الآليات التي وضعت لإشراكهم في المسار، وإن كانت غايتها إضفاء المشروعية عليه، إلا أنها لم تكن تتطابق مع انتظاراتهم وتصوّرهم لدورهم. فالحوار الوطني والحوارات الجهوية والقطاعية حول مسار العدالة الانتقالية "سابقا "لم تشرك مباشرة إلا عددا قليلا من الضحايا.

إن مسار العدالة الانتقالية في تونس جاء مجزئا و مسيّسا، يعكس التفرقة العميقة بين الإسلاميين والعلمانيين. فحكومة النهضة والتي حكمت البلاد بعد أوّل انتخابات حرّة قامت بتنفيذ برامج الحكومة الانتقالية فيما يتعلق بجبر الضرر والتعويض. إلا انه سرعان ما تمّ انتقادها على أساس أنها تفضل وتحابي مناضليها من المتضررين في فترة الاستبداد، خاصة وأن هؤلاء يمثلون جزءا كبيرا من ضحايا الاستبداد. هذه الانتقادات والتي غذتها التعويضات أدّت إلى الاتهامات بما يعرف "بالضحايا المزورين"، إلى جانب رفض جزء من الرأي العام العلماني للإسلاميين كضحايا خاصة عندما يتمّ ربطهم بالإرهاب.

في هذا الإطار تحاول هذه الدّراسة أن تتطرق إلى الطبيعة الحقيقية لمشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية، وما تعنيه لهم بحق هذه المشاركة في محاولة لصياغة توصيات قد تعزز دورهم في مراحل المسار.

وفي دراستنا هذه، تكون المشاركة في المسار بمعنى القدرة على التأثير لتحسين آليات العدالة الانتقالية، ودعم استقلالية الضحايا وتغيير علاقتهم بالدولة، فالدراسة الحالية جاءت في وقت يمكن فيه تزامنا مع المسار، تحسين الظروف وتغيير بعض العوائق أمام مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية. وبصفة عامة تساهم هذه الدراسة أيضا في الحوار العالمي حول العدالة الانتقالية.

ولإنجاز الدراسة توخينا المقاربة الكيفية وهو ما جعلنا نلتقي بأكثر من مائة شخص في حوارات فردية ومجموعة نقاش في تونس وبنزرت ونابل وسيدي بوزيد والقصرين.

هذا العمل البحثي الذي ينجز لأوّل مرّة بالتركيز على رأي الضحايا في مسار العدالة الانتقالية، واحتياجاتهم وانتظاراتهم، ومدى فهمهم وتفاعلهم مع آليات العدالة الانتقالية.

وللقيام بهذا البحث تمّ إعداد استبيانات مختلفة بحسب علاقة المستجوبين بالعدالة الانتقالية، خصّصنا الاستبيان الأوّل للضحايا الذين شاركوا في المسار، أما الاستبيان

الثاني فكان مخصصا للضحايا الذين لم يشاركوا في المسار. أما الاستبيان الثالث فخصصناه للناشطين والخبراء التونسيين والدوليين في مجال العدالة الانتقالية.
كل الحوارات تمّ تسجيلها واستنساخها وتحليلها، لتكون بنية بحثنا مستمدّة من هذه اللقاءات والتي استعملنا عديد المقاطع منها كشهادات مباشرة طعمنا بها هذا العمل رغبة منا في تبليغ صوت الضحايا الذين غيّبوا لمدّة طويلة.
هذه الإرادة في إسماع صوت الضحايا كانت تحدّيا فعليا. من ذلك أن نسبة النساء الذين شاركن في الدراسة كانت 23 % فقط. فأغلب جمعيات الضحايا التي ساعدتنا في الوصول إلى الضحايا الذين استجوبناهم هي جمعيات يغلب عليها الرّجال، تنضاف إلى ذلك بعض الجوانب المحافظة والقيود الاجتماعية في بعض المناطق خاصة منها غير الحضرية، منعت عديد النساء من تقديم شهاداتهن.

نتائج الدّراســـة :

يدرك أغلب المستجوبين أن الضحايا ليسوا فقط الضحايا الذين تعرضوا مباشرة للانتهاك بل أن عائلاتهم هم أيضا ضحايا، فالنساء يصبحن ضحايا بمجرد حبس أزواجهن، إلا أن الحقوق المترتبة عن هذا الوضع ليست بالوضوح الكافي.
في نفس السياق لاحظنا بأن فكرة "المجموعة الضحية" و"المنطقة الضحية" كانت حاضرة وبوضوح في اللقاءات التي قمنا بها، والتي ركزت بكل وعي على الانعكاسات الهيكلية للانتهاكات على التشغيل وعلى فرص التعليم، إلا أنه تجدر الملاحظة أن عديد المستجوبين يرفضون أو يتحفظون على عبارة "الضحية" ويرون فيها عبارة سلبية لا تتناسب مع دورهم كناشطين ومناضلين من أجل العدالة.
إلى جانب ذلك تأثر مفهوم الضحيّة بتسييس المسار وتسييس الجدل حول مسار العدالة الانتقالية وخلق نوع من "التنافس" بين الضحايا بحسب انتماءاتهم الأيديولوجية : إسلاميين وعلمانيين. هذا الوضع استفادت منه بعض الأحزاب السياسية. هذا التسييس مثل أيضا عائقا هامّا أمام مشاركة الضحايا في المسار، معتبرين أن مسارا مسيسا لا يستجيب لحاجياتهم وانتظاراتهم.
يعتبر الضحايا، بصفة عامة أن العدالة الانتقالية هي اعتراف وردّ اعتبار، بينما لا تتمثل المحاسبة والمساءلة في العقاب فقط، بل تشمل أيضا الإقرار والاعتراف بأخطاء الماضي. فمفهوم العفو والمصالحة ترد عادة في أغلب اللقاءات بكثير من التحفظ والحذر ويربطها المستجوبون عادة باعتراف المسؤولين عن الانتهاكات بذنبهم.
فما يغلب على انطباع الضحايا أن العدالة الانتقالية لم تحقق إلى اليوم النتائج المنتظرة منها باستثناء الملتقيات والندوات الكثيرة كما أن العديد من الضحايا المستجوبين يعتبرون بكثير من الحسرة أن المسار يرتبط بحسابات ومصالح الساسة.
ومما زاد الضحايا اضطرابا هو تعدّد الآليات والهياكل المتدخلة "كلما كثر المتدخلين كلما قلّ ما سنحصل عليه". هكذا عبّر أحد الضحايا عن هذا الوضع. خاصّة وأنه ليشارك الضحايا في المسار يكون أغلبهم مضطرا لإيداع ملفاتهم أمام هياكل وهيئات متعدّدة ويخضعون لبيروقراطية معقدة.

مشاركة الضحايا في المسار :

يعتبر الضحايا المستجوبين أن كل علاقة بالمسار هي مشاركة فيها ليشمل ذلك الحوارات الوطنية، إيداع المطالب. وفي حالات عدّة يعتبر الضحايا المشاركة غير المباشرة شكلا من أشكال المشاركة في المسار من ذلك المشاركة في النشاط الجمعياتي وفي الدورات التدريبية والتظاهرات العامّة.

وبذلك يقرّ الضحايا بوجود "منظومة" للعدالة الانتقالية تشمل الآليات الرسمية والهياكل التي تشرف عليها والمنظمات والجمعيات التي تمثل فضاءا غير رسمي يثري الفضاء المؤسساتي.
ويكون للمجتمع المدني بحسب الضحايا الدّور المحدّد البلاغ أصوات الضحايا والتأثير في أصحاب القرار السياسي. فالمشاركة بالنسبة للضحايا هي وسيلة للانتفاع الفعلي بالمسار وإسماع صوت حاجاتهم وانتظاراتهم. كما كان الشأن أثناء المشاركة في الحوار الوطني الذي أدّى إلى صياغة القانون الأساسي للعدالة الانتقالية. فتقييم الضحايا لهذه المرحلة (مرحلة الحوار) هو تقييم إيجابي انتهى بالقانون الذي يعكس فعلا انتظاراتهم. وتكون المشاركة في هذا الإطار مصدر أمل ووسيلة للحصول على الاعتراف ولإعادة صياغة العلاقة بين الدّولة والضحية وبيان كيفية فهم المواطنة. "فمشاركة الضحايا هي بالنسبة لهم تعويض نفسي ومعنوي".
وطالما أنه لم يكن ممكنا إشراك الجميع في المسار أو على نطاق واسع في مسار العدالة الانتقالية. فكان للمجتمع المدني الدّور الهام كوسيط بين الضحايا ومسار العدالة الانتقالية، فكان المجتمع المدني هو الحاضر الأبرز.
إلا انه تجدر الملاحظة أنّ عديد الضحايا عبّروا عن إحساسهم بوجود هوّة بينهم وبين هذه المنظمات والجمعيات والتي اعتبروا جزءا منها "صناعة" بعيدة عن أهدافهم وتطلعاتهم.
فالتمثيلية برزت على أنها الأسلوب البديهي للمشاركة غير المباشرة، بالرّغم من أنها تثير عند عديد الضحايا التحفظ وبعض الريبة خاصة عندما يلاحظ الضحايا أن هذه الجمعيات ذات طابع نخبوي ولا يتمّ الاستماع إلا لهذه النخبة والتي لا تشبههم عادة. ممّا دعا عديد الضحايا المستجوبين إلى الدّعوة إلى تجنب التمثيلية حتى يتمكن الضحايا من المشاركة مباشرة. فالملاحظ أن المدافعين عن حقوق الإنسان هم الأكثر نشاطا وبروزا في مجال العدالة الانتقالية. إلا أنّ ذلك لم يمنع العديد من المستجوبين من أن يثنوا على بعض جمعيات الضحايا (القليلة) والتي لعبت دورها في دعم مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية عن طريق المناصرة والضغط والمساعدة القانونية والاجتماعية، وعملت هذه الجمعيات أيضا على مساعدة الضحايا في مجابهة إرث ماضي الانتهاكات التي تعرضوا لها.
بالمحصلة تبقى حركة الضحايا في تونس مجزأة ومنقسمة بحسب الانتماءات السياسية أو التاريخية وبدأت تتقلص أهميّة مسألة الضحايا في محيط لا يشجع غالبا على مطالب الضحايا.

معيقات المشاركة :

لاحظنا أنّ بعض الضحايا لا يعلمون شيئا عن المسار الحالي وخاصّة في المناطق المهمّشة. فمركزية المسار في تونس، أدّى إلى إقصاء عديد المجموعات.
التوعية يعتبرها الضحايا شكلا من أشكال المشاركة في المسار وجزءا من آليات عدّة من شأنها تعميق المشاركة والإعلام.
وعبّر الضحايا عن انتظاراتهم الكبرى من فتح المكاتب الجهوية لهيأة الحقيقة والكرامة مؤكدين على وجوب أن تقوم وسائل الإعلام بدور أكبر في نشر المعلومات حول المسار إلى جانب تأكيد الجميع على وجوب نقل المعلومات من الضحايا إلى الإعلام والجمعيات والمنظمات وإلى العموم. فالانطباع العام لدى الضحايا المستجوبين أن صوتهم لم يصل بعد !

تمثيل النساء ومشاركتهنّ الفاعلة في المسار تبقى من نقائص هذا الأخير. ذلك أنّ 5 % من الملفات المقدّمة لهيئة الحقيقة والكرامة قدمتها نساء وهو ما يعكس حجم تهميش

المرأة وإقصاءها خاصّة عندما تتعلق المسألة بالحديث عن الانتهاكات الجنسية إذ تعمل بعض المحظورات الاجتماعية على صدّ النساء على المشاركة كما أنّ بعض النساء يمنعهنّ "رجالهنّ"، الزوج، الأخ، الأب، ... من المشاركة فيكون العمل على دعم مشاركة المرأة بمثابة الحافز على تحسين نوعيّة مسار العدالة الانتقالية وتوسيع استقلالية الضحايا.
تكون أيضا بعض العوائق النفسية حاجزا أمام المشاركة فالإحساس بالنظرة الدونية وعدم الثقة ومحاولات شيطنة الضحايا ومطالبهم والخوف من تصنيف الضحايا، جعل عديد الضحايا لا يقبلون على المشاركة.
تنضاف إلى ذلك عدم الثقة في السياسة والأجهزة بما فيها القضاء، والتي يذهب الضحايا إلى النظر إليها وكأنها إرث الماضي الذي لن يساعد على بلوغهم غاياتهم.

ثمّ وبالرغم من وعي الضحايا بأهميّة إقرار قانون العدالة الانتقالية بمفهوم المنطقة الضحية، إلا أن ذلك لم يساعد على إنهاء تهميش هذه المناطق من المسار نفسه مع التركيز على مناطق بعينها دون أخرى، وتطرح مسألة المنطقة الضحية بكل حدّة خاصّة فيما يتعلق بتمثيلية هذه المناطق في المسار.فكيف ستنظم هذه المشاركة وكيف ستتمأسس؟ من سيمثلها ؟ وكيف؟ خاصّة وأنه تمّ التركيز منذ البداية على التمثيلية الفردية في المسار حاجزا نفسيا!
بصفة عامة، ترتبط المشاركة عادة بدرجة استقلالية الضحايا، والعمل على دعم هذه الاستقلالية لتدرك الضحية قيمتها في ذاتها وقدرتها على تبليغ صوتها. إلا أن عديد الضحايا المستجوبين يرون بأن مستواهم التعليمي وأحيانا الثقافي لا يمكنهم من المشاركة، و يجعل بينهم و بين المسار حاجزا نفسيا.
البعض الآخر يرى بأن العوائق والحواجز أمام المشاركة هي مادية لوجيستية بالأساس فالأكثر فقرا والمعطلين لا يحتكمون على موارد تسهل تنقلهم ومشاركتهم حيث لا موارد لهم لدفع ثمن وسيلة النقل والذهاب أمام المؤسسات للمطالبة بحقهم !

في النهاية نصيغ توصياتنا على أساس اللقاءات:
أوّلهما تتمثل في تحسين مشاركة الضحايا في آليات العدالة الانتقالية وخاصّة هيئة الحقيقة والكرامة. وذلك يتبنى هذه الأخيرة لاستراتيجية تواصل أكثر نجاعة وعمل أكثر مع الضحايا والجمعيات وتسهيل وتبسيط الإجراءات وتشجيع مشاركة النساء.
أما المجتمع المدني فعليه تعزيز دوره في مساندة جمعيات الضحايا ونشر المعلومات المتعلقة بالمسار خاصّة خارج تونس العاصمة أما المنظمات الدولية فيكون دورها بمواصلة ومزيد دعم هذه الجمعيات وخاصة جمعيات الضحايا ببرامج توعوية مناسبة وناجعة.

1. مقدمة

1.1 الممارسة الدولية للعدالة الانتقالية وآثارها في تونس

حسب التعريف الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (2004)، العدالة الانتقالية هي "مجموعة متكاملة من المسارات والآليات تهدف إلى معالجة آثار الانتهاكات واسعة النطاق التي تمّ ارتكابها في الماضي، وضمان الملاحقة القضائية وتحقيق العدل والمصالحة. وتشمل العدالة الانتقالية عمليا آليات العدالة الجنائية (الملاحقة القضائية) وآليات غير قضائية للكشف عن الحقيقة وجبر الضرر، بما في ذلك التعويض للضحايا وإصلاح المؤسسات وحفظ الذاكرة الوطنية الجماعية."[1]

تنطوي العدالة الانتقالية أساسا على مبادئ قانونية تحمل أهدافا ذات منحى عملي تتعلق بإرساء الديمقراطية والسلم في المجتمعات الخارجة من تجربة العنف السياسي. كما أنها تستند أكثر فأكثر إلى إطار قانوني دولي خصوصا مع إنشاء منصب "مقرّر خاص للأمم المتحدة لتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار"[2]، بالإضافة إلى المصادقة على عديد المعاهدات الدولية ذات الصلة.
غير أن أهداف العدالة الانتقالية تتجاوز مجرد التنظيم القانوني للعلاقات بين البشر، بما أنها تسعى إلى تحقيق ردّ الاعتبار للأفراد ("العلاج"، "الصفح") وإحداث تحولات سياسية عميقة ("الديمقراطية"، "السلم"، "المصالحة"). وفي هذا الصدد، تكون العدالة الانتقالية بمثابة مشروع سياسي في جوهره يرتبط برهانات عميقة تتعلق بالذاكرة والهوية. وفي تناولها لمسألة الآليات الواجب إحداثها لـ"مواجهة" ماضيها، أثارت تونس ما بعد الثورة أسئلة جوهرية تدعوها لإعادة النظر في علاقة الدولة بالدين، وفي الأسطورة المؤسّسة المتعلقة بالكفاح من أجل الاستقلال، وحتى في النظام الاجتماعي الخاص بإعادة توزيع الثروات. ولأنها تنطوي على عملية تفكير جوهرية ذات صلة بالهوية والذاكرة، فقد كانت العدالة الانتقالية في تونس محلّ تجاذبات سياسية شديدة. وهي ليست عملا يركّز على الماضي فحسب، بل هي عنصر حاسم في تحديد مسار تونس ما بعد الثورة وهويتها، وله القدرة على إعادة كتابة التاريخ الحديث للبلاد لصالح هذه القوة السياسية المهيمنة أو تلك. فبالاعتراف بهذا الصنف من الضحايا أو ذاك، تتغير الرواية لتاريخ البلاد ويكون ذلك في خدمة مشروع سياسي بعينه. وقد غذّت هذا التسييس عدة عوامل، من بينها الأهمية المركزية لمسألة جبر الضرر، وتجزئة المسار من خلال وجود مبادرات عديدة ومتفرقة (لجان استقصاء، مراسيم للتعويض، هيئة حقيقة، وزارات...) والرهانات التي يطرحها تحديد النطاق الزمني لهذا المسار (1955، 1956، 1987، 2008).

---

[1] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول "سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعا الصراع وما بعد الصراع"، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 2004: S/2004/616 (http://www.unrol.org/files/2004%20report.pdf)

[2] قرار مجلس حقوق الإنسان، المقرّر الخاص للأمم المتحدة لتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار، A/HRC/RES/18/7 ، 13 أكتوبر 2011.
http://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?Open&DS=A/HRC/RES/18/7&Lang=F

إنّ السياق التونسي سياق فريد في جوانب مختلفة منه، إذ يمثل مثالا للانتقال غير التفاوضي بل الثوري "الصرف"، على عكس جنوب إفريقيا أو بولونيا اللتان غالبا ما توصفان كـ"نماذج" من قبل العارفين في هذا المجال. والعلاقة مع "النظام القديم" ستُحَدّد بنفس هذا المنطق، وستؤثر على مسار العدالة الانتقالية في مجمله. وقد تعزّز هذا الطابع الفريد للتجربة التونسية بعد انتخابات أكتوبر 2011 عندما وصل ممثلو الحزب السياسي الأكثر استهدافا من القمع في الماضي، الإسلاميون المنتمون للنهضة، إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع. وبالنسبة لهم، فإن للعدالة الانتقالية أهمية خاصة بما أنها تمكنهم من إضفاء الشرعية على "خطاب المظلومية" الذي يستعملونه. وقد وصل الأمر إلى حدّ اتّهام العدالة الانتقالية من قبل معارضيهم بأنها "عدالة المنتصرين". وهنا يتبين أن للعدالة الانتقالية فائدة اجتماعية في أعين بعض الفاعلين السياسيين، إذ بها يمكن لهم أن يعززوا رصيدهم الرمزي وأن يطرحوا رؤى مثيرة للجدل تتعلق بهوية الدولة ما بعد بن علي وذكريات مازالت حيّة في الأذهان، وأن يرووا قصص المعاناة الطويلة وخلاص المعارضين في مقابل تقاليد علمانية وحداثية.

2.1 من أجل مقاربة تعريفية للعدالة الانتقالية: نقد للمقاربة التقنية / القانونية

يتمثل التحدي الرئيسي لنجاح مسار العدالة الانتقالية في تونس في "توحيد" مختلف أصناف الضحايا دون أن يعني ذلك بالضرورة "إدماجها" في رواية موحّدة ومشتركة، بل أن يتمكن كلّ ضحايا الماضي على الأقل من التعايش في إطار علاقة مبنية على الحوار والاعتراف المتبادل.

وفي تونس، لم تعُدْ العدالة الانتقالية مجرّد تطبيق لبعض صيغ العدالة على الماضي، وهي المقاربة التي يمكن أن نصفها بـ"الآلية" أو "القانونية الصرفة"، بل تنطوي على التزام سياسي حقيقي يهدف إلى تحديد توجه البلاد وذاكرتها وهويتها. فما هي طبيعة الدولة التي نريد بناءها ؟ وكيف يمكن إعادة بناء العلاقات على أنقاض عنف الماضي؟ وكيف يمكن إدماج ذلك في رواية مشتركة؟ إنّ هذا الطابع الأدائي الصرف هو ما يفسّر ما تشهده تونس اليوم من منافسة شديدة بين الضحايا في علاقة بالذاكرة. كما أنّ تجزئة المسار إلى مجموعة من المراسيم والآليات، كلّ منها مخصّص لضحايا حدث ما (الكفاح من أجل الاستقلال، أحداث الخبز، ...) أو مجموعة ما (حركة آفاق، اليوسفيون، النقابيون، المساجين السياسيون، جرحى الثورة) أو منطقة ما (الحوض المنجمي، القصرين...) قد زاد في تسييس العدالة الانتقالية وفي تشتيت مسارها. لذلك يُمثل توحيد هذه الأصناف من الضحايا دون شك التحدي الرئيسي الذي يواجه تونس ما بعد الثورة.

3.1 مشاركة الضحايا في العدالة الانتقالية: لمحة عامة وتطور المشاركة

تُعتبر مشاركة الضحايا أهم العناصر التي تضمن شرعية العدالة الانتقالية بل وتؤثر في طريقة تصور برامجها وتنفيذها من قبل الفاعلين الوطنيين والدوليين. وغالبا ما يُقدَّم عدم مشاركة الضحايا على أنه السبب الرئيسي لفشل مسارات العدالة الانتقالية نتيجة بُعدها الكبير عن احتياجات المجموعات المتضررة، مثلما كان الشأن في الكوت ديفوار ويوغسلافيا السابقة. فبدون مشاورات وتجذّر داخل المجتمعات المحلية، تكون العدالة

الانتقالية عاجزة عن الاستجابة لاحتياجات الضحايا. وفي تقريره الأول لمجلس حقوق الإنسان، اعتبر "المقرّر الخاص للأمم المتحدة لتعزيز الحقيقة والعدالة وجبر الضرر وضمان عدم التكرار" Pablo de Greiff أن المشاركة الحقيقية للضحايا هي شرط أساسي للاعتراف وبناء الثقة لدى الضحايا، مؤكدا أنّ مقاربة للعدالة الانتقالية مرتكزة على الضحايا من شأنها إعادة سيادة القانون.[3] ويؤكد التقرير أنه "لا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف العدالة الانتقالية دون المشاركة الفعلية للضحايا". إلاّ أنّه ورغم المزايا الواضحة لمشاركة الضحايا، وهو ما أجمع عليه الفاعلون في هذا المجال، لم يحظ تأثير المشاركة على الضحايا أنفسهم بالتحليل الكافي. فمجال العدالة الانتقالية مازالت تهيمن عليه مقاربة تقنية قانونية صرفة تقصي البعد الأكثر التصاقا بالواقع المعيش. كما أنّ ما قد ينجرّ عن المشاركة من آثار سلبية على حياة الضحايا لم تقع دراسته بعدُ. ففي غياب فهم حقيقي لديناميكيات مشاركة الضحايا على أرض الواقع، فإن هذا العنصر الأساسي في كل مسار للعدالة الانتقالية قد يتحول إلى مجرد مبدأ نظري، أو حتى إلى أحد "الطقوس الجوفاء".[4]

وقد تطورت أشكال مشاركة الضحايا تطورا ملحوظا منذ ظهور العدالة الانتقالية. فالأكيد أن "محاكمات نورمبرغ" قد مسّت ضميرنا الجماعي، إلاّ أن الضحايا كانوا شبه غائبين عنها. ومنذ ذلك الوقت، سعت المحاكمات المتعلقة بالجرائم واسعة النطاق إلى تجاوز هذه الحدود من أجل ضمان أن "تُسمَع أصوات الضحايا"، على أساس أنّ العدالة لا تتحقق فقط من خلال الملاحقات الجنائية وينبغي العمل على مزيد تحذيرها. وقد كان لبروز الحركات المدافعة عن حقوق الضحايا في بداية الستينات تأثير كبير في إدماجهم ضمن المؤسسات القضائية الوطنية ليتوسع لاحقا على النطاق الدولي. وقد ظهرت عديد المبادئ والآليات المتعلقة بحقوق الانسان منذ صدور إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة 1985 بشأن "المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة"، وكذلك "مبادئ فان بوفن/بسيوني"
Van Boven-Bassioniفي ، 2005 حول الحق في جبر الضرر.
بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت عديد محاكم حقوق الانسان تأويلا واسعا للمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو ما أنشأ فقه قضاء هام في هذا المجال. وقد كان للانتقادات التي وُجّهت للمحاكم الجنائية الدولية في يوغسلافيا السابقة وفي رواندا، بكونها بعيدة كل البعد عن الاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة ولم تتحرك بالقدر الكافي من أجل الضحايا رغم ادعاءها بأنها تدافع عنهم، بالغ الأثر في صياغة "نظام روما الأساسي" المُنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. وقد أدت مختلف هذه المراحل إلى تطور، داخل العدالة الانتقالية ذاتها، من مقاربة تُركّز على الدولة إلى مقاربة تُركّز على الضحايا والأفراد وتعتبرهم أطرافا فاعلة في مساراتها.

إنّ التطور نحو معيار شامل لمشاركة الضحايا في العدالة الانتقالية لا ينبغي أن يحجب بعض "مناطق الظل". ففي الواقع يمكن لهذا التطور أن يخفي ديناميكيات أكثر تعقيدا من شأنها بناء شرعية الدولة بالرغم مما ينطوي عليه الواقع. ومن المفارقات أنّ التكلّم باسم

---

[3] وثيقة الأمم المتحدة HRC/21/46/A

[4] ورقة مناقشة بعنوان : *Victim Participation in Transitional Justice Mechanisms: Real Power or Empty Ritual*?

الضحايا والاستحواذ على "أصواتهم" يمكن أن يؤدي إلى نوع من أنواع الاستغلال للضحايا وحتى إلى دفعهم إلى التقوقع في هوية جامدة.
الغاية من هذه الدراسة إذن تتمثل في تخطي هذه الشعارات والطقوس الجوفاء، انطلاقا من تحليل تجريبي وعملي لاحتياجات الضحايا وانتظاراتهم ورؤاهم في ما يتعلق بالمشاركة، من أجل الخروج بتوصيات واقعية حول مفهوم هذه المشاركة في المسار الحالي للعدالة الانتقالية في تونس. والهدف في النهاية هو التشجيع على مشاركة أكثر فاعلية للضحايا في مسار العدالة الانتقالية. وسيتم تقديم التحديات والانتظارات والتجارب الخاصة بالضحايا من خلال سلسلة من المقابلات، بهدف وضع مشاركتهم في سياقها الصحيح وتطوير آليات أكثر التصاقا باحتياجات المجموعات المعنية.

4.1 منهجية البحث

قبل البدء في أعمال البحث في إطار مشروع "بارومتر العدالة الانتقالية"، تمّ تنظيم ورشة عمل استهلالية يوم 20 جانفي 2015 مع أهم الفاعلين في هذا الميدان في تونس. وقد حضر هذا اللقاء عديد الأطراف المتدخلة، من بينها أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة وممثلون عن الوزارات المعنية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. إثر ذلك تمّ يوم 27 فيفري 2015 تنظيم اجتماع لتقييم الاحتياجات في ما يتعلق بموضوع هذه الدراسة الأولى، وذلك بحضور عديد الجمعيات بهدف جمع آراءهم والاستفادة من دعمهم، خصوصا للحصول على وسائل الاتصال بالضحايا الذين سيتم استجوابهم.[5]

اعتمد هذا المشروع على منهجية بحث نوعية تسمح بأن تكون مختلف وجهات نظر الضحايا المنطلق الرئيسي لتحليل تأثير الانتهاكات والاحتياجات المنجرّة عنها في إطار مسار العدالة الانتقالية. وقد تمّ جمع آراء المستجوَبين دون الاعتماد كثيرا على الافتراضات المسبقة، وذلك حتى تعكس على النحو الأفضل العوالم الاجتماعية للضحايا. وقد اعتمدت هذه الدراسة على مقاربة تجمع بين المقابلات الفردية شبه المنظّمة مع الضحايا والعاملين في ميدان العدالة الانتقالية، والمقابلات الجماعية في إطار حلقة نقاش. وعلى هذا الأساس، تمّ إعداد ثلاثة استبيانات: الأول مُوجّه للضحايا المشاركين في مسار العدالة الانتقالية، والثاني مُوجّه للضحايا غير المشاركين في المسار، والثالث مُوجّه للفاعلين في المجال (منظمات المجتمع المدني، منظمات دولية، محامين، ممثلون وأعضاء من آليات للعدالة الانتقالية).[6]
وقد أعطت المقابلات الفرصة للمستجوَبين لتقديم المعلومات بعباراتهم الخاصة، وهي بذلك تجمع بين بنية الاستبيان ومرونة الإجابات. غير أنّ الإطار الضيق للاستبيان لا يمنع الضحايا من أن يسردوا قصصهم وتجاربهم. وانطلاقا من استمارة أُعدّت لتوجيه المقابلات، وقع سؤال الضحايا عمّا تعرضوا له من انتهاكات، وكذلك عن أوضاعهم الشخصية وأولوياتهم في ما يتعلق بمسار العدالة الانتقالية.كما سُئل الضحايا عن فهمهم

---

[5]جمعية الكرامة، محامون بلا حدود، الجمعية التونسية للمحامين الشبان، جمعية "تعبير"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، التنسيقية الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، عمادة المحامين، الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان، مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، جمعية العدالة وردّ الاعتبار، بالإضافة إلى فريق البحث الخاص بمشروع "بارومتر العدالة الانتقالية".

[6]أنظر الملحق 2

للعدالة الانتقالية وعن تجربتهم في ما يتعلق بالمشاركة في هذا المسار منذ انطلاقته سنة 2011.
كما أُجريت مقابلات مع خبراء من منظمات وطنية ودولية وكذلك مع محامين ونشطاء حقوق الانسان وممثلي عدد من المؤسسات، وتمّ سؤالهم عن تعريفهم للضحية وفهمهم لاحتياجاته، وكذلك عن الفوائد والمخاطر المتعلقة بمشاركة الضحايا. من ناحية أخرى، تمّ استعمال نسخة مبسّطة من الاستبيان لإدارة حلقة نقاش وقع تنظيمها مع الضحايا وممثليهم في سيدي بوزيد.
جرت المقابلات في الفترة ما بين مارس وجوان 2015، بمعدل ساعة تقريبا لكل مقابلة. وتمّ تسجيل كل المقابلات بعد الموافقة الشفوية للمستجوَبين شريطة أن لا يتمّ ذكر أسمائهم. جرت جلّ المقابلات باللغة العربية، وبعض المقابلات فقط خصوصا مع الخبراء جرت باللغة الفرنسية. وقد تمّ تفريغ الملفات السمعية وترجمتها إلىالفرنسية وهي تحمل ما يقرب عن 100 ساعة من الحوارات مع الضحايا، ممّا أنشأ قاعدة معلومات خام قابلة للتحليل. جرت عملية التحليل بطريقة استقرائية، من خلال الترميز المتكرر للمعطيات بحسب تواتر الألفاظ المستعملة، وعلى هذا الأساس تمّ اختيار المقاطع من التصريحات ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة.

اختيار العينات
لتيسير الوصول إلى الضحايا، كان الفاعلون في مجال العدالة الانتقالية وبالأخص ممثلو جمعيات الضحايا أوّلَ من تمّ التحاور معهم في إطار إعداد هذه الدراسة. وأمكن بواسطتهم وبدعمهم إعداد قائمة بالضحايا الذين سيتمّ الاتصال بهم. وتمّ اختيار العينة من الضحايا بحسب ارتباطهم بـ"مجموعة" أو شبكة من الأفراد. من ناحية أخرى، تمّ اختيار الجهات على أساس مشاورات سابقة بحيث أمكن محاورة ضحايا من "فئات" مختلفة كانت قد تعرّضت لأشكال مختلفة من الانتهاكات، بما في ذلك التهميش الاقتصادي وانتهاك الحقوق المدنية والسياسية والتي تشكل ارثا تاريخيا وهيكليا.

- في **تونس**، جرت المقابلات في الفترة من 11 مارس إلى 15 جوان 2015، وتوزعت على المناطق التالية : مرناق، حي هلال، صنهاجة، باب سعدون، سيدي حسين، واد الليل، المركز العمراني الشمالي، ميتوال فيل، ووسط المدينة ؛
- في **نابل**، جرت المقابلات في الفترة من 7 إلى 20 ماي 2015، وتوزعت على المناطق التالية : قرمبالية، منزل بوزلفة، قربة ومدينة نابل؛
- في **بنزرت**، جرت المقابلات يوم 15 أفريل 2015، في مدينة بنزرت؛
- في **القصرين**، جرت المقابلات في الفترة من 24 أفريل إلى الأول من ماي 2015، وتوزعت على المعتمديات التالية : سبيطلة، تالة، فريانة، سبيبة، حيدرة، ومدينة القصرين؛
- في **سيدي بوزيد**، جرت المقابلات في الفترة من 1 إلى 16 ماي 2015، وانتظمت حلقة النقاش يوم 16 ماي بمدينة سيدي بوزيد.

تمّ في المجمل القيام بـ82 مقابلة بالإضافة إلى حلقة نقاش في سيدي بوزيد حضرها 21 مشاركا. جرت 51 مقابلة مع ضحايا مشاركين في المسار، 6 مقابلات مع ضحايا غير مشاركين في المسار، و24 مقابلة مع مختصين وخبراء في مجال العدالة الانتقالية.[7]

[7] أكثر تفاصيل في الملحق 3

ورغم صعوبة الوصول للضحايا من النساء، وبالتشديد على أهمية أن يتمّ أخذ النوع الاجتماعي بعين الاعتبار في مسار العدالة الانتقالية، تمّ إجراء 13 مقابلة فقط مع ضحايا نساء. وفي الواقع، لم يكن من السهل الوصول إلى هذه الفئة من الضحايا لأن الوسط الجمعياتي للضحايا يطغى عليه الرجال. كما لاحظنا أنّ بعض النساء الضحايا يمتنعن عن الإدلاء بشهاداتهنّ لفريق بحث خارج كل إطار قانوني ودون الحصول على مساعدة مباشرة في المقابل. كما أنّ المحرّمات الاجتماعية مسؤولة هي كذلك عن هذا الصمت، بالإضافة إلى أنّه من الصعب جدّا الوصول إلى النساء الضحايا خارج المدن والأوساط الحضرية نتيجة بعض التقاليد المحلية المحافظة. كما أن بعض النساء لا يردن الظهور بعد المعاناة التي عشنها، وأحجمن عن أي محاولة للمطالبة بحقوقهنّ. وقد حاولنا أسفله تفسير أسباب هذا الشكل من الرقابة الذاتية.

القسم الأول: مسار العدالة الانتقالية في تونس ومشاركة الضحايا

2. مسار العدالة الانتقالية في تونس

عرفت تونس منذ الاستقلال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والإعدامات والإيقافات التعسفية والاعتداءات الجنسية. كما أن منظومة الفساد (المالي والإداري والسياسي) المستشري في البلاد قد خلّفت تفاوتا جهويا واجتماعيا عميقا وانتهاكا للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومع قيام الثورة وسقوط النظام في 2011، سرعان ما أثيرت مسألة مواجهة هذا الماضي وهذا الإرث من الانتهاكات، من خلال الملاحقة القضائية لمرتكبيها وكشف الحقيقة وتعويض الضحايا وضمان عدم التكرار عبر إصلاح المؤسسات وصولا إلى المصالحة.
ومنذ 15 جانفي 2011، تاريخ الإعلان عن الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية، تمّ اتخاذ عديد الإجراءات ذات الصلة بالانتقال الديمقراطي للبلاد، والبعض من هذه الإجراءات يمكن اعتباره النواة الأولى للعدالة الانتقالية.

1.2 المحاكمات العسكرية والدوائر المتخصصة المرتقبة

لا شك أنّ الجانب الجنائي للعدالة الانتقالية في تونس يُمثل أهم أوجه النقص والقصور في مسار اتّسم بالتشتت والتسييس، ذلك أنّ عددا من المحاكمات الكبرى للنظام القديم قد وقعت قبل صياغة القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية في حين أن هذا القانون ينصّ على مساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في إطار هيئة الحقيقة والكرامة.
وحسب الفصل 22 من القانون المتعلق بضبط القانون الأساسي العام لقوات الأمن الداخلي، فإن المحاكم العسكرية هي المؤهلة، للنظر في الجرائم المرتكبة من قبل قوات الأمن أثناء المظاهرات[8]. هذا الاستخدام للمحاكم العسكرية لم يكن محل ترحيب مطلقا من قبل المجتمع الدولي، ويمثل مدعاة للقلق نظرا لعدم استقلالية القضاة بما أنهم يعملون تحت إشراف وزارة الدفاع، وكذلك بسبب مسائل تتعلق بالحياد إذ تكون المحاكم العسكرية في هذه الحالة خصما وحكما، وهو ما قد يشجع على الدخول في منطق التغطية على الجرائم والإفلات من العقاب.[9]ومع ذلك يُعتبر استخدام المحاكم العسكرية بالنسبة لعديد الضحايا أمرا يبعث على الاطمئنان بفضل السمعة الجيدة التي يحظى بها الجيش وقلة الثقة في المحاكم المدنية التي كان ينخرها الفساد تحت نظام بن علي.
وأمام المحكمة العسكرية بالكاف، قُدّم للمحاكمة كلّ من بن علي واثنان من وزراء الداخلية السابقين وأربعة مديرين عامين لقوات الأمن وستة عشر من كبار الضباط العسكريين من أجل جرائم القتل أو محاولة قتل المتظاهرين. وصدرت أحكام بالإدانة لثلاثة عشر متهما، من بينها حكم بالسجن المؤبد للرئيس السابق بن علي. وفي تونس العاصمة تمّت محاكمة

---

[8]أنظر كذلك رأي لجنة اتفاقية مناهضة التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية حول الشيلي.

[9]أنظر "مشروع مبادئ حول إقامة العدل عن طريق المحاكم العسكرية"، لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، و"مبادئ مكافحة الإفلات من العقاب" (الفصل 29).

43 شخصا من أجل نفس الجرائم. غير أنّ محكمة الاستئناف العسكرية خفّفت في أفريل 2014 من الأحكام الابتدائية مما أدى إلى الإفراج عن عدد من المسؤولين الأمنيين السامين السابقين وهو ما أثار احتجاج عائلات الضحايا.[10] وفي الأخير قررت محكمة التعقيب نقض الحكم مع الإحالة إلى الاستئناف. ومن المنتظر أن تستأنف الجلسات في نوفمبر 2015.

وبصرف النظر عن الرهانات السياسية، يعكس هذا الحكم الصعوبات القانونية التي تنطوي عليها محاكمة هذا النوع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في فترة انتقالية. فقد واجه القضاة العسكريون عوائق قانونية وعملية كبيرة، منها بالخصوص غياب مبدأ مسؤولية القيادة في القانون التونسي. ففي المحاكمة الشهيرة المتعلقة بقضية براكة الساحل التي مثُل فيها أمام القضاء وزير الداخلية الأسبق عبد الله القلال، لم يقع توجيه تهم التعذيب نظرا إلى أنّ تونس، وإن صادقت على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب في 1991، إلاّ أنها لم تُدرجْها بالكامل في قانونها الوطني. واعتبارا لمبدأ عدم الرجعية، فقد كانت التهم الموجهة مجرد "العنف ضدّ الغير"، وتمّ تخفيف الحكم إلى السجن لمدة أربعة سنوات ثم إلى نصف ذلك في الطور الاستئنافي.

وقد كان لهذه القضايا تأثير وصدى محدودين، نظرا لضعف مشاركة الضحايا والتغطية الاعلامية التي لم تكن منتظمة. ثم إنّ غياب بن علي قد كان له عميق الأثر، وجعل المحاكمات تفتقر إلى البعد "الطقوسي" و"التنفيسي" الذي غالبا ما يرتبط بهذا النوع من القضايا في الفترات الانتقالية. كما أنها سرعان ما وُصفت بـ"المحاكمات الاستعراضية" التي تستهدف فقط بعض أكباش الفداء وهي تحمل أبعادا سياسية حزبية. في هذه المحاكمات، لم يقع احترام قواعد الدفاع كما ينبغي وكاد محامي بن علي أن يعتذر عن أداء هذه المهمة، كما لم يقع تحديد التسلسل القيادي. وفي نفس الوقت، بقي "المنفذون"، أولئك الذين أطلقوا الرصاص، طلقاء، مما زاد من منسوب التوتر في مدن مثل تالة أو القصرين أين كان المتساكنون قد تعرّفوا عليهم شخصيا.

ويبقى السؤال اليوم هل بالإمكان إحالة البعض من هذه القضايا على الدوائر المتخصّصة التي ينصّ على إحداثها قانون العدالة الانتقالية دون خرق لقاعدة عدم جواز المحاكمة على ذات الجرم مرتين ومبدأ اتصال القضاء؟[11]

2.2 الاستشارات الوطنية

وفي إطار السعي لتوحيد المسار، تمّ في 19 جانفي 2012 بعث وزارة لحقوق الانسان والعدالة الانتقالية. وهي مبادرة رائدة في مجال العدالة الانتقالية، إذ لم يسبق أن قرر بلد ما تخصيص وزارة بأكملها لتنفيذ هذا المسار.[12]إلاّ أنّ هذا القرار قوبل بالنقد الشديد من

---

[10]للحصول على عرض شامل للصعوبات القانونية التي تنطوي عليها "محاكمات شهداء الثورة"، أنظر تقرير منظمة Human Rights Watchبعنوان :

Flawed Accountability : Shortcomings of Tunisia's trials for killings during the uprising

12 جانفي 2015 ، متاح على الرابط التالي : http://www.hrw.org/reports/2015/01/12/flawed-accountability

[11]حسب هذا الأخير، لا يمكن محاكمة شخص مرتين لنفس الجريمة. تُستثنى هذه القاعدة عند اكتشاف دليل جديد لم يكن متوفرا عند إصدار الحكم الأول، أو عند إثبات وجود إخلالات أثناء إجراء المحاكمة. يبقى السؤال: ها بإمكان الدوائر المتخصصة التي ينصّ على إحداثها قانون العدالة الانتقالية تجاوز هذه القاعدة.

[12]اقتفت مصر ثمّ مالي أثر تونس في هذا الشأن.

قبل المجتمع المدني الذي رأى فيه تهديدا لحيادية المسار وشرعيته. ألا تنطوي مأسسة العدالة الانتقالية على خطر تسييسها؟ فالبعض من مؤسسات الضحايا عبروا عن خشيتهم من أن "يُسرَق" المسار منهم. كما أن وجود هذه الوزارة بين أيدي الاسلاميين زاد الأمر تعقيدا. هذه الوزارة كانت بمثابة "المظلة"، الوسيط لمجتمع مدني متعدد وغالبا منقسم، أو قل "حصان طروادة" للنهضة، وكان لها دور أساسي في تنظيم الاستشارات الوطنية التي سيتمخض عنها مشروع القانون الأساسي.

كانت اللجنة الفنية متكونة من 6 ممثلين وممثلين مناوبين من 5 ائتلافات لجمعيات المجتمع المدني، وهي جمعيات "مظلة" كلّ منها تقريبا منخرط في توجه سياسي معيّن، بالإضافة إلى ممثل عن الوزارة. وقد قامت اللجنة بتنظيم حوارات على المستوى الوطني (مع الأحزاب السياسية والجمعياتو المنظمات المعنية) وكذلك على المستوى الجهوي. كما تمّ إحداث ستة لجان جهوية فرعية وفاق العدد الجملي لأعضائها المائة عضو (محامين، أخصائيين نفسيين واجتماعيين، أساتذة، نشطاء من المجتمع المدني). وخلال 24 جلسة تمّ تنظيمها في كل الولايات، دُعيَ المشاركون وهم ممثلو المجتمع المدني وجمعيات الضحايا إلى التعبير عن انتظاراتهم واحتياجاتهم في إطار مسار العدالة الانتقالية. كما تم إطلاق حملة وطنية للتعريف بالمفاهيم المتعلقة بالعدالة الانتقالية، خصوصا من خلال ومضات قصيرة تمّ بثها في التلفزة الوطنية تفسر بطريقة بيداغوجية مفهوم "جبر الضرر" و"كشف الحقيقة" و"الحق في العدالة".[13]وفي ختام جلسات الحوار، طُلبَ من المشاركين تعمير استبيان متعدد الخيارات لمعرفة آرائهم في ما يتعلق بمحتوى قانون العدالة الانتقالية. يبقى أن نُقيّم بصورة واقعية ما إذا كان الحوار الوطني قد مكّن الضحايا من أن تكون لهم مشاركة فعلية في المسار، وما إذا تمّ فعلا أخذ انتظاراتهم بعين الاعتبار.

3.2 هيئة الحقيقة والكرامة ولجان تقصّي الحقائق

في خطابه الأخير المتلفز، فتح الرئيس السابق بن علي، دون إدراك منه بلا شك، باب النقاش حول العدالة الانتقالية والبحث عن الحقيقة في تونس. وفي محاولة يائسة منه لتخفيف التوتر، تعهد يوم 13 جانفي 2011 بمحاسبة المسؤولين عن الجرائم التي اقترفتها قوات الأمن ضد المتظاهرين، وكذلك بإحداث ثلاث لجان: لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان أثناء المظاهرات ولجنة للتحقيق في الفساد ولجنة للإصلاح السياسي. ورغم محاولات التشويه التي تعرّضت لها باعتبارها "لجان بن علي"، إلاّ أنّ اللجان الثلاث قد تمكنت من تحقيق نتائج هامة ينبغي إدراجها ضمن مسار العدالة الانتقالية في مجمله وذلك ضمانا لإتّساق هذا المسار.

أ) "اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات المُسجَّلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال موجبها"، ترأسها المحامي والرئيس الشرفي للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان الأستاذ توفيق بودربالة، وقد استندت في عملها على سماع شهادات لضحايا تعرضوا للقمع أثناء المظاهرات. كما استمعت اللجنة إلى المرتكبين المفترضين لهذه الانتهاكات وقامت بزيارة عديد السجون، وهو ما مكّنها من إحداث نظام لأرشفة المعطيات المسجلة حول الضحايا (معطيات خاصة، معلومات حول الأحداث...) ووضع قوائم وجذاذات

---

[13]يمكن مشاهدة إحدى الومضات على الرابط التالي : http://www.youtube.com/watch?v=yo5uhMZokl0

إحصائية تتعلق بهذه الأحداث.14ومنذ بداية أشغالها، أطلقت اللجنة حملة تواصل واسعة بهدف دعوة الضحايا وعائلاتهم للإدلاء بشهاداتهم، وقد تمّ وضع رقم خاص لهذا الغرض. وبلغ مجموع الملفات التي تلقتها الهيئة 2489 ملفّا، من بينها 338 حالة وفاة (منهم 86 سجين و14 عون أمن و5 عسكريين) و2147 جريحا (منهم 62 سجينا و28 عون أمن). ولئن اقتصرت مهمّة هذه اللجنة على كشف حقيقة الأحداث التي حصلت خلال هذه الفترة القصيرة من الزمن، ورغم غياب الموارد والإشهار اللازمين لتحقيق أهدافها، فإنها مع ذلك تُعتَبر خطوة مهمة ولكنها غير كافية. كما أنّ تقريرها لم يُنشَر على نطاق واسع.

ب) "لجنة تقصّي الحقائق حول الرشوة والفساد " برئاسة السيد عبد الفتاح عمر تُعتبر تجربة رائدة في مجال العدالة الانتقالية، خصوصا مع إدراج الجرائم الاقتصادية ضمن مجالات اختصاصها. فقد كانت في عملها بمثابة لجنة حقيقة، إذ تمّت دعوة المواطنين لتقديم ملفاتهم وشكاواهم، كما تمّ وضع رقم أخضر لتلقي مكالمات المواطنين. ونتيجة لذلك تمّ توثيق أكثر من 16000 حالة وأحيل العديد منها على أنظار القضاء. وكثيرا ما تجمع هذه الملفات بين قضايا الفساد وانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، مثل الإهانات أو العنف الذي يرتكبه أعوان الأمن. بهذا المعنى، عملت اللجنة كأداة للإدماج الاجتماعي من خلال تحقيق الاعتراف بحقوق مواطنين كانوا في الماضي يعانون من الإقصاء. ورغم تعرّضها لضغوط سياسية مستمرة إلى الحدّ الذي جعل مقرّها يُوضع تحت حراسة الجيش، ورغم انخفاض نسق عملها بعد وفاة رئيسها عبد الفتاح عمر، فقد ساهمت اللجنة في محاربة الإفلات من العقاب وفي تفكيك نظام قائم على الفساد. وتحولت اللجنة إلى هيئة دائمة لمقاومة الفساد، لذلك سيكون العمل الذي قامت به دون شك مفيدا لهيئة الحقيقة والكرامة والذي تشمل مجالات اختصاصها الجرائم الاقتصادية والفساد.

ت) تمّ اعتماد القانون الأساسي المتعلق بالعدالة الانتقالية في ديسمبر 2013 ويحتوي على 70 فصلا. يحدد هذا القانون الأسس التي تقوم عليها العدالة الانتقالية في تونس، ويشير إلى إطار معياري يشمل كشف الحقيقة والتتبّعات القضائية وجبر الضرر وإصلاح المؤسسات. وأغلب الفقرات الواردة في مشروع القانون خُصّصت لتحديد مجالات اختصاص "هيئة الحقيقة والكرامة" المرتقبة. هذه الهيئة متكونة من 15 عضوا يتمّ اختيارهم بالتوافق من بين المترشحين "المشهود لهم بالحياد والنزاهة والكفاءة"، ويتواصل عملها لمدة 4 أو 5 سنوات. تتمتع الهيئة بصلاحيات واسعة وتشمل بالخصوص: التحقيق في الانتهاكات المرتكبة منذ الاول من جويلية 1955؛ وجمع روايات الضحايا ووضع قائمة نهائية بأسماء الضحايا؛ وتحديد مسؤوليات الدولة ومؤسساتها؛ وفهم الأسباب العميقة للانتهاكات؛ ووضع قاعدة بيانات حول الانتهاكات؛ وتقديم توصيات فيما يتعلق بجبر الضرر (الفردي والجماعي) والإصلاحات الديمقراطية والمصالحة؛ وحفظ الذاكرة الوطنية والأرشيف؛ واتخاذ إجراءات فورية لمساعدة وتعويض الضحايا.

---

[14] انظر : "تقرير اللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق حول التجاوزات المسجلة خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى حين زوال الموجبها" ، أفريل 2012 – متاح في نسخة مختصرة على الرابط التالي :

http://www.justice-transitionnelle.tn/fileadmin/medias/jort/Rapportbouderbela_fr.pdf

كما أحدث القانون "دوائر قضائية متخصصة" بالمحاكم الابتدائية للنظر في قضايا الاغتصاب وأي شكل من أشكال العنف الجنسي والقتل العمد والاختفاء القسري والإعدام دون توفر ضمانات المحاكمة العادلة، والمرتكبة منذ الاول من جويلية 1955، ولا تسقط بمرور الزمن الدعاوى الناجمة عن الانتهاكات، كما لا تُعارَض الملفات الواقع إحالتها بمبدأ اتصال القضاء أو بمبدأ عدم رجعية القوانين.15 وأثناء نقاشات الجلسة العامة للمجلس التأسيسي، تمّت إضافة الجرائم الاقتصادية و"تزوير الانتخابات" و"إجبار شخص على الذهاب إلى المنفى".16 وبطريقة تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ العدالة الانتقالية، أَوْلَى القانون أهمية مركزية لمقاومة الفساد، وتمّ الاعتراف بانتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عديد المرّات، خصوصا مع اعتماد تعريف واسع للضحية يشمل "كل منطقة تعرّضت للتهميش أو الإقصاء الممنهج". هذا التعريف يفتح المجال أمام أشكال جبر الضرر الجماعي أو برامج تنموية خاصة للولايات الداخلية مثل سيدي بوزيد والقصرين وقفصة والتي تمّ إقصاؤها من دائرة التنميةّ بالبلاد وجرى تهميشها عمدا من قبل السلطة المركزية في تونس العاصمة خاصة بسبب تقاليدها العريقة في المعارضة. وبالإضافة لهيئة الحقيقة والكرامة والدوائر المتخصصة، أحدث القانون صندوق "الكرامة ورد الاعتبار لضحايا الاستبداد" لتنظيم برامج جبر الضرر، و"لجنة الفحص الوظيفي وإصلاح المؤسسات" التي تتولّى تقديم مقترحات لغربلة الإدارة وكل القطاعات التي تستوجب ذلك، و"لجنة للتحكيم والمصالحة" والتي وإن كانت لا تمنح العفو، فإنها تشجع على شيء من التساهل في بعض الجرائم، خاصة الاقتصادية منها، بالنسبة للمسؤولين الذين عبّروا عن ندمهم وتوبتهم.

4.2 جبر الضرر

سرعان ما تركّز النقاش المتعلق بالعدالة الانتقالية في تونس على مسألة جبر الضرر أكثر من كشف الحقيقة والمساءلة. ففي 19 فيفري 2011، صدر مرسوم العفو التشريعي العام، والذي بموجبه انتفع بالعفو كل شخص صدر في شأنه، قبل 14 جانفي 2011، حُكم أو كان محلّ تتبعات قضائية لأسباب سياسية. وانتفع أكثر من 12000 سجين سياسي سابق بهذا العفو التشريعي الذي يشتمل كذلك على إجراءات للتعويض وجبر الضرر، بالإضافة إلى إعادة الاعتبار المهني من خلال الانتداب على أساس تفضيلي في القطاع العام.[17] وقد أثار صدور هذا القانون جدلا واسعا، واعتبرته المعارضة وسيلة للإسلاميين ليضعوا أنصارهم في المناصب الأساسية في الإدارة، خصوصا وقد تبيّن أن عديد الأعضاء

---

[15]المرجع نفسه، الفصل 8.

[16]هذه الإضافة أثارت جدلا. فمن غير المرجح أن تتمكن الدوائر المتخصّصة من إدراجها نظرا إلى أنّ "تزوير الانتخابات" أو "الإجبار على الذهاب للمنفى لأسباب سياسية" لا تُمثل جرائم حسب القانون الجنائي التونسي وستُعارض بمبدأ عدم رجعية قانون العقوبات.

[17]سياسيا، سيكون أمرا بالغ الحساسية للحكومة التي تهيمن عليها النهضة أن تمنح تعويضات مالية لمساجين سابقين أغلبهم ينتمون للنهضة. وقد قام عدد من المساجين السياسيين السابقين بمظاهرات وإضرابات جوع احتجاجا على الإخلالات في تطبيق المرسوم عدد 1 ، ومنها الإقصاء، إدماج مهني فاشل، راتب غير مناسب...

المنتمين للحركة السلفية "أنصار الشريعة"، والتي سيتمّ لاحقا تصنيفها كمنظمة إرهابية، تحصّلوا على خطط في الوظيفة العمومية، وخاصة في قطاع التعليم.[18] إنّ هذا التصنيف للضحايا، القائم على فترات أو أنواع الانتهاك الذي تمّ التعرض له، هو ما يميّز المسار التونسي، وهو ما سيساهم في مزيد تسييسه وفي خلق نوع من "التنافس" بين الضحايا.

من جهته، ينصّ المرسوم عدد 97 لسنة 2011 المؤرخ في 24 أكتوبر 2011 والمتعلق بالتعويض لشهداء الثورة ومصابيها على تشييد مَعْلم يتضمن قائمة لشهداء الثورة لتخليد ذكرى ثورة 14 جانفي 2011؛ وإحداث متحف خاص بالثورة؛ وإسناد أسماء الشهداء إلى الأنهج والشوارع والساحات العامة؛ واعتبار 14 جانفي عيدا وطنيا؛ وإدراج مادة تعليمية حول ثورة 14 جانفي في كتب التاريخ الخاصة بالبرامج المدرسية. وحسب هذا المرسوم، "يُقصَد بشهداء الثورة ومصابيها الأشخاص الذين خاطروا وضحّوا بحياتهم من أجل تحقيق الثورة ونجاحها واستشهدوا أو أصيبوا بسقوط بدني من جراء ذلك ابتداء من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011." وللانتفاع بالتعويضات، يتعين على الأشخاص المعنيّين الحضور بمركز الولاية مصحوبين بشهادة طبية تضمن لهم صفة "الضحية". غير أنّ هذا الإجراء خلّف عديد المظالم: ففي حين لم يستطع بعض الضحايا توفير مبلغ 80 دينارا المطلوب للحصول على هذه الشهادة، تمكّن آخرون بسهولة من الحصول على شهائد طبية مزوّرة بمساعدة أطباء. وفي الواقع، فإن غياب الشفافية في ما يتعلق بوضع قوائم الضحايا يُمثل عائقا كبيرا أمام إضفاء الشرعية على العدالة الانتقالية في تونس، ممّا يزيد من حدّة "التنافس" بين الضحايا. وقد تمّ صرف التعويضات المالية على دُفعتين، في فيفري وفي ديسمبر 2011، ويُقدّر المبلغ بـ 6000 دينار بالنسبة لـ 2749 جريح، و40000 دينار لعائلات 347 شهيدا. كما ينصّ القانون على مجانية التنقل والعلاج للمصابين، دون التمييز بينهم وبصرف النظر عن خطورة الإصابة.[19]

ولازالت مسألة وضع قائمة للضحايا بطريقة موضوعية محلّ نزاع كبير، ويعود ذلك بالخصوص إلى المصلحة المادية وكذلك إلى البعد الرمزي الذي تنطوي عليهما هذه المسألة. وهو ما زاد من انقسام الضحايا إلى "أصناف"، وخَلَقَ نوعا من "التنافس" بينهم. كما أن المرسوم عدد 1 المتعلق بالعفو العام قد واجهته صعوبات كبرى في تنفيذه لأسباب سياسية بالأساس، ذلك أنّ إسناد تعويضات مالية لمساجين سياسيين سابقين إسلاميين لم يكن موضع ترحيب من قبل عدد كبير من التونسيين الذين كانوا يعتبرون أنه بالنسبة للمنتمين للنهضة، فإنّ مجرد الوصول إلى السلطة هو في حدّ ذاته شكل من أشكال جبر الضرر.[20] وبذلك يتواصل رفض الاعتراف للإسلاميين بأنهم ضحايا الماضي، إذ في غياب مسار متكامل لكشف الحقيقة، يَعتبر عدد من الفاعلين أنّ الإسلاميين "يبالغون"

---

[18] انظر المقال بعنوان : La loid'amnistie en question والصادر في *Al Huffington Post Maghreb* بتاريخ 24 جويلية 2013، متاح على الرابط التالي :
http://www.huffpostmaghreb.com/2013/07/24/recrutement-fonction-publ_n_3643731.html.
أكثر من 4500 شخصا تمّت إعادة إدماجهم في الوظيفة العمومية من بين 25000 خطة مُبرمجة. (حسب الأرقام المقَدّمة من المركز الدولي للعدالة الانتقالية).

[19] حسب الأرقام المقَدّمة من وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية.

[20] نفس الحجة تمّ استعمالها كثيرا في جنوب إفريقيا من قبل المعارضين لسياسة التمييز الإيجابي لانتداب السود.

عندما يروون قصص معاناتهم أو يتحدّثون بالتفصيل عن وسائل التعذيب التي كان يستعملها نظام بن علي (وضع "الدجاجة المصلية"، الاعتداء الجنسي، السجن الانفرادي...).[21]وطلبات التعويض التي تقدّم بها بعد الثورة السجناء السياسيون السابقون تحت نظام بن علي، وإن كانت مشروعة، فإنها غالبا من يُنظر إليها من قبل المعارضة "العلمانية" على أنها دليل على قابليتهم للفساد وليست تعبيرا عن معاناة حقيقية ومطالب مشروعة.

أما المرسوم عدد 97 ففيه تسييس مباشر لمسألة التعويضات، إذ جعلها مشروطة بـ"التضحية بالحياة من أجل الثورة". هذا المقياس يثير عديد الإشكالات إذ أنه يُقصي عديد الضحايا العرضيين (مثل أولئك الذين أعتقدت قوات الأمن خطأ أنهم من المتظاهرين) وأعضاء عائلات المتظاهرين (مثل طفل السبعة أشهر الذي توفي جرّاء استنشاقه للغاز المسيل للدموع) أو الأشخاص الذي أرادوا فقط مساعدة ضحايا آخرين على الهروب من العنف الذي تمارسه الدولة. السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو هل أنّ الهدف من المرسوم هو مكافأة الناشطين أو جبر الضرر لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. نظريا، لا يتوقف الحق في جبر الضرر على نبل القضية التي يدافع عنها الضحايا. وقد أدّت تجزئة المسار والتركيز على فترة حدوث الانتهاك بدل التركيز على نوع الانتهاك إلى إقصاء الضحايا الذين عانوا خارج التواريخ التي حدّدتها المراسيم، مثل ضحايا أحداث الحوض المنجمي في 2008 والذين احتجوا بشدة ضدّ المرسوم عدد 97 الذي يحدد بداية الثورة من تاريخ 17 ديسمبر 2010 بينما يعتقدون هُمْ أنّ البداية الحقيقية للثورة كانت في الرديف في جانفي 2008.[22]فالملاحظ إذن أنّ الإشكاليات التي أثارتها مسألة جبر الضرر ليست مادية فحسب بل تحمل أبعادا عميقة تتصل بالهوية وهي مرتبطة بخلافات تاريخية عميقة الجذور ذات صلة بالذاكرة.

3. مشاركة الضحايا: الإطار المفاهيمي

يُنظرُ عموما للعدالة الانتقالية على أنها ذات أصول قانونية، ومع ذلك فهي تمثل شكلا من أشكال العدالة الخاصة بفترات الانتقال السياسي. وقد برز نموذج "العدالة التعويضية" على وجه التحديد في تعارض مع النظرة القانونية والجزائية الصرفة. وتزامن ذلك مع تنامي الوعي بأولوية حقوق الضحايا في مسار العدالة الانتقالية. وتتكامل آليات العدالة التعويضية، والتي يُمثّل جبر الضرر ولجان الحقيقة وسائلها الرئيسية، مع آليات المساءلة والمتمثلة أساسا في المحاكمات. ومع ذلك يظهر شيء من الشدّ والجذب بين مسار يُركّز أساسا على احتياجات الضحايا، وبين مقاربة شاملة للعدالة الانتقالية تبدو توجيهية على نحو متزايد. لذلك يتنزّل فهم مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية في صلب المعضلة التالية: في الوقت الذي صارت فيه الآليات الرئيسية لهذه المسارات تتخذ أشكالا

---

[21] أنظر مثلا حالة المناضل المنتمي للنهضة فيصل بركات الذي تمّ إيقافه سنة 1991 وتوفي تحت التعذيب.

"Tunisie : justice doitêtrerendue après exhumation du corps d'unevictime de torture"

منظمة العفو الدولية... 7 أكتوبر 2013، متاح على الرابط التالي:

http://www.amnesty.org/fr/for-media/press-releases/ensure-justice-tunisian-torture-victim-exhumed-after-22-year-campaign-2013-

موحّدة على نحو متزايد، إلى أيّ مدى يمكن لها أن تظلّ في تصوّرها وتنفيذها تتأثر باحتياجات الضحايا؟

1.3 تصنيف أنواع المشاركة

تمّ تصوّر مشاركة الضحايا في مسارات العدالة الانتقالية بطرق مختلفة يمكن تصنيفها على أساس نوعية المشاركة وتأثيرها. وعموما فالبحوث المنجزة حول المشاركة تعتبرها أداة رئيسية لتوسيع مجال الفعل أمام الضحايا، وبالتالي فهي مرتبطة بعملية تمكين تسمح بإعادة النظر في علاقات القوة التي تمنع بعض الأفراد من لعب دور حقيقي في المسار. وفي نهاية المطاف، فإنّ لهذا التصور لعملية المشاركة انعكاسه على الضحايا وعلى المسارات في حد ذاتها.

وفي هذا السياق، حدّد وايت «White» أربع أنواع من المشاركة وهي بمثابة سلم للمشاركة بدرجات متصاعدة:

- مشاركة إسمية: وهو تصوّر للمشاركة على أنها تسعى لإضفاء الشرعية على المسار وابراز أهميته ولكنه يعطي القليل أو لا شيء للمشاركين؛
- مشاركة آلية: وهو تصوّر للمشاركة على أنها ضرورية من أجل إطلاق المسار، وفيه يقبل المشاركون النتيجة دون أن يكون لهم تأثير على المسار الجاري؛
- مشاركة تمثيلية: وهو تصور للمشاركة تمكّن مجموعات من الأشخاص من لعب دور في تحديد طبيعة مشروع أو مسار؛
- مشاركة فاعلة: وهو تصوّر للمشاركة على أنها شكل من أشكال التمكين وفيه يتولّى المشاركون بناء المسار وقيادته ويمكن أن يغيّر واقعهم.

2.3 أشكال المشاركة

إن ما يعنيه تصنيف أنواع المشاركة المذكور آنفا في مسار للعدالة الانتقالية قد ورد كذلك في تصنيف آخر وضعته منظمة Impunity Watch، بالاعتماد على فهم قانوني يستهدف صراحة مشاركة الضحايا في آليات العدالة الانتقالية. وقد تمّ تحديد العديد من أشكال المشاركة:

- الإعلام: وهو شكل من أشكال المشاركة السلبية يتمّ فيه فقط إعلام الضحايا بمسار العدالة الانتقالية عموما أو بقضية أو ملف معيّن؛
- التعاون: وهي مشاركة غير مباشرة أثناء التنفيذ، وذلك عن طريق محامي في محاكمة أو ممثل عن الضحايا في مسارات أخرى؛
- تعبيرعرضي: وهي مساهمة غير مباشرة في المسار، من خلال تصريح من قبل الضحية على سبيل المثال؛
- تقديم معلومات: معلومات يقدمها الضحية حسب شروط تحددها الجهة المسؤولة؛
- مشاركة فاعلة مباشرة للضحايا في التنفيذ، خلال المشاورات على سبيل المثال؛
- التمكين الكامل: مشاركة في صنع القرار، مشاركة فاعلة ومُحكمة للضحايا في كلّ مراحل المسار.

إلى حد الآن، يبدو أنّ أكبر تأثير محتمل للضحايا على مسار العدالة الانتقالية في تونس كان أثناء الحوار الوطني سنة 2012 والذي كان هدفه، حسب ما ورد في بيانات الوزارة المعنية بتنفيذه، "تعزيز مشاركة الضحايا في مختلف مراحل مسار العدالة الانتقالية." وقد مكّن الحوار من التشاور مع المجتمع المدني والاحزاب السياسية وجمعيات الضحايا،

ولكنه تعرّض للانتقاد لكونه لم يكن شاملا على النحو الكافي، وهو ما تمّ التأكيد عليه مرارا في مقابلاتنا مع الضحايا. في الأخير، شارك ما لا يزيد عن 1800 شخص فقط وهم أساسا ممثلون عن الضحايا. فَكوْنُ الضحايا "المنخرطون في شبكات" والأعضاء في جمعيات هم فقط من تمّت دعوتهم للمشاركة في الحوار الوطني كان محل انتقاد شديد، مما غذّى بعض ديناميكيات الإقصاء وساهم في تسييس المسار بما أنّ المقاييس المعتمَدة لدعوة المشاركين ظلّت غير واضحة.

المشاركة المباشرة

أحرزت مشاركة الضحايا تقدّما كبيرا في السنوات الأخيرة في اجراءات العدالة الجزائية، إذ من خلال ممارسة أنظمة القانون العام يمكن للضحايا المشاركة مباشرة كطرف مدني. وفي سياق العدالة الانتقالية، سعى فقه قضاء المحاكم الدولية، وخصوصا المحكمة الجزائية الدولية وبعض المحاكم المختلطة، إلى تعزيز مشاركة الضحايا كأطراف مدنية. وفي تونس، قامت المحاكم العسكرية التي نظرت في دعاوى بخصوص الجرائم التي ارتُكبتْ أثناء الثورة بالسماح بمشاركة الضحايا كأطراف مدنية بعد إدخال تعديلات، عن طريق مرسوم، على مجلة الاجراءات والعقوبات العسكرية. وقد تمّ نصب خيام عند مدخل المحكمة العسكرية وذلك للسماح لأكبر عدد ممكن من العائلات والضحايا لحضور المحاكمات بطريقة تذكّر بمشاركة ضحايا الخمير الحمر في محاكمات المحكمة المختلطة بكمبوديا.

كما أنّ مشاركة الضحايا تندرج في صلب عمل لجان الحقيقة التي تنطلق من شهادات الضحايا كمدخل رئيسي للوصول للحقيقة حول الماضي وكأداة للاعتراف. فمن خلال الحديث عن معاناتهم، يشاطر الضحايا آلام بعضهم البعض وباعتراف الدولة وعامّة الناس يتمكنون في الأخير من طيّ صفحة الماضي. لذلك تُعتَبر لجان الحقيقة بمثابة الآلية الضرورية التي تُركّز على الضحايا والتي بإمكانها "إعادة الاعتبار لكرامتهم الانسانية والمدنية". ولكن التجربة أظهرت أن الواقع أكثر تعقيدا، ذلك أنّ عديد الضحايا عبّروا عن عدم رضاهم بعد مشاركتهم في لجان الحقيقة، فالحديث عن الآلام بشكل علني ليس له بالضرورة أثرا تنفيسيا بل قد يكون سببا لصدمات جديدة. فليس من البديهي إذن أن الضحية والذي يُمثل العنصر الرئيسي في هذه العملية ينتفع منها فعلا.
كما أن برامج جبر الضرر مُركّزة أساسا (أو يجب أن يكون كذلك) على الضحايا بما أن الهدف المباشر منها هو معالجة آثار الانتهاكات السابقة. فهذه البرامج لن تكون ناجعة إلا إذا تمّ التعرّف على احتياجات الضحايا سلفا، ممّا يستوجب مشاركتهم على الأقل أثناء المشاورات المسبقة. من ناحية أخرى، تهدف برامج جبر الضرر إلى إصلاح العلاقة بين الضحية والدولة وإلى إعادة بناء علاقات الثقة وتغيير علاقات القوة بين الطرفين. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مقاربة للمشاركة تُركّز بالأساس على تمكين الضحية وتنظر للضحية لا فقط على أنّه متلقي سلبي للتعويضات بل كفاعل رئيسي في تصوّر برامج جبر الضرر وتفعيلها. وللأسف لم تحدث بَعْدُ مثلُ هذه المشاورات حول جبر الضرر في تونس.

المشاركة والتمثيل غير المباشر

تقتضي المشاركة في الحد الأدنى أن يكون الضحايا على علْم بوجود آليات العدالة الانتقالية وبإمكانية أن يتمّ الاستماع إليهم. لذلك يُمثل الإعلام والتوعية عنصرين أساسيين للمشاركة. وللآليات كما للسلطة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام أدوار هامة في هذا الإطار. فحتى التفاعلات الأكثر سلبية، مثل الظهور الإعلامي في برامج حوارية حول العدالة الانتقالية اعتبرها بعض الضحايا المستجوَبون شكلا من أشكال المشاركة.

بيد أنه في الواقع، لا يمكن إلاّ لأقلية من الضحايا المشاركة مباشرة في مؤسسات العدالة الانتقالية في حين ينخرط أغلبية الضحايا في المسار الرسمي من خلال ممثليهم، وخاصة محامييهم وجمعيات المجتمع المدني لتقديم الشكاوى أو الادلاء بالشهادات. وبذلك تكون المشاركة في أغلب الأحيان بطريقة غير مباشرة.
البديل عن التمثيل الرسمي في المؤسسات يتمثل إذن في التعبئة والتمثيل عن طريق النظراء، مثلما كان شأن الحركات الدولية الداعمة لضحايا العنف السياسي. وهي مقاربة غير مؤسساتية للمشاركة يُمكنُ من خلال الدعوة أن يكون لها تأثير شديد على مسار العدالة الانتقالية، كما يُمكنُ أن تكون أداة لتدفق المعلومات بين الضحايا وأليات العدالة الانتقالية.

دور المجتمع المدني
يمكن للمجتمع المدني أن يضطلع بدور هام كمحرّك لعملية المشاركة بما له من موارد تقنية وفكرية لا يمتلكها الضحية، ولأنّ مهمــة العديد من منظمات المجتمع المدني تتمثل في دعم مســار العدالة الانتقالية عموما وتعزيز مشاركة الضحايا على وجه الخصوص. ويشمــل دور منظمات المجتمع المــدني الأنشطة التالية: جمع المعطيات ومتابعتها والتوعية والتمثيل والدعوة وكذلك التعاون مع الآليات وتيسير عملها والتشاور معها. وبذلك تساهم منظمات المجتمع المدني في تحسين تدفق المعلومات بين الآليات والضحايا وتسهيل مشاركتهم غير المباشرة. كما يمكن للمجتمع المدني أن يتولى تقديم الخدمات للضحايا (خصوصا الدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية) وتحقيق الاعتراف لهم وكذلك توفير المساعدة المادية التي تكمّل الآليات الرسمية. وعندما يندرج هذا الدعم الذي تُقدّمه منظمات المجتمع المدني في المسار بمعناه الواسع، فإنّ انخراط الضحية في المجتمع المدني يصبح نوعا من أنواع المشاركة. وفي تونس، ساهم المجتمع المدني، خلال الحوار الوطني، في تشجيع الضحايا على المشاركة في صياغة القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية، مما شكّل مثالا للتعاون غير المباشر.

3.3 المشاركة: مخاطرها ومزاياها

تنطوي مشاركة الضحايا عموما على منافع لمسار العدالة الانتقالية وللضحايا أنفسهم. فبالنسبة للضحايا، تُعتبر المشاركة شكلا من أشكال التمكين تعود عيهم بالنفع، فالتحرّك ومحاولة التأثير على بعض مراحل المسار يُسهمُ في التقليص إلى الحد الأدنى من العجز والسلبية اللتان عادة ما ترتبطان بوضع الضحية. وبذلك تكون المشاركة طريقة لتثمين دور الضحايا ومساعدتهم على إعادة النظر في علاقتهم بالدولة التي همّشتهم أو اضطهدتهم. انقلبت الادوار إذن وصارت الدولة موضوع المحاسبة. ولكن نظرا للطابع السطحي الذي غالبا ما يميّز المشاركة في معظم مراحل المسار، بما في ذلك في تونس، فإن حجم هذا التمكين وفوائده يمكن أن توضع محل شك. وبشكل أكثر تحديدا، فإنّ وضع مصالح الضحايا وآراءهم في صلب مسار العدالة الانتقالية يسمح على الأقل بفهم أعمق لاحتياجاتهم وبأن تؤخذ بعين الاعتبار على نحو أفضل. بقي أن يُقام الدليل على أنّ المشاركة في المحاكمات أو في لجان الحقيقة يساهم في "إعادة بناء كرامة" الضحايا. إذ يُمكن للمشاركة في هذه الآليات أن تكون لها آثار سلبية على الضحايا، نتيجة الصدمات النفسية الجديدة التي قد تنجرّ عن الإدلاء بشهادة، بالإضافة إلى خيبة الأمل التي يمكن أن يخلّفها بطيء المسار وغياب النتائج الملموسة.
من ناحية أخرى، تسمح مشاركة الضحايا بأن تعرض أثناء مسار العدالة الانتقالية آراء غالبا ما تكون متعارضة مع آراء النخب التي تشرف عموما على معظم آلياته. ونظرا لمركزية الخطاب الذي يعتبر أنّ العدالة الانتقالية موجودة أساسا من أجل الضحايا، فإن

مشاركتهم في المسارات لا يمكن إلاّ أن تساهم في تعزيز شرعيتها. لذلك تنطوي مشاركة الضحايا على خطر أن تتحول إلى أداة سياسية لإضفاء الشرعية. كما أنّ أصوات الضحايا غالبا ما تكون منقسمة بشدّة، لأسباب منها ما يتعلق بالخط السياسي خصوصا في مجتمع يمرّ بفترة انتقالية. وبالتالي فإن اعتبار ذلك بمثابة أولوية من أولويات المسار قد يضع الضحايا محل ارتهان.

القسم الثاني: نتائج الدراسة

4. الضحايا والمسار

1.4 فهم مسألة التحول إلى وضع ضحية

من هو الضحية؟

من بين الخصائص الأساسية التي تشمل مجمل عملية العدالة الانتقالية منذ انطلاقها، نقصُ الوضوح في تعريف الضحايا والعجز عن تحديدهم بدقة، ويُفسر هذا الغموض جزئيا بغياب قائمة نهائية، وذلك إلى اليوم، بضحايا الماضي البعيد (اليوسفيون) وضحايا الفترة الحديثة (جرحى الثورة) ويبدو أنه غموض تم تشجيعه بسبب تجزئة مختلف المبادرات في البحث عن الحقيقة (لجان التحقيق والاستشارات وهيئة الحقيقة والكرامة...).
هكذا يعتبر ممثل برنامج الأمم المتحدة لحقوق الانسان أن "هذه النزعة في تجزئة الضحايا وعدم النظر إليهم حسب نوعية الانتهاكات التي ترضوا لهافي مختلف الفترات التاريخية والظروف "، هي التي تفسر بطء المسار. وهو يذكر، من بين الصعوبات التي تعرضت لها، العجز عن "فهم أهمية عدد الضحايا لأنه لا وجود لأي قائمات دقيقة في ذلك. و قد تمت عدة مبادرات سعيا لتحديد الفترات الكبرى أو الموجات الكبرى التي ارتُكبت فيها الانتهاكات مع تصنيفات للضحايا الذين تم التوصل إلى تحديدهم"، ثم يضيف: " بكل نزاهة، لا وجود إلى حد الآن لأي رؤية واضحة، حتى بخصوص عدد وقتي على الأقلّ".(VP 34)
لقد غذى هذا النقص في الوضوح ارتياب الكثيرين حول مسار العدالة الانتقالية ذاته، وشجّع بذلك على نوع من المنافسة بين الضحايا وغذّى الاتهامات بانتحال صفة الضحية، ممّا أجبر بعض الضحايا على اعتماد خطاب تبريري. وبذلك "تمثلت الصعوبة الأولى في غياب قاعدة بيانات بخصوص عدد الضحايا وطبيعة الانتهاكات (VP 82).
وبالتالي فإن العديد من المستجوبين يعودون إما إلى تعريف قانوني بحت للضحية وإما إلى تعريف يكون خلافا لذلك، واسعا جدا يُدمج الضحايا غير المباشرين والمجموعات المعنية. وبذلك صار «بإمكان الحدث موضوع التهمة أن يشمل لا فقط الضحية المباشرة ولكن أيضا الأقرباء والعائلة" مثلما تؤكد ذلك المستجوبة 5." ويذهب عسكري سابق نفس المذهب قائلا: «عائلتي ضحية كذلك" (VP1) .
فهذه السمة الجماعية في التّحوّل إلى ضحية والتي تمثل عنصرا هيكليا في تعريف العائلات والمناطق وحتى الجهات، تميّز التجربة التونسية في العدالة الانتقالية. فحسب سجين سياسي سابق " حتى أعضاء عائلاتنا وأطفالنا هم ضحايا. فأطفالنا لم يكونوا يشتغلون لأننا كنا في السجن. فكامل العائلة حينئذ كانت ضحية ومحرومة من حقوقها"(VP 38). ويتابع سجين سياسي سابق قائلا: " إذا ما كان أصيل قرية فإن كامل "الدوار " يكون ضحية و إن تعلق الأمر بمدينة فإن كامل "الحي" يكون ضحية و ربما كامل الجهة يشملها ذلك" (VP46)، وهو يشير ضمنيا إلى احتمال أن تكون جهة بأكملها مثل القصرين مُهمشة وأن تُعرّف نفسها على انها ضحية أمام المؤسسات المعنية.
ويذهب بعض المستجوبين إلى أبعد من ذلك عندما يُقدمون تصورا جماعيا لصفة الضحية ويُوسعون ذلك إلى مجموع السكان التونسيين. فيقول سجين سياسي سابق يقول: " إن الشعب بأكمله هو المتضرر".VP4بينما يقول سجين سياسي سابق " الدولة التونسية ضحية"(VP 32). و يُؤكد سجين سابق قائلا: " الشعب التونسي بأكمله ، و حتى أطفالنا ضحايا . نحن ضحايا منذ أجيال".(VP 68)

تأثيرات التحول إلى ضحية

يذكر العديد من الضحايا ضمن النتائج الرئيسية المباشرة لمعاناتهم السابقة، بالأخص، الإيقافات وانقطاع المسار المهني أو المسار الجامعي. ويمكن جزئيا تفسير هذا التركيز بما ذهب إليه المرسوم الأول الخاص بالعفو العام عندما مكّن السجناء السياسيين القدامى من إعادة الإدماج المهني كشكل من التعويض. ومن ناحية أخرى فإن ذلك يؤكد أهمية مفهوم " الكرامة" في المسار الانتقالي التونسي وهي المطمح الأول للثورة. فحسب أم لشاب قتل خلال الثورة يُعتبر ضحية " كل شخص تم قطع مساره المهني . فالإنسان يعيش لتقديم خدمة للمجموعة الوطنية. و كل شخص حُرم من ذلك يُعدّ في نظري ضحية"(VP 7).

في حين يرى سجين سياسي سابق من ناحيته أن " نظام بن علي قد قتل طموحي إذ أُجبرت على تعطيل دراستي لمّا طُردت من المعهد الثانوي [...] كان العيش في السجن أرفه بالنسبة إلينا من العيش خارجه إذ كنا دوما مطاردين من قبل الشرطة ومجبرين على التنقل من مركز شرطة إلى آخر خلال كامل اليوم لتسجيل توقيعاتنا"(VP4) .

إن هذا التواصل لوضع الضحية خارج السجن بالنسبة إلى الضحايا المباشرين كما هو بالنسبة إلى أقربائهم وبالأخص بالنسبة إلى زوجاتهم، أمر يتمّ التذكير به في عدة مناسبات. ويُذكّر رئيس جمعية بأنّه " كان ثمّة أولئك الذين أجبروا على التوقيع في مركز الشرطة 4 مرات في اليوم، الأمر الذي منعهم حتى من الشغل"(VP 52). ويرى سجين سياسي سابق فقد صرّح بأن " الدكتاتورية طالت مساره الجامعي. هذا هو الضرر الذي فُرض عليّ، فضلا عن مهنتي وما تحمّلته عائلتي"(VP 78).

وبشكل أعم تُذكّر هذه المسارات المهنية أو الجامعية المبتورة بأنّ واحدا من أوّل تأثيرات التحويل إلى ضحية يتمثل في التهميش الاجتماعي والاقتصادي على حدّ سواء، و هذا عنصر سيعترف به عن حق، قانون العدالة الانتقالية وكان قد شكّل أحد شعارات الثورة التونسية. فمثلما يُذكّر بذلك سجين سياسي سابق " الضحية هي ذلك الشخص المضطهد، والمضطهد الحقيقي هو المُعوز"(VP13) .

و بالتالي ، يُذكّر المنسق العام لجمعية بأنّ " الضحية تريد الشعور بأنها تنتمي إلى الوطن. والضحية قد شعُرت في فترة ما ، أنها مستبعدة و غير معتبرة كمواطن كما شعُرت أنها لا تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الآخرون."(VP 60).

و غالبا ما يكتسي هذا التهميش ملامح جغرافية إذ أن الفوارق الجهوية غالبا ما تُذْكر باعتبارها سمة مركزية في الانتهاكات الماضية. ويبدو تهميش تلك المناطق متواصلا إلى اليوم وبالأخص في ما يتعلق بمجهودات التوعية. و ترى مديرة منظمة دولية: " لا بد من الوصول إلى الضحايا في المناطق المنعزلة . فثمة منهم حتّى من لا علم له بوجود عدالة انتقالية"(VP 6).

زوجات الضحايا، ضحايا مباشرة

نظرا لارتباطهن بهذه الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية التي يكتسيها التحوّل إلى ضحية، وبالأخص في حالات السجناء السياسيين ، تعدّ النساء غالبا أول المستهدفين بتلك الانتهاكات وبمثابة من دفع أبهظ ثمن حتى و إن كان ذلك غير معترف به علنا إلى اليوم. وتؤكد رئيسة جمعية أنها " تابع عن كثب وضعية العديد من الزوجات اللائي كان أزواجهن من بين الضحايا. هنّ اللائي كنّ يتألمن، كنّ يتألمن أكثر من غيرهنّ و يدفعن الثمن الأثقل. فوراء كل رجل ضحية ثمّة امرأة ضحية تُسنده"(VP 24). فيبدو أنّه ثمة نوع من العار و من المحرّمات الاجتماعية التي مازالت تحيط بمسألة الانتهاكات المرتبطة خصوصيا بالنوع الاجتماعي في السياق التونسي . فحسب سجين سياسي سابق، " ثمة

رجال و نساء تمّ اغتصابهم في السجن و ثمة نسوة أدركن سنّ اليأس و اللائي لم يتمكنّ من الإنجاب لأن أزواجهن كانوا سجناء خلال كامل فترة خصوبتهنّ الإنجابية" (VP 31). و يؤكد ممثلة هيئة مستقلة أنّ " أُمّا أو امرأة حُرمت من زوجها إذ كان سجينا، تُعدّ ضحية مباشرة لأنها حُرمت من زوجها أي من ربّ الأسرة والأنيس. وهي ستتألم بتحوّلها لزيارته". فالضحايا "غير المباشرة "هنّ بالأخصّ النسوة، أولئك اللائي " يجلبن القفّة" لأزواجهنّ و يعتنين بالأطفال و يُسندن أزواجهن، فمعاناتهن و حزنهن يكونان أشد مما تعيشه الضحية [...]. (VP 81)

و "بقية الضحايا هم الأقارب و أصدقاء الضحية المباشرة " حسب رئيسة جمعية(V 24) و لكن يبدو أنّ الضحايا بشكل غير مباشر ليسوا على وعي بوضعهم كضحية و بالحقوق المرتبطة بذلك. و تعتبر رئيسة جمعية أن " المرأة التي تُوُفّي زوجها تعتقد أنه لم يعد من الممكن أن تسترجع حقّها. فهي لا تعرف أنها هي أيضا كانت ضحية خلال سنوات المعاناة التي كانت تعيشها"(VP24).

و لكي يسمح لهذه الشهادات بأن يُعترف بها علنًا طلب العديد من الضحايا المستجوبين بأن تُركّز من ناحية أخرى خلايا خصوصية لفائدة النساء، في صلب هيئة الحقيقة و الكرامة. وبالفعل، ثمة فتيات لا يُردن تقديم شهادتهن و هنّ لسن مستعدات للقدوم إلى مكاتب الهيئة، بل يرفضن حتى التحادث مع القاضي و يخشين العار و يخفن على أطفالهنّ. وإنه لمن دور هيئة الحقيقة و الكرامة أن تُقنعهن بالتكلم وباحترامها سرية الملفّ...و لكن سجينا سياسيا سابقا يؤكد بأنه "لا وجود للسرية بالنسبة إلى المرأة التي تشجعها على الإدلاء بالشهادة "(VP 14)

وهو لذلك يوصي خاصة بإحداث " مكتب خاص بالنساء لأن النساء لن يتمكن من الإدلاء بشهادتهن داخل مكتب مختلط.

كما أشير كذلك إلى أنّ التوعية هي بمثابة الوسيلة التي تسمح بإدماج أفضل للنساء في العدالة الانتقالية، بما في ذلك مساعدتهن على الوعي بوضعهنّ الذاتي كضحية، وعلى إطلاعهنّ على حقوقهنّ. وبالفعل، ليست حساسيتنا متطورة بالقدر الكافي ولم تبرز بما يكفي مفهوم الضحية غير المباشرة بما أن المرأة لم تسجن في أغلب الحالات ولم تعش التعذيب الجسدي. و تقر عضوة من هيئة مستقلة 83 بأن ذلك ربما لا جدوى منه"(VP 83)

وأكد أن عديد النسوة قد لا يكون لديهن حتى مجرد الوعي بصفة الضحية و بإمكانية المطالبة بتعويضات. وبذلك، فإنّه "من مجموع 3000 ملف (مودع لدى هيئة الحقيقة والكرامة إلى تاريخ مارس 2015) ثمّة امرأة واحدة قد تحدثت عن تعرضها لمحاولة اغتصاب من قبل أعوان أمن في 14 جانفي، و لا وجود لشهادات أخرى من هذا القبيل رغم أننا على علم بوجود مثل هذا العنف". و يوصي المستجوب بأنه يجب "تيسير الإجراءات و حماية النساء من ضغط الجيران أو غيرهم ، بسبب الوصم الاجتماعي و الأحكام". و تتأسف ممثلة عن منظمة دولية قائلة : " رغم التوعية و العمل المنجزين لم تتوجه النسوة إلى هيئة الحقيقة و الكرامة . وحتى إذا ما نظمنا شيئا و طلبنا منهن التدخل فإنهن يرفضن ذلك"6 VP.

فعلى الدولة والمجتمع المدني أن يعيراهن المزيد من الاهتمام نظرا لكونهن يتعرضن إلى ضغوطات كثيرة. وعندما ستفتح هيئة الحقيقة والكرامة مكاتب في الجهات فإنهن لن يتجاسرن على التوجه إليها بسبب الخوف. فهن يخفن من الفضيحة ولا يفهمن أنه لا عار في ذلك و أنهن كذلك من الضحايا".

و يبدو ان النساء لسن الوحيدات في انعدام الوعي بوضع الضحية، فحسب ممثل عن منظمة « ثمّة أولئك الذين لا يعتبرون أنفسهم ضحايا و آخرون تمتعوا بالعفو التشريعي

و يعتقدون بالتالي أنه لم يعد بإمكانهم إيداع ملفاتهم لدى هيئات العدالة الانتقالية أو هم يعتبرون أن درجة الانتهاك ليست بالخطورة التي تسمح لهم بالمشاركة"(VP 57).
فنرى بذلك، مرة أخرى، أن التوعية والتحسيس بمفهوم الضحية يقوم شكلا من أشكال تجاوز هذه العراقيل و التشجيع على المشاركة. ويلخص عضو في جمعية قائلا: " لقد انطلق المسار منذ سنة و ثمة أشخاص لا يعرفون أنهم ضحايا"(VP 12).

2.4 سياسة الضحايا: أهو تنافس على صفة "الضحية"؟

يبدو من طبيعة مسار العدالة الانتقالية نفسها، انها ساعدت على تسييس الفاعلين فيها، فالنزعة الى اعتبار الضحايا أعوانا سياسيين نزعة تبدو متواترة في الحوارات، وفيها منزعان أساسيان : اما اعتبار ذلك التسييس امرا سلبيا، يفضي الى الارتياب في أمر الضحايا، واما اعتباره– على العكس - عنصرا مهيكلا، ينجرّ عنه ضحايا لا منتفعون، بل ومناضلون، غير ان فكرة الضحية "الحق" هو شخص لا علاقة له بالسياسة فكرة تعود مرارا، وبحسب نائب رئيس جمعية"الضحية هي كل شخص نال عقابا بينما هو لا يستحق ذلك"(VP22). و"لم يشارك في مؤامرة، ولاكان ضد الحكومة، ولا ناضل ضد الحيف"ناشط في مجال العدالة الانتقالية"(VP 55)
اما بالنسبة الى سجين سياسي سابق، فان الضحية هي «من لم يضرب أحدا، ومن لم يفعل شيئا"(VP 17)،
وهذا الخطاب يمكن ان يكون طريقة لاستبعاد المناضلين الاسلاميين الذين لجأوا احيانا الى اعمال إرهابية عللت ايقافهم، من اختصاص العدالة الانتقالية، وبصفة عامة، يُنظر الى الضحايا الذين أوقفوا بسبب انتمائهم الى حركة النهضة، نظرة ارتياب أحيانا، باعتبارهم ليسوا "ضحايا حقيقيين"، بل وعلى انهم يستحقون ما قاسوا من الآلام، ولذلك، يؤكد معارض سابق 66 ان له علاقات مع "مناضلين" من النهضة، ولكنه "لا يعتبرهم ضحايا". ثمة الذين انخرطوا في الحزب الحاكم، مثل النهضة، ولكنهم ليسوا ضحايا(...) . انهم اختاروا ان ينضمّوا الى "النهضة"، انه اختيار، فليسوا إذن ضحايا، تعرضوا للانتهاكات، وأجبروا على مغادرة عملهم، ولكنه اختيار منهم، فمامن موجب لتعويضهم(...)"(VP 66)

وعلى العكس من هؤلاء "الضحايا المزيفين"، يضيف ذات المعارض انه "لابد ان نبادر الى تفحص وضعية الشباب الذين لم يشاركوا في الحركات السياسية، لهم شهادات عليا، وهم عاطلون عن العمل، اولئك هم الضحايا الحقيقيون"(VP 66) .
ان هذه المقابلة بين ضحايا "حقيقيين" وضحايا "زائفين" تهيكل النقاشات حول العدالة الانتقالية في تونس، ويبدو انها تدعـمت بالمصادقة على المرسوم رقم 1، الذي اعتبره كثير من الملاحظين لصالح صنف معين من الضحايا لا غير، بقدر ما تدعمت بوصول "النهضة" الى الحكم بعد انتخابات اكتوبر 2011، وتؤكد منسقة لمنظمة عالميةفي سياق اعترافها بالقيمة الشرفية التي اكتسبها في تونس، لقب "ضحية" ، في ما يبدو، قائلة: "ثمة ضحايا لهم علاقات، ويعرفون الاشخاص الذين بيدهم الحل والعقد ويساهمون في هذه العملية، ولكن اولئك الاشخاص ليسوا ضحايا، فالضحية الحق، الذي ناضل، يرفض مشاركة الضحايا الزائفين في هذا المسار، لأنه امر مقدّس"(VP 73).
ويرىاسجين سياسي سابق ان العفو التشريعي العام دليل واضح على انه" قد تم التمييز بين الضحايا لصالح بعض الاحزاب، وبالخصوص لصالح الذين كانوا حينئذ في الحكم، كما لو كانوا هم الوحيدين الذين تم قمعهم"(VP 58).

ان فكرة ان يكون بعض اصناف الضحايا اوفر حظا من بعض، غالبة في الخطابات، داعمة بذلك فكرة شكل من اشكال "التنافس" بين الضحايا في تونس، ولذلك نسمع معارضة سابقةتؤكد ان "مسار العدالة الانتقالية هومن باب السينما، فمن الضحايا من لهم علاقات، اما الآخرون، فسيُبخسون حقهم"(VP 64).
ان تلك الشكوك والريبة، التي يُقصد منها الاسلاميون أساسا، تمسّ كذلك "جرحى الثورة" الذين – على حد قول سجين سياسي سابق" قدّموا انفسهم على انهم ضحايا، بينما هم، بالنسبة الى بعضهم، ليسوا كذلك" فأولئك "الضحايا الذين لهم علاقات"(VP 54)، يُشار اليهم بإصبع الاتهام على انهم مرتبطون بالحزب الاسلامي الحاكم بعد الثورة، ويفسّررئيس جمعية ذلك بقوله:" ان ضحايا الانتهاكات قد وجدوا انفسهم على الساحة السياسية ، واستعادوا حقوقهم، وخاصة أهم حق من الحقوق، الذي هو حق التعبير، وهؤلاء الضحايا هم الآن نشيطون جدا في الاحزاب السياسية"(VP 54)
اما الضحية الموالية فترى انه" من وجهة النظر الكمية، لاحظنا الحضور الدائم لتيار سياسي معيّن، تيار الإسلاميين، دون ان يتم أيّ اعتبار لمختلف الاصناف الاخرى، من الناحيتين التاريخية والثقافية" ونتيجة لذلك، "تمّ تسييس المسار، بل والاخطر من ذلك أدلجته، واتخذ احيانا بعدا ثأريّا، وأحيانا أخرى بعد الابتزاز والمساومة، في اطار منطق الربح بالنسبة الى بعض الاحزاب السياسية"(VP 12).
وحسب الضحايا أنفسهم فان تلك الريبة التي تحيط بالعدالة الانتقالية عموما، وبمطالب جبر الضرر خصوصا، تجبرهم على اتخاذ خطابات تبرير تجعل تهميشهم أشدّ وضوحا للعيان، ومشاركتهم في المسار أعسر، ويعلّق سجين سياسي سابققائلا:" من الناس من يقول إني أخذت من "النهضة" ومن الحكومة 15000 او 20000 دينار، واني حصلت على تعويض، وان وضعيتي عادت آخر الامر الى نصابها، ويتهمني هؤلاء باني لم اساعدهم، أرأيتم وضاعتهم والى أي حدّ وصل بهم الامر؟"(VP 46) .
وكثيرا ما يحسّ الضحايا الاسلاميون بانهم يُعتبرون – ظلما-" ارهابيين"، وخاصة في السياق الامني الذي ساد بعد2011، تؤكد سجينة سياسية سابقة قائلة: «مازال الى حد الآن أشخاص في تونس يصنفوننا في خانة الاسلاميين الارهابيين، وانا أريد ان يعلم الناس جميعا اني بريئة"(VP 4) .
ومن الاسلاميين من هو منزعج من تلك الشكوك، فيحتدّ كلامهم في ردهم على الاتهامات المتواترة القائمة على الاكاذيب او المبالغات، ويلخص شاب من جرحى الثورة – وقد انهكته أربع سنوات من المعركة – قائلا:" الضر ر واضح، ومن المفروض الا اكون في حاجة الى طلب أشياء"(VP 2).

تسييس المسار

في فترة لاحقة، أجبر هذا الطرف السياسي على "تسويق" تلك الالتزامات، فأدى ذلك الى مشاركة محدودة مقصورة على اولئك الضحايا في مسار العدالة الانتقالية، أجل، كان ذلك التوجه قائما على نية واضحة: استثمار الضحية، والاستفادة من رائحة الضحية في مستوى الانتخابات، وتم تسويق تيار سياسي على انه أكبر ضحية، وطالب -لذلك – بقسطه الكبير من المشاركة (...) لقد تم تسييس المسار، بل والاخطر، تمت ادلجته واتخذ احيانا بعدا ثأريّا، وأحيانا أخرى بعد الابتزاز والمساومة، في إطار منطق الربح بالنسبة الى بعض الاحزاب السياسية. وللأسف، تم السطو على مفهوم التعويض نفسه وتقديمه على انه خطوة استراتيجية الى الامام لدى طرف سياسي(VP 11) .
لقد ذهبنا الى هناك، كان الوضع كارثيا، قالوا لنا ان "النهضة" اعلمتهم بان التعويضات ستعطى – فيما يبدو -لأهل الحوض المنجمي وللمنتمين الى اليسار، وقالوا أيضا: " اما

أنتم، فانتم من جماعتنا، ويمكنكم الانتظار، انا لا ادافع عن أحد، وقد عملت كثيرا حول جبر الاضرار"(VP 6)
أعتقد ان الامر قد تم تسييسه بدرجة كبيرة، فقد كان ثمة مجموعات ذات نزعات متباينة، وكانت كل مجموعة تطالب بشيء، بل حدثت خصومات بين محاميي رافعي القضايا بشأن استراتيجيات الدفاع، وصراعات بين الجمعيات ومجموعات المحامين... هي مسائل مسيـّسة.(VP 5)
ومع ذلك ينبغي الاعتراف بأن الأحزاب السياسية يُمكنُ أن تلعب دورا إيجابيا، نظرا إلى أنّ البعض منها وخصوصا النهضة قد ساهم في تشجيع المشاركة الواسعة لقواعدها، وذلك بسبب العلاقات العميقة مع الضحايا والمجموعات المعنية. وفي الواقع، قال عدد كبير من المستجوَبين إنّ النهضة هي المؤسسة الوحيدة التي دعّمتهم لمدة عقود في مسيرتهم كضحايا للاضطهاد واليوم يعتبرون الحزب كوسيلة للوصول إلى الآليات التي ربما ستمكنهم من محو آثار هذا الارث المؤلم. وكما قال أحد ضحايا التعذيب في اختصار شديد : "شاركت فقط مع حزب النهضة."(VP20)

ضحية أم مناضل؟

ان تركيز خطاب العدالة الانتقالية في تونس على جبر الضرر قد ساهم كثيرا في ذلك التسييس كما ساهم في تركيز التباس حول تسمية "ضحية" نفسها، التي تُعتبر- من وجه آخر –عنوان فخر أو شكلا من اشكال استنقاص وضعية" المناضل" التي يفضلها بعض الناس باعتبارها اقلّ سلبية، فتؤكد المنسقة الاجتماعية لمنظمة دوليةاننا هنا (سيدي بوزيد) "لا نسمي الضحية ضحية ، بل مستفيدا، ونعتبره مستفيدا من خدماتنا، ولم نعد نعتبره ضحية لأن تسمية "ضحية" سلبية شيئا ما"(VP 73)، بل وحتى من وجهة نظر الضحايا انفسهم، فان النزعة الغالبة هي رفض هذا اللقب ، لقب الضحية، الذي يرون فيه شكلا من اشكال السخرية، وعلى هذا، يؤكد سجين سياسي سابق انه "صحيح اننا ضحايا النظام القديم، ولكن هدفنا ليس ان نـُنعت بهذه الصفة".(VP 4) ويضيف سجين سياسي سابق:" لسنا ضحايا، لأننا ناضلنا ضد اضطهاد بن علي، وضد قمع الحريات وضدّ الممارسات القمعية التي سلطها بن علي على الشعب التونسي بأكمله، وعلى كافة نزعاته واصنافه الاجتماعية دون استثناء"(VP 14)
فصفة الضحية قد غدت في ما يبدو صفة هجينة، اذ أن اللفظة صارت تتضمن – في ما يبدو –بعض السلبية، وبعض الهشاشة التي لا يراها البعض فيهم، ويضيفسجين سياسي سابققوله:" لسنا ضحايا، ضحايا احتملوا القمع، ولم يعد لهم من دور في المجتمع، لا، بالعكس، ان لنا دورا كبيرا في المسار الانتقالي"(VP 14).
فالمشاركة في المسار تبدو اذن شكلا من اشكال جبر الانتهاكات التي وقعت، اما السجين الموالي فيقول:" انا ضحية، ولكن ليس بمعنى انني سأتسوّل، بل اعتبر نفسي بطل فترة" (VP 16)، مؤكدا بذلك هذا التصور السلبي لضحية تكلّست في جوهرها الثابت، ضحية عاجزة، تصطدم بذلك التصور الذي يحتفظ به عن انفسهم كلّ الذين تم سؤالهم، باعتبارهم مناضلين ومعارضين تاريخيين، ويذكّر سجين سابقفي هذا الصدد قائلا:" بالنسبة اليّ، حين شاركت وناضلت ضد المنظومة، كان ذلك مني عن مبدأ، فقد كنا مقاومين وكنا نريد اصلاح تلك المنظومة"، مضمـّنا كلامه ان "التسوّل" يتنافى ووضعية المكافح، (VP 69).
اما السجينة السياسية السابقةفتقول:" لا أحب لفظة" ضحية"، فانا مناضلة"(VP 71) .
و يؤكد سجين سياسي سابق قائلا:" أنا شخصيا، لا استطيع ان اقول اني ضحية، لأني قد فعلت ما فعلت لمجابهة الاستبداد عن اقتناع، وكنت مستعدا لكل اشكال المواجهة، فهو الثمن الذي يجب ان ندفعه من اجل بلوغ الافضل" (VP 39) .

ويلخص رئيس جمعية قائلا:" يعتبر بعض الناس، بسبب سوابقهم الثقافية، ان لفظة "ضحية" لفظة تُستخدم للضعفاء، فلا يحبونها" (VP 62)
بينما يعتبر المنسق العام لجمعية من جهته انه "حينما يشارك الضحية في هذا المسار، فان منطق التضحية من اجل الوطن يوضع موضع السؤال، هذه وجهة نظر شخصية، فانا، حين ناضلت من اجل خير هذا البلد، لم اكن انتظر مقابلا" (VP 60) وهو يعكس بذلك التصور السلبي المتعلق بمطالب جبر الضرر التي يراها البعض علامة على ما يباع ويُشترى.

ان مفهوم العدالة الانتقالية ملتبس في ذهن الناس العاديين، فهم يعتقدون ان الضحايا لا يرغبون الا في المال"، على حدّ قول سجين سياسي سابق، مضمّنا قوله ان الضحايا ربما كانوا أشخاصا "غير عاديين"(VP 61)، ويعلق سجين سياسي سابققائلا في أسف: «الناس كثيرا ما يتهموننا بان نضالنا قد لقي مقابلا ماليا" (VP 71)
بينما يأسف ممثل منظمة تابعة للأمم المتحدة لما تردّد على بعض الألسن من ان "العدالة الانتقالية هي المال، وذاك هو الوهم في الخطاب السياسي الرسمي، وهذا التصور أضرّ بجودة المسار في كل ابعاده، وقد غذّت محاولات التعويض هذه الفكرة "(VP11) .
وشهد بعض الذين تم استجوابهم بما لقوا من تنديد حينما قدموا مطالبهم للسلط، مثل ما جاء في كلامسجين سياسي سابقحين قال:" اتصلنا برئيس ديوان الوزير، فلم يأخذنا مأخذ الجدّ اوّل الامر، معتقدا اننا من بين اولئك الذين يريدون استغلال الوضع والحصول على جبر ضرر، بالإيهام باننا ضحايا النظام القديم"(VP 31).

3.4 طرق فهم العدالة الانتقالية: "الاعتراف ثم يأتي الصفح"

الفهم العام للعدالة الانتقالية

تبيّن الحوارات عموما مستوى معينا من المعارف بشأن ماهية العدالة الانتقالية ومختلف مظاهرها، ويبدو، بصفة غير متوقعة، ورغم مركزية اعمال جبر الضرر التي تعرضنا لها آنفا، ان مطالب المساءلة كثيرا ما تكون ذات أولوية، أما المصالحة، التي كانت في قلب الجدل من خلال البحث الميداني، فإنها تبدو غير مرغوب فيها من قبل الضحايا، الا في نهاية مسار يشمل أوّلا مختلف "ركائز" العدالة الانتقالية، فالمساءلة نفسها مازالت غير مفهومة دوما على انها عقاب، في المعنى الجزائي البحت، وانما كشكل من اشكال الاعتراف، وبذلك، فان "الضحايا ينتظرون الاعتراف ورد الاعتبار بوجه خاص" على ما يرى ممثلة منظمة دولية،ولئن كان بعضهم ينتظرون ادانات حقيقية، "فان الغالبية يرغبون بوجه خاص في ان يروا المجرمين يحاسَبون ويعترفون بما اقترفوا"، أما أم شاب قتل خلال الثورة فتؤكد بدورها انها تطلب "في المرتبة الاولى، المحاكمة، ثم العقوبة، ثم – ربما – المصالحة" ولكنها تضيف انه" يجب ان ارى المجرم قد نال عقابا (لا بأن يُسجن حتما) قد سدّد ما عليه من الديْن، فان يُحرم من حق ممارسة وظيفته هو عندي من باب العقوبة"(VP 7)
فيقوم كلامها دليلا على تعدد فهم المساءلة، ليشمل ايضا عمليات تنقية الادارات، وهي عملية لا تُطبّق الا بصفة جزئية جدا في تونس، وتخلص الى القول انه" اذا مرّ هذا القانون بشأن المصالحة، انتهت العدالة، اذ لست في حاجة الى محاكمة الموظفين الصغار، بل اريد الرؤوس الكبيرة" ولكن هذه المحاكمات الكبيرة ابطأ مجيئها، فالدوائر المتخصصة التي ستتكفل، حسب قانون العدالة الانتقالية، بهذا الجانب، تبدو غير معروفة عند جمهور الضحايا، اذ هم لا يذكرونها أصلا.

اما العفو، فيتناوله الناس ببعض الريبة، ولكن –على كل حال – قليلا ما يكون ذلك مقابل الإفلات من العقاب، فتؤكد سجينة سياسية سابقة قائلة:" أريد محاسبة وتعويضا، واريد ان اواجه جميع الجلادين الذين عذّبوني، ثم سأقرّر ان كنت سأعفو عنهم ام لا" (VP 53)

يوضحعسكري سابق ان "الاعتراف بالجرائم يندرج في اطار نوع من العلاج بالنسبة الى الضحية، فلا بد ان يعترف المذنبون بما اقترفوا، ثم يمكننا ان نمرّ بسهولة الى المرحلة الموالية: المصالحة، فحينما يعترف المجرمون ويعفو الضحايا، يمكننا التفكير في المصالحة التي تكون عندئذ طبيعية"(VP 1)،

ففهم المساءلة يبدو –على كل حال – شاملا أكثر بكثير من مجرد المحاكمات، وإذا كانت طريق المصالحة ممكنة جدا، فان الضحايا لن يقبلوا السير فيها دون وجود شكل من اشكال الاعتراف، ومع ذلك، فان المحاسبة لا تعني انه يجب المعاقبة او المحاكمة، "لأننا شعب وفاق، ورحمة"(VP 9)

كثير من بين الضحايا الذين يعرفون المسار جيدا، يُبدون عموما ضيقا وانزعاجا بسبب قلة آثاره ونتائجه، وبذلك نرى العدالة الانتقالية كثيرا ما يُصغّر من شانها باعتبارها امرا نظريا صرفا دون نتيجة ملموسة، فهي، حسب جريح الثورة "لا شيء اكثر من مفهوم، وهي لم تُطبَّق، فما يجب، هو ما يكون ملموسا، وكفانا هذرا، القرارات السريعة الواضحة، ذاك ما انا في حاجة اليه حتى اطمئن، لأنّ خوفي يتزايد، فقد كنت خائفا في بداية المسار، ولم تتحسن الاوضاع، وكلما زاد بطء المسار، كان الوضع أخطر، فقد صار لدينا انطباع بانهم يريدون ان يُنسونا ما حدث، وهم يعتقدون ان الامر سينتهي بنا الى الكلال والرضا بما كان، ولكني لا اعتقد في ما يقولون، واظن ان لهم نوايا غير سليمة"(VP 2)

فليست العدالة الانتقالية اذن سوى تقنية بيد الاقوياء لكي ينسى الضحايا حقوقهم، بل انها اسوأ من ذلك حسب عسكري سابق، هي "للأسف مجرد وهم، فهي لم تحدث ولن تحدث ابدا" (VP8)،

فانعدام النتيجة هو لدى عسكري سابق ايضا مصدر خشية، وهو يقول:" لا أحس بنفسي البتة في حالة أمن، فانا خائف، وما لم أر شيئا محسوسا، ظللت خائفا"(VP01)

المعرفة والموقف من المؤسسات: "كلما زاد عدد المؤسسات، نقص ما نحصل عليه"

لئن بدا الضحايا الذين تم سؤالهم – في الغالب – على بعض المعرفة بماهية العدالة الانتقالية في الجانب النظري، فان الغموض يلف معرفتهم حينما يتعلق الامر بوصف آلياتها على ما يذكره سجين سياسي سابق (VP20) ، ويضيف سجين سياسي سابق قائلا: " ليست لي فكرة حول تلك الآليات"(VP37)

اما سجين سياسي سابق فيرى انه "في ما يتعلق بالآليات، ليست لي، بكل صدق، أيّ فكرة"(VP38)،

فهذا النقص في المعرفة يمس خاصة، في ما يبدو، المناطق غير المحظوظة في داخل البلاد ، ليزداد بذلك الفارق بينها وبين العاصمة، وبذلك، فان "الضحية التي ليست من وسط حضري، تظل دوما مجهولة، وهي لا تعرف حتى انه توجد هيئة للحقيقة، وان سمعت بها، وفهمت دورها، يمكنها ان تعتقد انها جمعية خيرية" على حدّ قول سجين سياسي سابق(VP14) ، خارج تونس العاصمة، "فالناس لا يعرفون حتى انهم ضحايا" كما تقول ممثلة عن منظمة دولية (VP 6).

يبدو ان هذا الخلط قد تفاقم بتعدد الهيئات والآليات المكلفة بالعدالة الانتقالية منذ الثورة، وبتكاثر الفاعلين المعنيين: لجان بحث، لجان صلب المجلس الوطني التأسيسي، والوزارة، والجمعيات، وهيئة الحقيقة والكرامة، والمحاكم، والمنظمات الدولية الخ...وقد عبر كثير

من الضحايا عمّا يلقون من صعوبة في الاهتداء الى بغيتهم، وعن عجزهم في معرفة اين يسلمون ملفّاتهم، فتجزئة المسار قد اضرت في وضوح بمساهمة الضحايا. «قدمت ملفا الى جمعية ، فاتصلوا بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (؟؟) الذي طلب منا شهادة في اعادة تقييم من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ، حتى يستطيعوا (في الصندوق) اعادة احتساب رصيد سنوات السجن، وقد مضى شهران على ذهابي الى الشركة التي كان يعمل بها الضحية)، وفي كل مرة يدّعون ان الامر سيقضى في الاسبوع الموالي، ثم قالوا لي في المرة الأخيرة ان الشهادة جاهزة، ولا ينتظرون الا امضاءها، ولكن لا بدّ أن تُرسل الى وزارة الفلاحة ثم الى الوزارة الاولى لإمضائها من الوزير الاول، ثم انها بعد ذلك، ترجع الى والله وحده يعلم كم يستغرق ذلك كله من الوقت".
زوجة سجين سياسي سابق متوفى (VP10)
فهذا الاضطراب والفوضى والتجزئة تولّد كلالا لدى الذين حاورناهم: «أنا شخصيا، أتابع العملية عن كثب وأشارك فيها، ولكن – بالطبع – دون نفس الحماس الذي كان في البداية، ولكني لم اتقدم حتى بمطلب الى الهيئة، واعتقد ان الامور لا تتقدم كما ينبغي لها ان تفعل(...) الا انه بالنسبة اليّ، لست مقتنعا حقا بان العدالة الانتقالية ستنجز المطلوب منها يوما"(VP03)

"حينما توجهت الى هيئة الحقيقة والكرامة، انتابني الاحساس باني جزء من الديكور، فقد مضى شهر أو شهران على تقديمي ملفي، وكنت اعتقد اني سأحصل على جواب بشكل أسرع" حسب ما قاله سجين سياسي سابق في أسف،(VP19)

فالضبابية والغموض لا يتعلقان بالإدارة فحسب، بل كذلك بعديد الجمعيات التي ظهرت بعد الثورة والمرتبطة بالعدالة الانتقالية، ويعلقجريح الثورة على ذلك بقوله:" كان هناك عدد كبير من الجمعيات واللجان والهيئات، ولايزال الغموض قائما الى اليوم، بل حتى وزارة حقوق الانسان زالت من الوجود، وصارت وزارة الشؤون الاجتماعية، ولم نعد نعرف من نقصد (...) فملفات جرحى الثورة توزعت في كل مكان: في الوزارة الاولى، ووزارة حقوق الانسان، والجمعيات، وكلّ يريد العناية بها، وكلما زاد عدد الهيئات، نقص حصولنا على نتائج"(VP02)

وتعززت أزمة الثقة بانطباع مشترك في الغالب يتعلق بنقص تمثيلية الضحايا لدى المؤسسات المعنية بالمسار، واولاها هيئة الحقيقة والكرامة، ويذكر عديد الضحايا – بوجه خاص – السيارات الفخمة التي على ذمتها، وقد نـدّدت بذلك وسائل الاعلام تنديدا، او يذكرون كذلك حفلات الاستقبال الكثيرة جدا التي ينظمها المتدخلون في العدالة الانتقالية، في الفنادق الكبرى بالعاصمة، ويتأسفون لتبذير الاموال في ذلك.

" ما يؤلمنا حقا، هو انني اعتبر ان هيئة الحقيقة والكرامة تتلقى أجورا على حسابنا، هم موجودون بفضلنا ولكنهم يقصوننا، فالضحايا وآلامهم غائبون من تصور ومن برامج عمل هيئة الحقيقة والكرامة، ان قضيتي مع هيئة الحقيقة والكرامة هي انها تعمل في مكاتب مغلقة، ولا تستمع الينا"(VP 70)

يوصي الكثير ممن سألناهم بتحقيق الانسجام في عمل مختلف الفاعلين، بهدف "كسر تجزئة" المسار، مؤكدين ان ذلك الخلط يدعم التسييس، "فالأمر على اختلاط وغموض كبيرين" على قول سجين سياسي سابق الذي يضيف: "بدأ المسار بإنشاء وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية، فقدم الناس ملفّات، وأنشئت جمعيات كثيرة، ولكن طالما دأبت تلك الجمعيات على التمييز بين الضحايا، فإنها لن تصل الى نتيجة، واذا لم تعمل في انسجام في ما بينها لبلوغ نفس الهدف، الذي هو ان تنجح العدالة الانتقالية، واذا لم تبتعد عن المفاهمات الحزبية، ذهبت جهودها سدى"(VP09) .

مركزية جبر الضرر وحدوده: "المــال والكــرامة"

تركّزت النقاشات بشأن العدالة الانتقالية في تونس، منذ بداياتها الاولى، على جبر الاضرار، وهو امر فـُهم – خطا – في معناه المالي أساسا، ويطالبرئيس جمعية قائلا:" العدالة الانتقالية هي التعويض، ذاك هو اساس العدالة الانتقالية، يجب منح تعويضات للضحايا" (VP54)

اما الممثلة عن منظمة دولية فتقول:" هذه هي الطريقة التي يرون على اساسها العدالة الانتقالية، لا على انها شكل من اشكال المحافظة على الذاكرة من خلال اقامة معالم مثلا، الحقيقة هي ان 90% منهم ينتظرون تعويضا ماديا عن الضرر"(VP06)

أما الناشط بالمجتمع المدني فيأسف لأن "الناس لا يتحدثون الا عن تعويض مالي، و لا يتحدثون حتى عن تعويض ادبي، ولا أحد يتحدث عن معالم رمزية"(VP12).

ومع ذلك، يتحدث كثير من الضحايا عن عدم كفاية التعويضات المالية، وعن عجزها – في كل الاحوال – عن جبر الالام التي قاسوها، ويتساءل سجين سياسي سابق قائلا:" العدالة الانتقالية، ما الذي ستعطيني؟ أهي قادرة على ان تعوّض لي 20سنة من حياتي؟"(VP36) ، فمفهوم "مالا يمكن اصلاحه" يبدو مفهوما ماثلا في اذهان الضحايا الذين تم سؤالهم.

اما جبر الضرر، فيمكن ان يُقترح عليّ المليارات، ولكن لن تكون لها ايّ اهمية في نظري، لأنها لا تستطيع ان تردّ لي ما فقدت، فما عشته مضحك ومـُبك في الوقت نفسه، حاول ان تضع شخصا لمدة ساعة، ولا أقول لمدة سنوات، في زنزانة مرحاضها مسدود، وطاقة احتوائها 30 أو 40 شخصا، ولكن يكـدّس فيها 200 شخص، مع قمل يتقافز من كل جانب، هل تعتقد ان هذه الوضعية يمكن تقديرها بمقابل مادي؟ وانا لم اتحدث الا عن ساعة من الزمن، لا عن سنوات عديدة، فالذين يتحدثون عن اصلاح ذلك الحيف او عن تقدير سنوات العذاب تلك بثمن، لم يعيشوا ذلك كله"(VP09).

فالمفارقة في ما يبدو هي أنه رغم مركزية جبر الاضرار، تظل العملية في غالبيتها مرفوضة من قبل الضحايا، الذين يعتبرونها احيانا مهينة، " انني اذا ما لقيت ضحية يكون مطلبه الوحيد هو التعويض المادي، لن اكون متفقا معه، اذ لا يمثل ذلك الا جزءا يسيرا، رمزيا، فالمال غير قادر على تعويض ما عانيت" على ما يقول سجين سياسي سابق (VP09)، وبصفة عامة، يـُفهم جبر الضرر في علاقة باسترداد كرامة فـُقدت، وفي سياق تواصل مطالب الثورة، ويذكرسجين سياسي سابق أنه " على الصعيد الشخصي، جـُعلت العدالة الانتقالية لتردّ لي حقي الادبي والمادي، ولأسترجع كرامتي"(VP 04) ، فأن يستعيد شخص مسيرته المهنية هو شكل من اشكال استرجاع كرامته.

رد الاعتبار المهني باعتباره شكلا من اشكال جبر الضررو حدوده:

يبدو ان المرسوم عدد1 باختياره جعل رد الاعتبار المهني شكلا من اشكال جبر الضرر، قد لقي اختياره – جزئيا – اقتناعا لدى الضحايا الذين سألناهم بشان ذلك، وان لم يـُكيّف رد الاعتبار ذاك حسب الحاجيات دوما، وعلى كل حال، قـُدّم على انه طريقة تحفظ الكرامة اكثر من غيرها في مقاربة جبر الضرر، لأنها تمكن من بناء القدرات على المدى الطويل، ولذلك نرى شقيقا لسجين سياسييؤكد ان "العفو العام هو الأمر الوحيد الايجابي.. فقد كنا جذلين بعد الثورة، واستطعنا تجاوز الضغط للحصول على حقوقنا وحقوق اخوتنا، والحصول على البطاقة عدد3، فالعفو العام سهـّل حياتنا"(VP77) .

ويشرحسجين سياسي سابق قائلا: "ان اهم تحدّ امام العدالة الانتقالية هو ضمان حق الشغل، وبالتالي ضمان حياة كريمة"(VP 36)، ويخلص محامي الى القول "الانتداب هو افضل الحلول، فهو يتيح للضحية ان يبدّل حياته"(VP82)، بينما يؤكدسجين سياسي سابق "ان اهم شيء هو اني ادركت الطمأنينة والراحة الباطنية والأمل، وذلك بفضل العفو العام الذي مكنني من العمل"(VP42).

ومع ذلك، يبدو ان تلك الاجراءات لم تكن في الغالب متلائمة مع ما كان منتظرا، او كانت موضع تمييز، فعاشها بعض الضحايا كما لو كانت اهانة من جديد، فالاندماج في الوظائف الجديدة بوجه خاص، يبدو انه لم يتم في سياق رؤية واضحة، وكثيرا ما انكشف أنه عسير على الضحايا الذين احسوا انهم موضع تنديد زملائهم، ويقول سجين سياسي سابق في ذلك: "بعد الثورة، استفدت من العفو العام، ولكن ذلك لم يتح لي ان اعود الى عملي، لأنّ مدير الشركة التي كنت اعمل فيها رفض ان اعود الى مركز عملي، فقدمت شكوى الى السلط، واستأنفت عملي ، ولكن المشكل الذي يُطرح الآن هو اني اتعرض للتمييز من قبل رؤسائي المباشرين"(VP 26).

وقد يُعتبر مركز العمل المسند الى الضحية، احيانا، غير متلائم واختصاصه، فيجعله ذلك يرى في تعيينه اهانة، ويوضّح سجين سياسي سابق ان بعض الضحايا" ندموا على انتدابهم، لأنهم، رغم شهاداتهم العليا، تمّ انتدابهم مجرّد اعوان مساعدة او حراسا "ولكن هذه التعيينات، في صفوف النساء بوجه خاص، تبدو تجربة يصعب احتمالها"(VP71)، وتعلّق ممثلة عن منظمة دولية على ذلك بقولها: "عليك بملاقاة النساء اللاتي كان جبر ضررهن يتمثل في تعيينهن أعوان تنظيف " وتضيف: " انا شخصيا، ضد جبر ضرر يتمثل في ايجاد عمل للناس، لأنهم يشتكون من عدم حصولهم على مراكز عمل حسنة ولأنهم يطلبون الافضل، فلو كنت مكان الدولة، ما استطعت ان اوفّر لهم ما هو افضل، لأن المعيار الاول يظل في كل الحالات الكفاءة، واذا ما انتدبت مدرّسا لتكوين اطفالي، فلابد ان يكون له الحد الادنى من الكفاءة في ذلك، ولكن يجب الا نتعلل بمثل هذه الحكاية، حكاية الانتداب، لنحمل الناس على شغل منصب عون تنظيف او حارس ، لأنّ الأمر يصبح عندئذ من باب الاهانة"(VP 06).

5. مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية

1.5 انماط فهم المشاركة

تعريف المشاركة

تكون مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية بدرجات مختلفة تتراوح من مجرد العلم بوجود المسار إلى الانخراط المباشر والفاعل في تصوّره وتنفيذه. وتُؤكد المعطيات المستقاة من المقابلات مع الضحايا وجود هذا التصنيف، إذ يعتبر العديد منهم كلّ انخراط في المسار المؤسسي شكلا من أشكال المشاركة. أمّا الانخراط غير المباشر من خلال اجتماعات مجموعات الضحايا والدورات التدريبية والأحداث العامة على سبيل المثال، فلا يقلّ أهمية عن المشاركة في الاستشارات أو الإدلاء بشهادة مباشرة أمام آلية مؤسسية. يقول عسكري سابق في هذا السياق: "شاركنا في كلّ الاجتماعات والندوات المتعلقة بالعدالة الانتقالية، كما شاركنا كجمعية في صياغة القانون... وشاركنا كمجتمع مدني في عديد الملتقيات."(VP1)

يعتقد الضحايا إذن أنّ التقدّم في مجال العدالة الانتقالية لا يقتصر على ما يجري داخل الفضاءات والمؤسسات الرسمية على غرار هيئة الحقيقة والكرامة أو المحاكم العسكرية أو المكاتب الحكومية. إذ توجد كذلك منظومة أكثر حيوية وديناميكية للعدالة الانتقالية تدعمها وتقودها منظمات المجتمع المدني وجمعيات الضحايا من خلال عديد اللقاءات والمنتديات والورشات. لذلك فالعدالة الانتقالية تتجاوز المجال المؤسسي الصرف لتسمح للضحية بأن يصبح طرفا فاعلا في المسار بمعناه الواسع. يقول سجين سابق: "يمكن للضحية أن يلعب دورا كبيرا في العدالة الانتقالية من خلال شهادته ومطالبه ونظرته للجمهورية الثانية."(VP21)

كما أنّ المشاركة لم تعد أمرا يحدث مرّة واحدة أثناء الاستشارات الأولية بل هي عملية طويلة وهيكلية ومتواصلة. هذا التصور للمشاركة من شأنه إرساء علاقات قوية بين الدولة التونسية التي من واجبها معالجة إرث الانتهاكات، والضحايا الذين عانوا من هذه الانتهاكات. وقد أكد خبير دولي فكرة استمرارية المشاركة في جوابه على سؤال يتعلق بكيفية مشاركة الضحايا، حين تحدث على مراحل ثلاث قائلا:

"المطلوب هو الاستماع إلى أصواتهم. ثم يجب أن تصل هذه الأصوات إلى صناع القرار، إلى مجلس نواب الشعب، إلى وسائل الإعلام، إلى هيئة الحقيقة والكرامة. هذه خطوة أولى. الخطوة الأخيرة هي أن يكونوا ممثلين أحسن تمثيل داخل المجتمع المدني الذي ينبغي أن يكون الضامن بأن المسار يتقدم على نحو جيد من خلال الآليات الموضوعة لهذا الغرض."(VP11)

وضمنيا، تُشكل المراحل الثلاث لهذه المقاربة عملية متكررة يلعب فيها المجتمع المدني دور همزة الوصل بين الضحايا وصناع القرار السياسي، كما يمكن له أن يساعد الضحايا على تبليغ أصواتهم للمشرفين على المسار والتأكد من أن الضحايا يدركون جيدا ما يجري على مستوى المؤسسات.

إنّ اعتبار الضحايا طرفا فاعلا في مسار العدالة الانتقالية مرتبط بفكرة بسيطة وهي أنّ مَنْ تعرّضوا للانتهاكات هم من يجب أن يطالبوا بحقوقهم. هذه الفكرة تبرّر ضرورة إعطاء الأولوية لمشاركة الضحايا والتأكد من أنّ المسار لا يستهدف فقط طبقة معينة من النخبة أو "مقاولي العدالة الانتقالية"[23] الذين يطالبون بالحقوق باسم ضحايا منغلقين في

---

[23] MadlingoziTshepo ، مقاولو العدالة الانتقالية وإنتاج الضحايا
(*On Transitional Justice Entrepreneurs and the Production of Victims)*

سلبيتهم. وبذلك تكون المشاركة مرتبطة ارتباطا جوهريا بتمكين الضحايا وتهدف إلى أن تجعل منهم فاعلين حقيقيين في المسار. يقول أحد السجناء السابقين:
"يمكن للضحايا أن يلعبوا دورا إذا كانوا فاعلين في الدفاع عن حقوقهم بالوسائل القانونية والسلمية. أما إذا لازموا الصمت، فسيتخّلون عن حقوقهم ولا أحد سيدافع عنهم."(VP37)
وعلى النقيض من ذلك، اعتبر شاب من جرحى الثورة أن مشاركته ليست ضرورية للمطالبة بجبر الضرر، وهو فقط يأمل أن تؤدي الدولة واجبها في هذا المجال.
"أنا ضحية، أجلس على كرسي متحرك. ماذا بإمكاني أن أفعل؟ ليست لي أية وسيلة للفعل. لا ينبغي أن أكون مضطرا للمطالبة بحقوقي وللنضال من أجلها. منطقيا يجب أن يتم ذلك بشكل طبيعي. وأنا كضحية كل ما يجب أن أفعله هو الاعتناء بصحتي وليس اللهث وراء حقوقي."(VP02)
المشاركة إذن تعني أشياء مختلفة لضحايا مختلفين، والتحدّي الرئيسي لضمان مشاركتهم يَكمُن في أخذ هذه الاختلافات بعين الاعتبار. وتفيد المعطيات المستقاة من المقابلات مع الضحايا أنّ المشاركة تتّخذُ شكلين أساسيين : المشاركة غير المباشرة، ويتمّ من خلالها سماع الضحايا وإعلامهم بتقدّم المسار، والمشاركة المباشرة وفيها يلعب الضحايا دورا في المسار المؤسسي. يقول أحد السجناء السابقين في شهادته :
"أشكركم على هذا اللقاء والوقت التي منحتموه لي. بما أن ملفاتنا قد تمّ قبولها فإني أعتبر أن صوتنا قد وصل. لقد وعدونا بأن يتصلوا بنا. لقد تلقينا زيارتكم وزيارات جمعيات أخرى وأنا فخور بذلك... يمكن أن نتحدث عن دور الضحية عندما يكون الجلاد حاضرا ويقدّم الاعتذار، عندما تتمّ محاكمتهم ومحاسبتهم. عندئذ ستجدني حاضرا وسأشارك."(VP38)
المشاركة هنا تعني أنّ الضحايا يستفيدون من المسار بما أن احتياجاتهم قد تمّ أخذها بعين الاعتبار، ولا ينخرطون فقط شكليا مع المؤسسات المعنية. ومن المرجح أنّ طبيعة مشاركة الضحايا والإمكانيات التي تنطوي عليها تتطور بتقدم مسار العدالة الانتقالية. ومع ذلك يبقى دور الضحايا دورا له خصوصيته، إذ لكل ضحية تجربته الفريدة. تقول إحدى السجينات السابقات: "هي أنشطة في غاية الأهمية، بالنظر إلى وجود أشخاص في حاجة إلى أن نشرح لهم مدى نجاعة مسار العدالة الانتقالية وتأثيره. ينبغي أن يخرج الضحايا عن صمتهم ويدلوا بشهاداتهم حول ما تعرّضوا له."(VP04)

إنّ مشاركة الضحايا في مسار العدالة الانتقالية من شأنها إعادة بناء العلاقة مع الدولة، هذه العلاقة التي دُمّرت بفعل انتهاكات الماضي، وهو ما يعكس الطبيعة التصحيحية للعدالة الانتقالية. وفي الواقع، يُعتبر إشراك الضحايا في مؤسسة رسمية بمثابة الاعتراف لهم. فعلى سبيل المثال، تمّ إعادة الاعتبار لمجموعة من العسكريين السابقين المرتبطين بقضية براكة الساحل، والذين وقع طردهم من الجيش وإيداعهم السجن سنة 1991. بعد الثورة تمّ الاعتراف لهؤلاء العسكريين كأفراد وكمجموعة من قبل الدولة، وشاركوا في حفلين تلقّـوا فيهما أوسمة وأعيدت لهم صفتهم العسكرية ومُنحت لهم رتب عسكرية عليا. وتكريما لهم سيُقام تمثال في نفس المكان الذي وقع إيقافهم فيه. المشاركة هنا هي فعلا شكل من أشكال جبر الضرر وتسمح بإعادة بناء العلاقة بين الدولة والمواطن من خلال الاعتراف بحدوث انتهاكات وبوضع الضحية نفسه. فالضحية الذي يطالب بحقوقه إنما يصحّح وضعه تجاه الدولة ويستعيد صفته كمواطن. وقد فسرت رئيسة جمعية نسائية هذا الأمر بقولها:

"إن من فوائد المشاركة تعزيز مفهوم المواطنة والذي من خلاله يمارس الإنسان حقّه كمواطن على أكمل وجه. والمواطنة لا ينبغي أن تقتصر على مجرد التسمية. المواطن هو من يعرف حقوقه ويمارسها، كما ينبغي أن يعرف المفاهيم الأساسية للمواطنة" (VP24).

هذا الطرح يجعل من المشاركة مصدرا أساسيا للتمكين. فأحد أهداف المشاركة يتمثل في تحدّيإرث الماضي من العنف والتهميش من خلال تمكين الضحايا. ذلك أنّ تمكين الأفراد والمجموعات المتضررة من العنف يساهم في منع تكرار مثل تلك الانتهاكات. كما تساعد المشاركة على ممارسة رقابة فعلية على سلطة المؤسسات، وذلك بالعمل على ضمان أن تكون العدالة الانتقالية ناجزة وألا يتمّ تكرار تلك الانتهاكات. بهذا المعنى تُكمّل مشاركة الضحايا دور المجتمع المدني والنشاط الاجتماعي عموما كأداة لمحاسبة السلطة. وقد قال أحد السجناء السابقين في هذا الإطار: «هيئة الحقيقة والكرامة هيئة مستقلة ولكنها تعمل بالتوازي مع السلطة ويمكن لها أن تفشل. لتجنب هذا الفشل يجب على كل مكونات المجتمع مساعدتها على تحقيق أهدافها."(VP09).

المشاركة هنا هي شكل من أشكال جبر الضرر بالمعنى الأخلاقي والعاطفي، حيث يَعتَبر بعض الضحايا أنّ الانخراط الفاعل في مسار العدالة الانتقالية هو في الآن ذاته اعتراف لهم كضحايا وشكل من أشكال ردّ الاعتبار لهم. يقول سجين سابق: "إنّ مجرد مشاركة الضحايا في المسار هي بمثابة التعويض النفسي والمعنوي لهم، وهو ما من شأنه أن يحفّز الضحايا الآخرين الممتنعين عن المشاركة"(VP26).
وفي نفس السياق، يقول شاب من جرحى الثورة: "أكيد أنك عندما تجد أناسا يستمعون إليك ويشعرون أنهم معنيون بقضيتك، فمن الطبيعي أن تشعر براحة أكبر لأنك تعلم أنك لست وحدك، وهذا يشجعك على الاستمرار."(VP02)

ما نستخلصه إذن من المقابلات هو التنوع الذي يميّز أصوات الضحايا واحتياجاتهم وآراءهم بشأن المشاركة. فهم لا يُشكّلون مجموعة متجانسة لها نفس الآراء والمستلزمات، بل هم منقسمون بحسب تجاربهم السابقة مع الانتهاكات. ولئن كان لبعض الضحايا امكانية الوصول بسهولة إلى النخب الموجودة في تونس العاصمة والتي تشرف على مسار العدالة الانتقالية، فإنّ أغلب الضحايا موجودون في أماكن بعيدة. إذن فالقدرة على الفعل التي تنطوي عليها المشاركة تعني أشياء مختلفة لضحايا مختلفين.

2.5 المشاركة غير المباشرة والتمثيلية

من الصعب للغاية لمسار العدالة الانتقالية أن يسمح بالمشاركة المباشرة لكلّ الضحايا في آلياته، مما يجعل المشاركة غير المباشرة المقاربة الأكثر واقعية على الأرجح. وعادة ما تكون المشاركة غير المباشرة عن طريق وسيط أم منظمة من المجتمع المدني أو محامي أو جمعية للضحايا، ويكون التمثيل بشكل رسمي أو غير رسمي.

دور المجتمع المدني

يمثل المجتمع المدني سندا هاما للضحايا في تونس. وبشكل أخصّ، تتمتع منظمات المجتمع المدني الناشطة في مجال حقوق الانسان بخبرة تقنية واسعة ويتحصلون على تمويل ودعم دولي كبير. وقد صرح الضحايا في مناسبات عديدة أنهم يعتبرون انخراطهم مع نشطاء المجتمع المدني بمثابة شكل من أشكال المشاركة، كما يعتبرون منظمات المجتمع المدني كوسيط هام بين الضحايا والدولة. يقول أحد المساجين السياسيين السابقين : "على المجتمع المدني أن يقوم بدوره بما أنه يمثل همزة الوصل بين المواطن والسلطة... الدولة وحدها لا يمكنها أبدا ضمان الانصاف بين الضحايا، وعلى جميع الأطراف أن تعمل على سد الثغرات و معالجة أوجه القصور في عمل الدولة في هذا المجال"(VP37).

هذه الملاحظة تؤكد دور المجتمع المدني كفضاء لتبليغ الصوت، كهمزة وصل بين السلطة والمؤسسات والضحايا. يعمل المجتمع المدني إذن على عديد المستويات لتقديم الدعم للضحايا وتشجيعهم على المشاركة:

- كمصدر للمعلومات حول المسار وحول حقوق الضحايا،
- للضغط على السلطات ضمانا لنجاعة المسار،
- لإدماج الضحايا في المسار،
- لمؤازرة الضحايا.

يقول عسكري سابق: "يلعب المجتمع المدني دورا في غاية الأهمية. إذا لم يتظاهر الناس ولم يصرخوا لما استطاعت هيئة الحقيقة والكرامة أن تعمل.". (VP08)
وفي نفس السياق يقول أحد زملائه: "الأكيد أن للمجتمع المدني قوة لا يستهان بها. لذلك يجب أن يكون دوره حاسما. صحيح أن ليس كل الناس تعرضوا إلى مظالم. البعض يهتمّ بهذا الموضوع من باب التعاطف، ولكن على الجمعيات أن تتعاون حتى يصل مسار العدالة الانتقالية إلى منتهاه. وسيشكل ذلك وسيلة ضغط على السلطة السياسية". (VP03).
وفي هذا الإطار، يحدّد "باكر Backer" ستة أدوار أساسية للمجتمع المدني في مسار العدالة الانتقاليــة وهي: جمع المعطيات ومتابعتها؛ التمثيل والدعوة؛ التعاون والتيسير والتشاور؛ تقديم الخدمات والتدخل؛ الاعتراف والتعويض؛ السلطة الموازية أو المناوبة؛ البحث والتربية. وفي تونس قدّم المجتمع المدني معطيات للآليات المعنية بالعدالة الانتقالية وتولّى في بعض الأحيان توثيق الانتهاكات وقام بالدعوة لصالح آليات محددة. كما ساير المجتمع المدني عملية تسمية أعضاء لجنة الحقيقة والكرامة، وشجّع الضحايا على الانخراط في المسار وقدم لهم الدعم على المستوى النفسي والقانوني والاجتماعي، وكان في كل مرّة يستعمل حججا معيارية للوقوف ضدّ قرارات تبدو مدفوعة بانتهازية سياسية أو حزبية، وبالتالي سعى المجتمع المدني إلى أن يكون الحارس للآليات وفي نفس الوقت المراقب لعملها.

ومن مهام المجتمع المدني توعية الضحايا من خلال توفير الظروف الملائمة لمشاركة فاعلة، وهو ما أكدته ممثلة المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بقولها: "مع المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، سنتولى تدريب أشخاصا في كلّ ولاية بهدف توفير معلومات محددة حول العدالة الانتقالية: المسار والآليات... وعند الحاجة إلى معلومات قانونية أو مساعدة قانونية، سيتنقل هؤلاء الأشخاص على الميدان. وفي نفس الوقت أبرمنا اتفاقيات مع جمعيات محلية في كل ولاية من أجل تنمية الوعي بالعدالة الانتقالية."(VP34)
ونلاحظ في هذا الإطار أن دراستنا هذه والتي تقوم بها منظمة من المجتمع المدني، اعتبرها بعض المستجوَبين شكلا من أشكال المشاركة والانخراط. وفي هذا السياق، يقول سجين سياسي سابق: "أنا سعيد جدا لأنكم منحتموني فرصة الكلام. أشعر أنني سأستعيد حقوقي. أنا فخور بذلك." (VP38)
ومع ذلك فعلى مؤسسات المجتمع المدني أن تواجه بعض التحديات، وخصوصا النظرة السائدة لوجود هوّة مستمرة بينها وبين الضحايا، بحيث لا تلتقي مصالحهم دائما. فبالنسبة للكثير منهم، فإن "تجارة" حقوق الانسان، بما لها من أهداف خاصة بها، تسعى لاستغلال الضحايا، وهو الأمر الذي عبّر عنه شاب من جرحى الثورة بقوله : "شخصيا لا أريد الانخراط في هذه الجمعيات لأن الكثير منها استغل القضية، كلما سمعت حديثا عن هذه الجمعيات. ماذا تريدون أن يفعلوا من أجلي؟ ... هل تعرفون جمعية(....)؟ لقد جاءتني وأخذت لي بعض الصور واستحوذت على الملف ثمّ لا حياة لمن تنادي. لا نعرف ماذا فعلت بالملف. أعتقد أنهم يستغلون الملفات لخدمة مآرب شخصية. هناك من الجمعيات من قدّم مساعدات للضحايا: هناك من تولّى علاجهم... ولكن ليسوا كلهم من أصحاب النوايا الصادقة. لذلك تجدني أنظر إليهم بعين الريبة والحذر."(VP02)
هذه الجمعيات تخضع لمنطق "تجاري" حسب ما جاء على لسان عسكري سابق (VP08).
فانعدام الثقة بالإضافة إلى الصعوبة المستمرة منذ بداية مسار العدالة الانتقالية في تونس للوصول مباشرة للضحايا يبرّر في نظرهم ضرورة أن تكون لهم منظمتهم الخاصة بهم، بعيدا عن أيّ منطق حزبي. وفي الواقع، تنقسم أغلبية جمعيات المجتمع المدني بحسب الخط السياسي الذي تتبعه كلّ منها وبحسب المنظور العلماني أو الديني الذي تتبناه. وقد استنكر أحد السجناء السابقين هذا الانقسام بقوله :
"إذا كان المجتمع المدني تابعا للأحزاب السياسية فلن ينجح في عمله أبدا...إذا لم يكن المجتمع المدني مستقلا، وإذا بقي تحت سلطة مجموعة من الأحزاب، فلن ينجح المسار. يجب على المجتمع المدني أن يكون مستقلا، وإلا فإنه لن يكون سوى ممثلا للأحزاب. يجب على المجتمع المدني أن يكون وسيلة ضغط."(VP33).

التمثيل ومنظمات الضحايا "لا أحد يمكنه أن يمثلنا"

يعني مفهوم التمثيل ضمنيا أن يتحدث شخص باسم الآخرين وأن يتمّ بعث هياكل مركزية تُمكّن جميع الضحايا من التعبير عن أنفسهم. غير أن مسألة التمثيل تطرح بدورها بعض الصعوبات، بما في ذلك الجانب العاطفي الذي لا يمكن تجاوزه. وتعبر والدة أحد جرحى الثورة عن ذلك بوضوح بقولها :
"لا أحد بإمكانه تمثيل الضحايا. في يوم من الأيام قال لي ابني 'أنت بالتأكيد أمي ولكن لا يمكنك أن تشعري بما أشعر به فعلا."(VP02)
إن فكرة أن يتكلم بعض الضحايا باسم الآخرين تفترض وجود تجربة مشتركة في التعرّض للانتهاكات: فأي شخص عاش تجربة الضحية يمكن له أن يعبّر عوضا عن الآخرين. فالتعاطف إذن هو شرط من شروط التمثيل. ويفسر ذلك سجين سياسي سابق بقوله: "أي

شخص يقدم ملفه في إطار مسار العدالة الانتقالية هو نجاح بالنسبة لي لأنه عانى مثلي أو ربما أكثر مني."VP21

وأحيانا يمكن لتجذّر منظمات الضحايا في البيئات المحلية والثقة التي يحظى بها القائمون على هذه المنظمات أن تشجع عملية التمثيل. فهذا القرب يُميّزُهم عن "رجال السياسة" الذين لا يستطيعون فهم الضحايا لأنهم لم يتعرضوا مثلهم لتجربة الانتهاك. وقد جاء على لسان شاب من جرحى الثورة :"السياسيون ليسوا معنيين بقضيتنا. هم يتقاضون أجورا أمّا نحن فإننا متأثرون تأثرا عميقا بقضيتنا."(VP02)
ولكن عندما يسمّي الضحايا ممثلين عنهم، فإن من شأن ذلك أن لا يشجع على مشاركة الضحايا بالمعنى الواسع : فعديد الضحايا إذا رأوا أن هناك من يفكر ويتحرك عوضا عنهم، قد يقتنعون بالبقاء في سلبيتهم. فمن المهم إذن التأكد من أن التمثيل يشجع على المشاركة الفاعلة لكل ضحية ولا يمثل تعويضا لها.

وعموما، فإنّ المشرفين على مجموعات الضحايا أو منظمات الضحايا هم أشخاص متعلّمون وينتمون إلى المحيط الحضري. ووجودهم قد يؤدّي إلى إعادة إنتاج ديناميكيات الإقصاء بحيث يبقى الفقراء والمهمشون أقل بروزا. وقد يكون التمثيل سببا في تكريس حالة من التهميش هي متجذرة أصلا، وذلك من خلال إعطاء الكلمة لأصوات معيّنة وهي غالبا ما تكون نفس الأصوات ولا تُمثّل احتياجات الضحايا في مجملهم. وفي هذا السياق تقول خبيرة دولية:
"يجب سماع شهادة الضحايا أنفسهم وليس ما يقوله رؤساء الجمعيات. ماذا يعرف الناس عن احتياجاتهم؟ لماذا يتلقى الضحية الموجود في العاصمة المعلومة لأن رئيس جمعية ما أبلغه بها في حين أنّ الضحية الموجود في قفصة أو مدنين ليس على علم بشيء ولا يقدّم ملفا."(VP06)

لقد أشار عديد الضحايا المستجوَبون بوضوح لمسألة فشل التمثيل. يقول سجين سابق تعرض للتعذيب : "لا أحد بإمكانه تمثيل الضحية أفضل من الضحية ذاته."(VP53)
وقد سعت مجموعات الضحايا إلى "مقاومة التمثيل" حتى يكون الضحايا أنفسهم الفاعلين الأساسيين في عملية التغيير التي يتطلعون لها، عوض ترك الآخرين يتحركون باسمهم.
وفي الواقع، عندما يُمثّل الضحايا أنفسهم بأنفسهم، تكون النتائج نوعيا مختلفة عن نتائج ما يسمى حاليا بـ"أجندا العدالة الانتقالية". وفي تونس، فإنّ غياب التمكين للضحايا قد منع مجموعاتهم من أن يتصدّوا، من خلال فهم عميق للاحتياجات المحلية، لمسار عدالة انتقالية أمْلتهُ إلى حد بعيد قوالب خارجية وتنفذه نخب في العاصمة.

هذا التسلسل الهرمي يعزّزه البروز النسبي للجمعيات المدافعة عن حقوق الانسان على حساب مجموعات الضحايا. غير أنّ التمثيل لن يؤدي إلى مشاركة فاعلة إلا إذا كان لممثلي الضحايا الموارد الضرورية للاضطلاع بدور أساسي. يقول سجين سياسي تونسي:
"جمعيات الضحايا كانت شبه غائبة. نرى مناضلي حقوق الانسان ولكن لا نرى الضحايا."(VP31)
وبتوحّدهم يمكن للضحايا خدمة مصالحهم المشتركة على نحو أفضل ومؤازرة بعضهم البعض ليس فقط للمشاركة في المسار (مساعدة قانونية، دعم اجتماعي، توعية...) بل وكذلك لمحو آثار الانتهاكات. يقول أحد ضحايا التعذيب متحدثا عن تجربته : "قدمت ملفي إلى جمعية 'كرامة'. والآن قدمت ملفي لهيئة الحقيقة والكرامة. قمنا بجلسات استماع مع الجمعية. قمنا كذلك بجلسات استماع مع أخصائيين في علم الاجتماع وعلم النفس. لقد

اعتنت بنا الجمعية على أكمل وجه. لقد علمت بوجود هذه الجمعية عن طريق بعض الضحايا. لذلك فالتواصل بين الضحايا يمكن أن يساعد على التقدّم بالمسار."(VP50)

مثل هذه المؤسسات تشجع على المشاركة وتوفر فضاءات حرّة للحوار، مختلفة عن الفضاءات المؤسسية، أين يمكن للضحايا معا مواجهة الانتهاكات التي تعرضوا لها بما في ذلك آثارها العاطفية والاجتماعية والنفسية.
هذه العلاقات بين الضحايا والتي غالبا ما تعززها التوجهات السياسية المشتركة هي في بعض الأحيان علاقات قديمة وتعود إلى فترة الإيقاف. يقول شقيق أحد المساجين السياسيين :
"عندما كنا نذهب إلى سجن 9 أفريل كانوا يجمعوننا مع كلّ العائلات وكل عائلة لها أخ أو أب مسجون، فكنّا نؤازر بعضنا البعض."(VP 77)
ومع ذلك تساهم هذه العلاقات في تغذية شكوك الناس تجاههم: "الضحايا" المنتمون لشبكات هم في الحقيقة ناشطون سياسيون. وفي مواجهة هذه الاتهامات، استخدم عديد المستجوبين استراتيجيات تبريرية مشددين على أنهم غير مسيّسين وعلى أنهم يعملون أو باتصال مع ضحايا من كل التوجهات، وكأنّ في ذلك ضمان لحيادهم السياسي. يقول عسكري سابق: "لي علاقات شخصية مع ضحايا ينتمون للنهضة وحتى مع ضحايا آخرين"(VP 8). ويقول ناشط سياسي في نفس السياق : "لي علاقات مع عديد الضحايا... ضحايا من الحوض المنجمي وآخرون. لي علاقات مع الجميع: الإسلاميين، اليساريين وحتى القوميين، كلهم أصدقائي."(VP 31).
إلاّ أنّه رغم تعدد الدعوات لتوحيد صفوفهم، تبقى الانقسامات بين الضحايا حقيقية، يغذيها تشتيت المسار في مجمله. "إسلاميون" مقابل "يساريين"، ضحايا الحوض المنجمي" مقابل "شهداء الثورة"، أو العسكريين في قضية براكة الساحل، كل الأصناف ثابتة، بل قد يصل الأمر إلى إحداث تسلسل هرمي بينها. وحسب رئيس جمعية للضحايا، يجب إعطاء الأولوية لضحايا الأحداث الأخيرة، وبالأخص جرحى الثورة، وذلك لأنّ:
"أصناف الضحايا الآخرين والتي تعود مأساتهم إلى 20 أو 30 أو 40 سنة يمكنهم مزيد الانتظار لأنهم تعودوا على وضعيتهم. أما ضحايا الأحداث الأخيرة، فينبغي أن نحاول فهمهم اليوم وإلاّ فسيُترَكون للتاريخ ولن يكون باستطاعتنا فهمهم. ومن أكبر أوجه القصور في المسار أننا همشنا معرفة حقيقة الأحداث الأخيرة." (VP 12).
وعلى النقيض من ذلك، يؤكد آخرون ضرورة تلبية احتياجات الضحايا الأكبر سنّا أولا، خصوصا ضحايا الحركة اليوسفية الذين لهم احتياجات أكيدة بسبب تقدمهم في السنّ. يقول ممثل عن جمعية : "بالنظر إلى سنهم ليس بإمكانهم مزيد الانتظار. أعتقد أنّه ينبغي إعطاءهم الأولوية لأن عامل الوقت ليس في صالحهم." كما يضيف : "الضحايا هم الضحايا. أعتقد أنه علينا أن نبتعد عن منطق التصنيف. فحسب أي مقياس سنصنفهم؟ سياسي؟ أيديولوجي؟ حسب الترتيب الزمني؟ يجب حسب رأيي دراسة حالات الضحايا في مجملهم وعلى قدم المساواة. يجب تطبيق نفس المنهجية معهم من أجل الوصول إلى نفس النتائج."(VP 15).

حدود المشاركة

عبر الضحايا عموما عن شعورهم بأنهم ليسوا ممثّلين بالقدر الكافي وبالشكل الصحيح. وهذه الصعوبة تعود إلى استحالة جوهرية، إذ لا أحد بإمكانه أن يضع نفسه مكانهم وأن يشعر بما يشعرون به فعلا. إلا أن فكرة وجود ضحايا صلب مؤسسات العدالة الانتقالية ليكونوا ممثلين لمجموعة الضحايا لم تكن محل إجماع. يقول عسكري سابق من ضحايا

النظام السابق: "الضحايا لهم دور استشاري فقط. لا أعتقد أن عليهم تطبيق القرارات بأنفسهم، لأن منطق العقل يجب أن يتغلب على منطق العاطفة".(VP 8)
وهو ما يعني ضمنيا أن الضحايا عادة ما يكونون مدفوعين بمشاعرهم ولا يستطيعون التصرف بطريقة عقلانية ومستنيرة. تقول والدة شاب استُشهد خلال الثورة برصاص الأمن : "إذا كان بإمكاني أن أسلط عقابا على بن علي، هل تعتقدون أني سأكون رحيمة معه وأصفح عنه؟ كلاّ. لذلك يجب فقط استشارة الضحايا."(VP 7)
كما أن تمثيل الضحايا صلب هيئة الحقيقة والكرامة بدوره أمر مثير للجدل. وفي هذا السياق تقول خبيرة: "بعض الضحايا يمكن فعلا أن تكون لهم خطط صلب هيئة الحقيقة والكرامة ولكن ليس ضمن لجان الاستماع. إذ في هذه اللجان نحتاج إلى أشخاص لهم مواصفات محددة ليعرفوا نوعية الأسئلة التي ينبغي طرحها ونوعية الإجابات. بعض الضحايا اتصلوا بي وعبروا عن غضبهم لأن هيئة الحقيقة والكرامة التي كانت تبحث عن مختصين في علم الاجتماع لم تنتدبهم. نساند فكرة بعث لجنة استشارية للضحايا صلب هيئة الحقيقة والكرامة ويمكن لها أن تعطي رأيها بخصوص المسار دون أن تتدخل في طريقة تسيير الهيئة. بعض الجمعيات طرحوا هذه الفكرة وأنا أعتبرها جيدة. يجب إحداث لجان وإعطاءها تمثيلية عن طريق الانتخاب والسماح لها بالمساهمة في أخذ القرارات"(VP 6).
ومع ذلك فلا تجد مثل هذا الحذر عند كل الضحايا. يقول أحد جرحى الثورة: "حتى يتمكن الضحايا من تحقيق الراحة النفسية الداخلية، ينبغي منحهم مناصب سياسية لأننا شئنا أم أبينا كلنا كنا مسيّسين. بالطبع لا يعني ذلك وضع أي شخص في أي منصب، لكن الكثير منا مثقفون. كنا نود لو أننا كنا ممثلين فعلا صلب مجلس نواب الشعب، ونفس الشيء صلب هيئة الحقيقة والكرامة. فمثلا من بين أربعة أعضاء، كان ينبغي أن يكون هناك اثنان من الجرحى أو أعضاء عائلاتهم. نحن الوحيدين الذين نعرف كيف نعالج ملفاتنا. وما دام الأمر على غير ذلك، فلن نحرز أي تقدم."(VP 4)
من وجهة نظر النساء، يبدو هذا الرأي مشتركا. فقد عبرت سجينة سابقة عن استيائها بقولها: "لجنة المرأة التابعة لهيئة الحقيقة والكرامة لا تضمّ أي امرأة ضحية. فهم لم يستشيرونا بشأن مسألة التمثيل هذه، في حين أن هناك كفاءات نسائية لهن مستوى تعليمي عال."
ويبدو أن أزمة التمثيل هذه قد طالت كذلك المجتمع المدني. فقد عبر عديد المستجوَبين عن استيائهم لغياب جمعيات أو مجموعات حقيقية للضحايا تعكس مصالحهم، مؤكدين أن تعدد الوسطاء والأشخاص الذين يدّعون التحدث باسم الضحايا قد قلّص من حضورهم في الخطاب المتعلق بالعدالة الانتقالية. يقول خبير دولي في هذا السياق: "تكون مشاركة الضحايا دائما من خلال وسيط. إنه أمر في غاية الصعوبة بالنسبة لنا أن نتعامل مباشرة مع الضحايا. وفي الأخير، نجد أننا نتعامل مع المجتمع المدني أو مع منظمة تدافع عن حقوق الضحايا أو جمعية أو مجموعة للضحايا. منذ انتهاء الاستشارات الوطنية، نتعامل مع الوسطاء ونادرا ما نتعامل مع الضحايا."(VP 34).
إن استحالة الوصول مباشرة للضحايا حتى من خلال الجمعيات التي تمثلهم قد كان له عميق الأثر في مسار العدالة الانتقالية في تونس، بما في ذلك خلال الاستشارات الوطنية رغم أنها كانت توصف بأنها سمحت بالوصول مباشرة لاحتياجات الضحايا. وفي هذا الصدد تقول خبيرة دولية:
"شارك الضحايا في بداية الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية ولكن ذلك كان فقط في إطار جمعياتي أو في إطار المجتمع المدني. الضحايا الحقيقيون لم يشاركوا في المسار، بل كانوا كالعادة ممثلين من قبل محامين. أعرف فقط جمعية أو جمعيتين للضحايا كانتا حاضرتين وهما جمعية كرامة وجمعية عدالة ورد الاعتبار. كانت هناك جمعيات أخرى

لكنها كانت منحازة وتنتمي إلى أحزاب سياسية بعينها. أغلب الضحايا الناشطون في المجتمع المدني تمكنوا من تجاوز ما مروا به من تجارب في الماضي وهم مصرون على أن يكونوا فاعلين، في حين أن ضحايا آخرين لم يتمكنوا من تجاوز إرث الماضي وليست لهم ثقة لا في مؤسسات الدولة ولا في العدالة الانتقالية. لذلك كانت المشاركة ضعيفة جدا."(VP 6).

عديد المستجوبين توجهوا بالنقد لهذه الجمعيات المتهمة بالمحاباة أو بالتسيّس. يقول سجين سابق بتحسّر: حضرت لقاءات نظمتها جمعية .... وبعض اللقاءات الأخرى إلا أن مشاركي كانت ضعيفة. ما رأيته في بعض الجمعيات دفعني للانسحاب والآن أكتفي بالمتابعة من بعيد."(VP 9)

ويبدو أن ملف شهداء الثورة وجرحاها كان محل تنافس شديد بين المحامين والمدافعين عن حقوق الانسان، وهو ما سمح لأي كان بأن يكون له حضور إعلامي وبأن يحظى بتعاطف الناس. يقول ناشط من تالة: "للأسف هناك من حاول استغلال هذه الأحداث والبروز من خلال الدفاع في قضايا شهداء الثورة وجرحاها." ويقول قاضي عسكري: "بعض المحامين داخل مجموعات الجرحى سعوا إلى تسييس المحاكمة."(VP 70)

في حين يقول أحد المحامين وهو ضحية تعرض في السابق للتعذيب: "لقد استغلوا وتاجروا بأسماء الضحايا." ويقول شاب من جرحى الثورة في نفس السياق: "المحامون استغلوا ملفات الجرحى بكثير من الأنانية وهو أمر مؤسف."(VP 2)

ضحايا لم تتمّ استشارتهم على النحو الكافي: "مشاركتك تعيد لك الأمل"

عبّر عديد المستجوَبين عن أسفهم لوجود عديد الوسطاء الذين ليسوا كلهم مدفوعين بنوايا طيبة وما انجرّ عن ذلك من ضياع لأصوات الضحايا، في الوقت الذي يُقال فيه إن المسار التونسي استند إلى استشارات واسعة واعتمد مقاربة "شاملة" تتطابق مع المعايير الدولية. يقول رئيس إحدى جمعيات الضحايا في اختصار شديد: "لا نتحدث عن ضحايا بل عن مجموعات ضحايا ونبحث لهم عن ممثلين." (VP 12)

هذه الصعوبة في الاستماع مباشرة للضحايا تعود كذلك إلى أن ظروفهم المادية لا تسمح لهم دائما بأن يشاركوا مباشرة في جلسات التشاور أو في الحوار الوطني. تقول سجينة سياسية سابقة من جهة بنزرت: "العائق الوحيد بالنسبة لي هو الوقت. بما أنني أعمل فلا أجد الوقت."(VP 71). كما يقول سجين سابق تعرض للتعذيب: "لم نعد في حاجة إلى موائد مستديرة في الفنادق"، مشيرا بذلك إلى شعور مشترك بالملل والكلل من العدد المهول للملتقيات والندوات التي تمّ تنظيمها منذ 2011 من قبل المجتمع الدولي وفي غالب الأحيان دون متابعة أو نتائج ملموسة. تقول سجينة سياسية سابقة: "لدينا إحساس بالإقصاء من البعض الذين لا يولون أهمية لمشاركتنا وشهاداتنا. الضحية في أغلب الأحيان تائهة."(VP 4)

وقد كان لهذا العدد الكبير من الندوات والاستشارات أثره السلبي إذ أنه خلق انتظارات كبرى لدى المشاركين فيها خصوصا في ما يتعلق بجبر الضرر. تقول خبيرة دولية: "لم يتغير شيء، وبالنسبة لنا، المواطنون العاديون، الانتظارات كانت كبيرة. وأولئك الذين يشاركون في المسار ويحضرون ندوات الخبراء الدوليين لهم بالضرورة أكثر انتظارات من أولئك الذين لا يشاركون ولا يحضرون والذين سيكونون راضين إذا تحصلوا على تعويض لا يتجاوز 100 دينار."(VP 06)

ويقول أحد جرحى الثورة من جهة مرناق: "ينبغي حتما إعطاء الكلمة للضحايا. فمثلا لم أر أبدا لقاء بين وزير ومجموعة من جرحى الثورة. نحن المعنيون الرئيسيون بهذه القضية مهمشون. مثلا يجب أن يكون في صلب المجلس مجموعة من جرحى الثورة يدلون بشهاداتهم ويبلغون أصواتنا كلّما تمّ التباحث بشأن قضيتنا." (VP 02)ويؤكد ذلك سجين

سياسي سابق من نفس الجهة بقوله : " ما يمكن أن يساعدهم هو التواصل المباشر معهم" لأنه في نهاية المطاف، وكما يقول أحد ضحايا التعذيب "ليس بإمكان أحد أن يمثل الضحية أفضل من الضحية ذاته."(VP 53)

يبدو إذن أن الاستشارات والحوار الوطني التي سبقت صياغة القانون الأساسي للعدالة الانتقالية في 2012 قد كان لها تأثيرات متباينة، ولكنها عموما إيجابية بالنسبة للبعض. يقول أحد أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة: "أثناء صياغة هذ القانون، شارك الضحايا بشكل إيجابي، وقامت وزارة العدالة الانتقالية آنذاك بتنظيم حوار وطني مع الضحايا والمجتمع المدني لاستجلاء آراءهم ورؤاهم حول العدالة الانتقالية. الضحايا حاضرون في هذا القانون وهم اليوم محور عمل الهيئة." ويشاركه مناضل سابق نفس التفاؤل بقوله: "شاركنا في إطار جمعيتنا في عديد اللقاءات والتظاهرات حول هذا الموضوع بهدف متابعة تطور المسار. عبّرنا عن رأينا حول هذه المسألة وكانت لنا مساهمة كبيرة في القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية. مساهمتنا كانت قيمة وفعالة."(VP 03)

وفي الواقع، طُلب من الضحايا أثناء المشاورات ملئ استبيانات وإبداء آراءهم حول مضمون قانون العدالة الانتقالية. تقول خبيرة من منظمة دولية في هذا السياق : "طرح الضحايا عديد الأفكار في ما يتعلق بالمسار التشريعي. فهم من اقترح العودة إلى زمن اليوسفيين، وهم ما أرادوا أن تتم محاسبة المسؤولين، وهم من صرّحوا بأنهم ليست لهم ثقة في القضاء، ومن ثَمّ جاءت فكرة إحداث الدوائر المتخصصة. والأشخاص الذين تولّوا صياغة القانون لهم بالتأكيد دراية بالتجارب الأخرى إلا أن الفضل في خصوصيات القانون التونسي يعود للضحايا. وقد تمّ توزيع 1800 استبيانا وهو ما اعتبره البعض غير كاف. في اعتقادي اللجنة الفنية صاغت قانونا يتماشى مع خصوصيات الشعب التونسي."(VP 06)

يقول عسكري سابق تعرض للتعذيب: "النقطة الإيجابية الوحيدة بالنسبة للضحايا هي صياغة القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية، قانون ينبثق مباشرة من واقعهم ومن تجاربهم الشخصية."(VP 08)

المقصود بالمشاركة هنا هو حضور الجلسات وإبداء الرأي وهو ما يُعتبر في حدّ ذاته مصدرا للأمل. يقول سجين سابق: "المشاركة تعني الأمل. أما الابتعاد عن المسار فيعني أنه ليس لك دور. المشاركة تحيي فيك الأمل وتجعلك ناجعا... نتمنى أن تعوّل العدالة الانتقالية على الضحايا لإظهار ضحايا آخرين."(VP33) ويشاطر هذا الرأي سجين سابق من جهة القصرين بقوله: أول ما ربحته هو الأمل وإحساسي بأنه بإمكاني الحصول على حقوقي."

من جديد نلاحظ أن المشاركة تخلّف بعض الانتظارات. يقول نفس السجين السابق: "أعتقد شخصيا أنه عندما تأتي للتحدث معي، فهذا في حد ذاته اعتراف بأني ضحية وهذا يعني أنك تودّ مساعدتي على المضي في الطريق الذي يؤدي بي إلى الحصول على حقوقي، وهذا يعطي الضحايا شعورا بالرضى تجاه هذا الدعم المعنوي". وحسب خبير دولي، "التأثيرات الإيجابية للمشاركة هي أساسا على مستوى الوعي." (VP11)

المشاركة كشكل من أشكال الاستشارة هي إذن ضرورية، إذ بواسطتها "يقبل الضحايا المسار حتى في ظل وجود صعوبات. فهم سيشعرون أنهم ساهموا فيه من الداخل. هي طريقة للاعتراف ورد الاعتبار لهم. وهم سيتبنون المسار عوض أن يكونوا ضمن مسار حدده أشخاص آخرون أعدوا قوانين وتقارير دون الاسماع لهم"(VP 06). يقول ضحية من القصرين: "إن مجرد مشاركة الضحايا في المسار هي بمثابة التعويض النفسي والمعنوي لهم، وهو ما سيحفز ضحايا آخرين مازالوا ممتنعين عن المشاركة." (VP26) وبذلك تكون المشاركة أداة لإضفاء الشرعية على الآليات.

ويمكن لمنظمات الضحايا مساعدتهم على تجاوز هذا الإرث من الانتهاكات بمعزل عن

السلطة، وهو ما يمثل نوعا من العدالة يستجيب فعلا لاحتياجاتهم. فعلى النقيض من "الفضاءات التي يُدعى إليها الضحايا" من قبل الآليات الرسمية، تعمل مجموعات الضحايا في "الفضاءات التي يطالبون هم بها" أين تكون المشاركة وفقا لشروطهم واحتياجاتهم. ويمكن لهذه المجموعات أن تساهم في إرساء مقاربة تشاركية لتمكين الضحايا، بعيدا عن التمثيل الرسمي ومنطق الاستغلال. ولكن لضمان نجاح مثل هذا الدور، تحتاج مجموعات الضحايا إلى موارد تقنية ومادية وإلى تطوير قدراتها على المدى البعيد.

3.5 التوعية والمشاركة

يعتبر عديد المستجوبين أن المجتمع المدني يلعب دورا هاما من خلال توفير المعلومات والدعم للضحايا في تعاملهم مع المؤسسات الرسمية. يقول ناشط من سبيطلة: "يتمثل دور المجتمع المدني في التعريف بقانون العدالة الانتقالية وتبسيطه وتفسيره للمواطنين، وحتى في القيام بحملات تحسيسية في كامل جهات البلاد. يمكن مثلا أن ننشئ شبكة تضم مجموعة من الجمعيات في كل الولايات وزيارة كل جهات البلاد دون استثناء لكي نفسر للمواطنين وللضحايا إجراءات تقديم الملفات، وبذلك نعزّز مشاركتهم والتي لا تزال دون المأمول بما أنه يوجد ضحايا لم تصلهم المعلومة إلى حد الآن."(VP 29)
وفي هذا الإطار يكون الاعتماد أكثر على الجمعيات المحلية خصوصا وأن عديد المستجوَبين أكدوا بُعد الجمعيات الوطنية عن احتياجاتهم الحقيقية. يقول ناشط في المجتمع المدني من تونس: "لتفسير كيفية تقديم الملفات، ينبغي كذلك تشريك الجمعيات المحلية الصغرى لأن الجمعيات الكبرى التي لها الأموال للقيام بالعمل التحسيسي موجودة فقط في المدن الكبرى ... لذلك ينبغي ربط الصلة بين الهيكلين من أجل التقدم بالمسار."
وفي كل الحالات، على المجتمع المدني وحتى الأفراد أحيانا السعي من أجل سدّ أوجه النقص والقصور في عمل الدولة. تقول والدة أحد جرحى الثورة في هذا السياق: "منذ 2013 اعتنت به اللجنة الطبية وهنا بدأت وسائل الاعلام تهتم به. ثم قام رجل أعمال بإدخاله إلى مصحة في سكرة أين مكث أربع أو خمس أشهر. إثر ذلك تولّى رجل أعمال آخر تسفيره إلى فرنسا أين مكث سنة. لم نحصل على شيء من الحكومة."(VP 02).
كما يسعى البعض للتعويل على وسائل الاعلام إلا أن دورها يبقى هامشيا. يقول سجين سابق من تونس: "حصلت على المعلومات من وسائل الإعلام وقررت المشاركة لأني أومن بقضيتي. لم أسترجع خطتي كمدرّس إلا بعد جهد كبير." (VP09)ويقول أحد جرحى الثورة في نفس السياق:" نحتاج إلى دعم وسائل الاعلام والصحفيين حتى تتحول قضيتنا إلى قضية وطنية. كما نحتاج إلى حملات للتوعية والتحسيس من أجل حث الناس على الادلاء بشهاداتهم."(VP 02) وتقول خبيرة دولية: "الضحايا ليس لهم ثقة في هيئة الحقيقة والكرامة واختيارُ أعضاءها لم يكن موفقا. كما أن الهيئة تفتقر إلى سياسة اتصالية ناجعة. فقد عملوا لمدة ستة أشهر دون تواصل لا مع وسائل الاعلام ولا مع الضحايا.(VP 06)

الإعلام والتوعية والصحافة: توعية الضحايا

يعتقد الضحايا المستجوبون أن إعلامهم هو شرط مسبق لضمان مشاركة حقيقية في المسار. هذا التمشي يسمى عادة "التوعية" وهو عمل توعوي عن قرب مع المجموعات المعنية بهدف تفسير مبادئ العدالة الانتقالية وطريقة عمل آلياتها. ولئن كانت التوعية ونشر المعلومات لا يؤثران مباشرة في مسار العدالة الانتقالية، فإن هذا التمشي عادة ما يُنظر إليه على أنه يمثل شكلا من أشكال المشاركة حسب التصنيف الوارد آنفا. يقول سجين سابق : "تلقيت المعلومات عن طريق وسائل الإعلام. وقررت المشاركة لأني أومن

بقضيتي."(VP09)
وبهذا المعنى، تساهم عملية التوعية فيتجاوز مشكلة غياب المعرفة لدى عديد الضحايا بوجود وبطبيعة عمل الآليات التي بُعثت من أجلهم. وفي بعض الأحيان تجد الضحايا غير واعين بوضعهم وبالحقوق التي تعود لهم بموجب أحكام القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية، وهو ما يقف عائقا أمام مشاركتهم. هذا التحدي يمكن مواجهته من خلال إعلام المواطنين العاديين عبر وسائل الإعلام في لغة تحيل مباشرة على مشاغلهم الخاصة.

"الحلّ يكمن في إيصال الرسالة للضحايا في لغتهم الخاصة، باللهجة التونسية وليس باستعمال مصطلحات قانونية. يجب الوصول إلى الناس حيث يوجدون، من خلال الإذاعات المحلية مثلا."VP06

إنّ مَرْكَزَةَ المسار في تونس العاصمة والتكاليف الباهظة للتنقل للعاصمة بالنسبة للشرائح الأكثر فقرا كل ذلك يساهم في جعل العدالة الانتقالية أكثر بعدا عن المجموعات المهمشة. وفي هذا السياق يقول سجين سابق: "لم نتلقى زيارة من أيّ جمعية. ليست لدي أيّة معلومات عنها. لم يأتوا لنا. إذا كنت أعيش هنا وهم يعملون في مكان آخر فهذا يعيدنا إلى مسألة المركزية: أنت تعمل في تونس العاصمة والشخص المعني يعيش في الحوض المنجمي. إذا تمّ بعث جمعية في قفصة أو في القصرين فسأتنقل إلى هناك. ما عدا ذلك فإني سأخسر تكاليف التنقل. هل توجد طريقة أخرى للمشاركة؟"(VP21)

وفي هذا الإطار، يمكن لمؤسسات مثل هيئة الحقيقة والكرامة أن تلعب دورا هاما من خلال تيسير المشاركة المباشرة للضحايا في مسار العدالة الانتقالية. والعديد يعتقدون أنّعلى هيئة الحقيقة والكرامة التحرك في هذا الاتجاه، خصوصا من خلال فتح مكاتب جهوية. ويفسر ذلك أحد النشطاء بقوله: " لم أشارك في أنشطة تحسيسية أو تدريبية لأننا مازلنا ننتظر تركيز مكاتب جهوية."(VP34)

وفي الانتظار، عَلَمَ عديد الضحايا بوجود المسار عن طريق أصدقاء أو دوائر خاصة. وفي هذا السياق، ينبغي الوعي بأهمية شبكات النظراء لبناء الثقة، عبر منظمات الضحايا أو الأحزاب السياسية على سبيل المثال. "تُبلّغ القرارات للناس عن طريق الجمعيات، وليس عن طريق القنوات التلفزية التي لا تتناول هذا الموضوع. تقدّم المعلومات عن طريق المكتب المحلي للنهضة في قفصة أو جمعيات المجتمع المدني."(VP06)

الإعلام و التوعية والصحافة :إيصال صوت الضحايا

تتولى وسائل الإعلام كذلك إيصال المعلومات في الاتجاه الآخر، أي من الضحايا إلى الآليات، وهو ما يسمح بالتعبير عن وجهات نظر الضحايا وايصالها "إلى الأعلى"[24]. هذا التواصل عبر وسائل الإعلام يُمكّن الأمة بأسرها من معرفة قصص الضحايا ومعاناتهم وكذلك احتياجاتهم ونظرتهم للآليات القائمة. وعندما تضمن وسائل الإعلام أن تُروَى هذه الحقائق وأن يوضع التونسيون وجها لوجه مع هذه الصفحة الأليمة من تاريخ بلادهم، فإنها بذلك تنخرط في مسار العدالة الانتقالية. فهذا الشكل من التواصل والذي بفضله تصل

المقصود هنا هو عملية جمع الأفكار والآراء من السكان المحليين بشأن انتظاراتهم ورؤاهم حول مسار العدالة الانتقالية.[24]

:Wendy *Lambourne*
Outreach, Inreach and Local Ownership of Transitional Justice: Cambodian Participation in the Khmer Rouge Tribunal (2010)

وجهة نظر الضحايا بالفعل إلى مؤسسات العدالة الانتقالية يُمكّن الآليات من التكيف تدريجيا بهدف خدمة الضحايا على النحو الأفضل. تفسر ذلك إحدى الضحايا بقولها:
"نحتاج إلى دعم وسائل الإعلام والصحفيين حتى تتحول قضيتنا إلى قضية وطنية. كما نحتاج إلى حملات دعائية وتحسيسية لحثّ الناس على الإدلاء بشهاداتهم."(VP 04)
بعض منظمات الضحايا كانت سباقة في هذا التمشي للمشاركة من خلال إعداد محامل إعلامية مثل الأفلام والأشرطة الوثائقية لسرد قصص الضحايا، على غرار العسكريين السابقين ضحايا مؤامرة براكة الساحل:
"أنجزنا مؤخرا شريطا مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي الذي قدّم لنا دعما ماليا هاما. جمعنا العديد من الشهادات المهمة ولكنها لم تظهر كلها في الشريط...عرف الشريط نجاحا وكان له صدى طيبا... لدينا مئات الساعات من الشهادات التي سنتولى حفظها للتاريخ. جمعيات أخرى مثل جمعية ...جمعت شهادات لضحايا التعذيب في ما يمكن أن يسمى "نصب تذكاري على الانترنات"، وللأسف ليس بإمكان كل الضحايا النفاذ لهذه الوسائط والوسائل التي يمكن أن تروي قصصهم وتعرّف باحتياجاتهم وآراءهم حول مسار العدالة الانتقالية."(VP 03).

4.5 النوع الاجتماعي والمشاركة

لا تُمثل الملفّات التي قدّمتها النساء الضحايا أكثر من 5 في المائة من مجموع الملفات التي تمّ إيداعها لدى هيئة الحقيقة والكرامة. ورغم التركيز على مسألة توعية المرأة، فإن النساء لا يبدو أنهنّ يعتبرن هيئة الحقيقة والكرامة كمؤسسة تبعث على الثقة ويمكن اللجوء إليها.
وقد أشار ممثلو المجتمع المدني المستجوَبون أن عديد النساء مازلن مترددات بشأن المشاركة في الفعاليات التي تنظمها الهيئة. لذلك فتعزيز مشاركة المرأة قد يتطلب مزيدا من الجهود من قبل المجتمع المدني والسلطة والآليات. وعديدة هي العوامل التي يمكن أن تفسر نقص التمثيل المتواصل للمرأة، ومنها بالخصوص الخوف من أن تكشف علنا انتهاكا يُشعرها بالخجل، مثلما هو الشأن بالنسبة لعديد السجينات السياسيات وزوجات السجناء اللائي تعرّضن إلى انتهاكات جنسية. وتفسر خبيرة هذا الأمر بقولها: « إنهن يخشين الفضيحة، لا يفهمن أنهن ضحايا ولا ينبغي أن يشعرن بالخجل. أنا كإمرأة أفهم أن إمرأة تعرضت إلى انتهاك تشعر وكأنها شريكة في الجريمة أو كأنها مدنسة."(VP06)
كما أنّ النساء المستجوبات لا يبدو أنهن استوعبن مفهوم الضحية غير المباشرة. فبعض المستجوبات يزعمن أنّ النهضة تسعى لإقناع النساء بعدم الإدلاء بشهاداتهنّ، وفي ذلك تكريس لنظام أبوي يُحتّم أن يكون الرجال هم من يتحدثون باسم العائلات المتضررة. وغالبا ما تكون هذه القيود شديدة بحيث تمنع كل شكل من أشكال المشاركة. وتفسر رئيسة جمعية للنساء الضحايا هذا الأمر بقولها:
"هناك أيضا من تمّ منعهنّ من قبل عائلاتهن (الزوج مثلا). أعرف إمرأة قطعت جميع الاتصالات معنا، وزوجها هو من أجبرها على ذلك. لقد طالبنا دائما بتوفير الإحاطة النفسية لهؤلاء الضحايا، حتى يتمكنوا من الإدلاء بشهاداتهم."(VP04)
وفي نفس السياق، حث نشطاء من المجتمع المدني النساء على الإدلاء بشهاداتهن، على غرار هذه الخبيرة الدولية التي تقول: "يجب أن يفهمن أنّ لهنّ الحق في التعبير، أنّ الحديث عمّا تعرضن إليه ليس مدعاة للخجل، أنه يجب عليهن الإدلاء بشهاداتهن حتى لا يحدث نفس الشيء لبناتهن أو لأخواتهن. ينبغي دفعهن للإدلاء بشهاداتهن."(VP06)

هذا التهديد التي تستشعره المرأة والذي يدفعها لعدم الإدلاء بشهادتها علنا ينبغي أن نتعامل معه بكل جدية وأن يدفعنا للتفكير في فضاءات بديلة يمكن فيها للمرأة أن تتحدث بحرّية عما تعرضت له من انتهاكات، بما في ذلك عبر أشكال من المشاركة غير المباشرة. فهل

توجد وسائل ناجعة ومتجذرة محليا يمكن من خلالها لمنظمات الضحايا أن يجمعوا الشهادات بكل ثقة، عوض انتظار النساء حتى يدلين بشهاداتهن رسميا أمام هيئة الحقيقة والكرامة؟

إن ظهور عدالة انتقالية تعطي للمرأة دورا مركزيا يتطلب فهم هذا الارتباط الوثيق بين المشاركة وجبر الضرر. فعديد الانتهاكات التي تتعرض لها النساء متأتية في الواقع من وضع المرأة في المجتمع التونسي مقارنة بالرجل. وفي غياب مناصفة حقيقية فإن علاقات القوة المبنية على اللامساواة بين الجنسين تجعل من الممكن حدوث بعض الانتهاكات بل وتجعل منها أمرا مألوفا.

وهنا يُمكنُ لمشاركة الضحايا أن تكون نقطة الانطلاق نحو التمكين الحقيقي للمرأة، مما يساهم في تغيير العوامل المسببة للانتهاكات التاريخية ضدها. من ناحية أخرى، إنّ وضع برامج لجبر الضرر غير مبنيّة على تفكير سليم ومعمّق قد يكرس منطق الإغتراب في بعض جوانبه، مثلما هو الشأن بالنسبة للنساء اللائي قُدّمت لهم وظائف أعوان نظافة، في إطار إعادة الاعتبار المهني، وهو ما يُعتبر إذلالا وتهميشا لهنّ وتكريسا لمنزلتهن المتدنية. وعلى النقيض من ذلك فإن اعتماد مقاربة مغايرة لجبر الضرر من شأنه أن يساهم في تعزيز مكانة المرأة في المجتمع من خلال توفير فرص التعليم مثلا. وبذلك فلن تكون المشاركة مقتصرة على مسار العدالة الانتقالية بل تصبح طريقة للحث على المشاركة الاجتماعية في معناها الأوسع، أي كأداة للتمكين وللتحول الاجتماعي.

5.5 العوامل المعيقة لمشاركة الضحايا

نقص المعرفة بالمسار

عندما لا يكون الضحايا على علم بوجود آلية أو لا يعلمون كيف يتفاعلون معها، فإن مشاركتهم ستكون بالضرورة محدودة. وقد أكد العديد من الضحايا المستجوَبين وممثليهم نقص المعرفة بمسار العدالة الانتقالية عند الأغلبية، مثلما يفسر ذلك رئيس جمعية بقوله : "العديد من الضحايا لا يعرفون حتى الاجراءات والوثائق الضرورية لإعداد ملف. هناك من يطلب أن يعرف فقط اجراءات إيداع ملف. ما ينقص فقط هو التواصل."(VP29)

إذن مازال الكثير ممّا يتعين القيام به في مجال التوعية وخصوصا بالنسبة للفئات الأقل انخراطا والأصعب في التعامل معها مثل النساء والمجموعات التي تعيش في الجهات المهمشة. يقول خبير في هذ السياق: "السنة الماضية كان لـ "جمعية...." مشروع في نابل يموله صندوق الأمم المتحدة الإنمائي. كانوا يريدون أن يشتغلوا على موضوع المرأة في العدالة الانتقالية. عندما تحدث أعضاء الجمعية مع النساء، قالوا بأن ليس لهنّ أيّ علم بوجود العدالة الانتقالية. هذا في نابل، فما بالك بقفصة أو سيدي بوزيد؟ عندما ترى على شاشة التلفزة أسرة كاملة لا أحد من أعضاءها يملك بطاقة تعريف، فهذا في حد ذاته انتهاك. هؤلاء الأشخاص منسيون من قبل الدولة. أعتقد أن هناك عمل ينبغي القيام به بخصوص المرأة وسكان المناطق المعزولة أو المنسية، وليس في تونس العاصمة أو في صفاقس أين ينشط المجتمع المدني. كما أن هناك أشخاص لا يعرفون حتى أنهم ضحايا."(VP06)

يجهل المواطنون مسار العدالة الانتقالية لأسباب عدة منها ما يتعلق بالمعايير الاجتماعية وخصوصا بالنسبة للنساء اللائي يتمّ منعهن لأسباب داخلية من الحصول على المعلومات الضرورية، مثلما هو الحال بالنسبة لهذه السجينة السياسية السابقة التي تقول: "بما أنني ناشطة في الحياة الجمعياتية فإني أستطيع الحصول على المعلومات. لكن هناك نساء لا يخرجن من منازلهن بسبب القيود العائلية التي تكبلهنّ. فكيف لهؤلاء أن تصل إليهم المعلومات؟"(VP14)

وفي حالات أخرى يطغى الصراع من أجل لقمة العيش وتجد الضحايا بكل بساطة غير قادرين على تخصيص الوقت والجهد اللازمين لفهم المسار وتلقي المعلومات بشأنه. تقول والدة شاب استشهد أثناء الثورة: "لا أعلم عنالمسار شيئا. إنه آخر اهتماماتي. أشتغل لسدّ رمقي لا أكثر ولا أقل."(VP07)

بالنسبة لعديد المستجوَبين، يكمُن الحل في تولّي جميع الفاعلين في المسار، بما في ذلك الآليات والمجتمع المدني، القيام بحملات واسعة للإعلام، مع الابتعاد عن تونس العاصمة لضمان وصول الضحايا في كل الولايات لمسار العدالة الانتقالية. وفي نفس السياق، تقول رئيسة جمعية : "في اعتقادي الحل يكمن في العمل الميداني والاتصال المباشر في كل الولايات أين يوجد ضحايا ولكن ليس لديهم أيّة فكرة حول كيفية المطالبة بحقوقهم." (VP22)

هذه المقاربة تنطوي كذلك على إضفاء صبغة ديمقراطية على المسار الذي أخيرا سيضع الضحايا ومشاغلهم في صلب اهتماماته، مثلما يوصي بذلك شاب من جرحى الثورة بقوله: "ينبغي حتما إعطاء الكلمة للضحايا. فمثلا لم أر أبدا لقاء بين وزير ومجموعة من جرحى الثورة. نحن المعنيون الرئيسيون بهذه القضية مهمشون. مثلا يجب أن يكون في صلب المجلس النيابي مجموعة من جرحى الثورة يدلون بشهاداتهم ويبلغون أصواتنا كلّما تمّ التباحث بشأن قضيتنا."(VP02)

إنّ بعث لجان صلب المجلس التأسيسي سابقا تُعنى بضحايا و"شهداء" الثورة، أو كتابة دولة خاصة بهذا الموضوع، تبدو مبادرات غير كافية من وجهة نظر الأشخاص المعنيين. وقد اعترف أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة المستجوَبين أن التواصل مع الضحايا لم يكن بالقدر الكافي، وأن المجتمع المدني قد لعب دورا هاما في سدّ هذه الثغرات. ويعتبر أحد أعضاء الهيئة أنّ توثيق الصلات مع الضحايا خارج تونس العاصمة أمر ذو أولوية.

"لدينا مشكل تواصل مع الضحايا، فهم لا يعرفون تفاصيل الملف. وضعنا رقما أخضر لتلافي هذه الصعوبات ويمكن للضحية في ما بعد إتمام ملفه... نحن واعون بأن الهيئة لا يمكن لها أن تعمل وحدها بل عليها أن تتعاون مع المجتمع المدني بالخصوص ومع الحكومة بشكل عام. شرعنا في القيام بزيارات للولايات للاستماع إلى الضحايا وممثليهم ولدعوتهم للتعاون معنا."(VP83).

غياب المتابعة

عموما، أربع سنوات بعد الثورة، خلّف غياب المتابعة والنتائج نوعا من الاستسلام لدى عديد الضحايا. تقول إحدى ضحايا التعذيب من جهة القصرين: "استمع إلينا أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة وانتهى الأمر عند ذلك. ومنذ ذلك الوقت، لم يعاودوا الاتصال بنا". ويضيف الضحية المستجوَب: "عندما يزورونا فهم يمنحوننا بارقة أمل."(VP 45)

ويقول سجين سياسي سابق من تونس العاصمة: "أقل ما يمكن فعله هو أن يرسلوا لي ردا كتابيا على مراسلتي ليقولوا لي ليس لك الحق في الانتفاع بالامتيازات."(VP18)

غياب المتابعة قد خلّف كذلك شيئا من الكلل وفتور الهمة لدى عدد من الضحايا الذين فقدوا إيمانهم بالمسار. يقول أحد الضحايا : "قدمت ملفي لعديد الجهات. اتصلت أول الأمر بوزارة العدالة الانتقالية ولكني لم أتلقى أي ردّ، كما توجهت للمجتمع المدني ثم للمجلس التأسيسي والنتيجة كانت هي ذاتها. إلى الآن لم يصلني أي ردّ. والآن توجهت لهيئة الحقيقة والكرامة وأنتظر أن تتم دراسة ملفي، وخصوصا إحداث خلايا للإنصات للضحايا". (VP26)

ويقول سجين سابق في نفس السياق: "قدمت ملفا إلى وزارة العدل وآخر إلى هيئة الحقيقة والكرامة."(VP42) .

ويقول عسكري سابق: "لقد تعرضنا للتعذيب، ولحدّ الآن لم نحصل على شيء سوى حفل رمزي. منذ أربع سنوات وأنا أرسل المطالب إلى وزارة الدفاع من أجل العلاج وتحيين بطاقاتنا. إنهم لا يرسلوا أبدا ردودا كتابية، وكأنهم يخشون أو يخجلون من ترك أثر كتابي."(VP 52) .ويقول ضحية من الحوض المنجمي : "عندما نريد تقديم ملف، يقولون لنا أن هناك أشخاصا آخرين قد سبقوكم في إيداع ملفاتهم. وهذا الأمر يتواصل منذ أربع أو خمس سنوات. يرفضون حتى مدّنا بوصل استلام من الإدارة. لم يتغير شيء. لمن ستشتكي؟" وفي هذا الكلام إشارة للخبطة الناتجة عن غياب الإصلاح في المؤسسات وتعدّد الهيئات المعنية بالمسار.

وحسب أحد ضحايا قضية براكة الساحل، فإن غياب النتائج سيؤدي بوضوح إلى ما يلي : "بمرور الوقت، سيفقد الضحية الرغبة في الحصول على جبر الضرر، وتلك هي المأساة الحقيقية. آنذاك يفضل الضحية الانسحاب ويرضى بنصيبه لأنه لم يعد له من خيار." تقول إحدى ضحايا التعذيب: "لدينا شعور بالإقصاء من قبَل البعض الذين لا يعيرون اهتماما لمشاركتنا وشهاداتنا. وغالبا ما يجد الضحية نفسه تائها".(VP04) .ويقول شاب من جرحى الثورة: "حتى عندما توجهنا إلى وزارة حقوق الانسان تمّ تهميشنا. وقبل ذلك توجهنا إلى مكتب العلاقات مع المواطن أين أخذنا تذكرة وكأننا في بلدية، وبقينا في انتظار قدوم الشخص المكلف بملف جرحى الثورة."(VP02) وفي ذلك إشارة لغياب الدعم والتقدير للضحايا من قبل الإدارات المعنية.

غياب الثقة يفسر بدوره عزوف بعض الضحايا عن المشاركة في المسار. فالضحايا الذين انتظروا لسنوات تركيز آليات تستجيب فعلا لاحتياجاتهم غالبا ما يُصابوا بخيبة أمل جراء فشل المؤسسات المعنية أو بطء نسق عملها، مما يدفعهم للإحجام عن الانخراط في المسار.

يقول سجين سياسي سابق:

"قدمت ملفا إلى وزارة حقوق الإنسان ولديّ ما يثبت ذلك. ثم قدمت ملفا آخر إلى لجنة أخرى من أجل انتداب أبنائي ولديّ ما يثبت ذلك. ولكن لم يحصل شيء. لم أتلقى أي ردّ بالنسبة للملف الأول. وتلقيت اتصالا هاتفيا، وليس وثيقة مكتوبة، بالنسبة للملف الثاني ليقولوا لي أنه ليس لي الحق في ما طلبت. وعلاوة على ذلك فبما أنني أسكن في منطقة تبعد 500 كلم عن تونس العاصمة، يصعب عليّ الدفاع عن ملفي أمام الجهات الرسمية المعنية أو أن أتابع سيره."(VP 18)

ويقول آخر : "عندما طلبت منا وزارة حقوق الانسان والعدالة الانتقالية تقديم ملفاتنا، قمنا بذلك لكن لم تكن هناك أية متابعة. عندما تطلب منك الحكومة تقديم ملف ولا تجيبك، فهذا أمر غير مشجع ويجعلك تفقد الثقة..."

بالنسبة لهؤلاء الأشخاص الذين أصيبوا بخيبة أمل جرّاء غياب الردّ والمتابعة من الجهات الرسمية، فإنّه ينبغي على الآليات الموجودة إثبات نجاعتها من أجل تشجيع عدد كبير من الضحايا على المشاركة. يقول عسكري سابق: "بسبب البطء الذي يميز المسار، أشعر أني بدأت أفقد حماسي. وقد أستعيد الثقة عندما أرى مسار العدالة الانتقالية يتقدّم." (VP 33)

وحتى الآلية الأكثر بروزا وهي هيئة الحقيقة والكرامة قد وُجّهت لها انتقادات من قبل الضحايا لفشلها في أن تحظى بثقتهم، وهو أمر يعود في جانب منه إلى أن أعضاءها يُنظر إليهم على أنهم مسيّسون. كما أن هيئة الحقيقة والكرامة متهمة بالفشل في وضع سياسة اتصالية ناجعة. يقول سجين سياسي سابق :

"حضور الهيئة بقي نظريا. وهي تعمل فقط على مستوى تونس العاصمة في حين أن الجهات الداخلية مهمشة." عندما ينظر الضحايا للانخراط في المسار على أنه غير ناجع أو تجميلي بحت، فإنهم بكل بساطة يرفضون المشاركة.

العوائق النفسية: الشيطنة والشعور بالخجل"أخجل من أن أتكلم...أخجل من أن أطالب"
غالبا ما يعاني الضحايا من مشاكل صحية كبرى، فالكثير منهم تعرّضوا في السابق لاعتداءات جسدية أو مكثوا في السجن لفترات طويلة. وهو ما يضع أمامهم تحديات إضافية إذا أرادوا المشاركة. وأحيانا يواجه الضحايا صدمات نفسية جديدة، جرّاء الإدلاء بشهادة علنية أو أمام أجانب. ويؤكد سجين سابق ذلك بقوله : "البعض منهم تعرّض إلى ضرر نفسي كبير إلى حدّ أنهم غير قادرين على التحدث عنه."(VP04)
ويقول آخر : "لأن هؤلاء الناس قد عانوا كثيرا وتعرضوا للهرسلة، فليس لهم لا الإمكانيات البدنية ولا النفسية التي تسمح لهم بالمشاركة. ما يمكن أن يساعدهم هو التواصل المباشر معهم و المساءلة".(VP09)
إنّ الضغط النفسي الذي يستتبع مثل هذا الانخراط يمثل عائقا أمام مشاركة الضحايا. وبالنسبة للنساء، والكثير منهن تعرّضن إلى اعتداءات جنسية وبقين صامتات لسنين طويلة أو حتى لعقود، تكون الصدمة أكبر، مثلما تعبّر عن ذلك سجينة سياسية سابقة بقولها : "هناك نساء لا يُردْن التحدث ولسن مستعدات للوقوف أمام الهيئة. يرفضن الحديث حتى أمام القاضي. يشعرن بالخجل ويخفن على أبنائهن. إنه من دور هيئة الحقيقة والكرامة أن تقنعهم بالتحدث مع احترام سريّة ملفاتهنّ."
ينبغي على الهيئة إذن أن تسعى جاهدة لتوفير فضاء مادي ونفسي يسمح لهؤلاء النساء بالإدلاء بشهاداتهن. تقول سجينة سابقة : "ينبغي لهيئة الحقيقة والكرامة توفير مقرّ خاص بالنساء، لأن النساء لا يستطعن التحدث في مقر مختلط."(VP23)
وفي بعض الأحيان يكون الضحايا في حاجة لدعم سيكولوجي مناسب حتى يتمكنوا من الإدلاء بشهاداتهم. فالمشاركة إذن تتطلب وضع بنية ترافق مسار العدالة الانتقالية وتوفر الدعم للضحية على المدى الطويل في إطار عملية جبر الضرر. وتوكد سجينة سابقة ذلك بقولها : "سعيت إلى أن لا تُطوى هذه الصفحة، وأنّ هناك دروسا يجب أن تُستخلص من الماضي. هناك أشخاص ينبغي أن يتوفر لهم الدعم النفسي، وعندما يتكلمون يجب أن يجدوا من يستمع لهم ويؤطرهم، وكل ذلك يعود بالفائدة عليهم. يجب أن لا يقع تكرار ما حدث في الماضي لأن التجربة كانت صعبة جدا. ينبغي أن لا يعيش أبنائنا وأصدقائنا نفس التجربة." (VP23)
وبقدر ما يكون المسار بطيئا ولا يحقق نتائج إيجابية للضحايا بقدر ما يتفاقم اليأس، مثلما يفسر ذلك أحد ضحايا مؤامرة براكة الساحل : " هل تعرفون أنه بمرور الوقت يصبح الضحية غير مهتم بطلب جبر الضرر، وهذه مأساة حقيقية. وفي الأخير ننسحب ونرضى بنصيبنا لأنه لم يعد لنا من خيار. ليس هذا في الحقيقة ما نريده."
هذا الإحجام عن المشاركة قد يتحول إلى عادة، وحين يتواصل النظر إلى الآليات على أنها بعيدة عن الضحايا، تعزز ديناميكيات الإقصاء بعضها البعض.

الخشية من عودة النظام السابق
أظهرت المقابلات، والتي جرت بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية لسنة 2014 وبعد فوز حزب نداء تونس، وجود بعض الخشية من عودة رموز النظام السابق وغياب الثقة في المسار نتيجة حضورهم المتواصل في السياق السياسي التونسي. وقد وصل الأمر ببعض الضحايا إلى رفض تقديم ملفاتهم لهيئة الحقيقة والكرامة بعد فوز الحزب الذي يضم في جانب هام منه ممثلين عن النظام السابق. تقول خبيرة في هذا السياق: "بعض النساء شعرن بالخوف ولم يقدمن ملفاتهن. شعرن بالخوف بعد فوز نداء تونس".(VP 06)
ويقول سجين سياسي سابق: "إذا كانت العدالة الانتقالية تسمح بعودة النظام السابق ورموزه، فتلك هي المأساة... ومن الأخطاء الكبرى التي تمّ ارتكابها السماح لرموز النظام

السابق بالعودة للحياة السياسية."(VP 18) وهو بذلك يشير إلى السماح لهم بالتقدم للانتخابات. ويقول آخرون في نفس السياق: "آمل أن تواصل العدالة الانتقالية مسارها وأن تحتضن كل الضحايا، خصوصا وأن الوضعية الحالية لا تبعث على الاطمئنان. ومع ظهور الحكومة الجديدة شعرت بأن التهديدات قد عادت من جديد، فقد وقعت إضرابات في التعليم العالي بسبب المنتَدَبين من ضمن المنتفعين بالعفو التشريعي العام" (سجينة سياسية سابقة من بنزرت23 VP).

"الدولة تريد إغلاق هذه الملفات وهناك لوبيات مازالت تحكم وزارة الداخلية ووزارة الدفاع. ملف الشهداء والجرحى لم يعد يعني شيئا بالنسبة للكثيرين وهو في طريقه للنسيان. الحديث عن جريح ثورة أصبح يثير الضحك عند البعض. هذه القضية لا تعني شيئا ما لم توجد أحكام حقيقية وصفح." (المنسق الجهوي لاتحاد المعطلين عن العمل بسيدي بوزيد).(VP 56)

إن غياب محاكمات كبرى للمسؤولين السابقين بل وإطلاق سراح البعض منهم، بالإضافة إلى الفشل الكبير للقضاء العسكري في القضايا المتعلقة بشهداء الثورة، وغياب مسار حقيقي لتطهير المؤسسات الأمنية والقضائية، كل ذلك زاد في تعميق أزمة الثقة. يقول أحد ضحايا التعذيب من قربة: "بعد الثورة والانتخابات الرئاسية لا أرى كيف ستتمّ محاكمتهم. لن يكون من المستحيل القيام بذلك ولكن سيكون من الصعب جدا لأنهم عادوا واحتلوا مناصب هامة صلب الحكومة."(VP 68)

هذه المخاوف تفسر بالنسبة لعدد من المستجوبين القرار بعدم المشاركة في المسار أو عدم تقديم ملف للإدارات المعنية. بعض الضحايا عبّروا عن خشيتهم على سلامتهم أو عن خوفهم من المطالبة بحقوقهم وهم يعلمون أن المسؤولين عن الانتهاكات التي تعرضوا لها مازالوا موجودين. يقول ممثل عن المجتمع المدني: "لا توجد تهديدات وإنما يوجد بعض الخوف من تقديم المطالب، فبما أن الجلاد مازال يحتفظ بمركزه فإنه يعرف مسؤولين بإمكانهم حمايته" (VP 55). وقد تواترت في أجوبة الضحايا مسألة وجود شبكات "للقدماء" وهو أمر فيه بعض المبالغة ويغذيه نزوع نحو استخدام نظرية المؤامرة. يقول رئيس جمعية: "اليوم يرى الضحايا الجلادين يتكلمون في القنوات التلفزية وهم يتبوؤون مناصب عليا. نحن نعرفهم وقد تمّ نشر قائمة بأسمائهم. " (VP 62)

هذا الخوف يفسر الرقابة الذاتية التي يمارسها بعض الضحايا وقد رفضوا المشاركة في المسار إما لخشيتهم من أن تتم ملاحقتهم من قبل مسؤولين سابقين أو بسبب انعدام الثقة أو كتعبير عن سخطهم. يقول ناشط من فريانة، ولاية القصرين: "من المهم أن يدرك الضحايا أهمية المطالبة بحقوقهم لأن الكثير منهم مازالوا خائفين ويمارسون الرقابة الذاتية خصوصا الأشخاص البسطاء الذين لا يزالون يعيرون أهمية للتجمعيين السابقين على اعتقاد أنهم مازالوا أصحاب نفوذ."(VP 31) هذه المخاوف تزداد كلما كان المستوى التعليمي للضحية منخفضا.

التفاوت الجهوي والتهميش الاقتصادي

يعترف القانون المتعلق بالعدالة الانتقالية، بطريقة تبدو أنها فريدة، بماضي من التهميش الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاعتراف بالظلم الجماعي الذي سُلّطَ على الجهات المتضررة. ومع ذلك، فمن المفارقات أن ضحايا هذه الجهات كثيرا ما يشعرون بالتهميش داخل المسار الحالي: بالنسبة لدولة مسؤولة عن التمييز، فإن بذل الجهود لمكافحة هذا الإقصاء يعدّ تحديا رئيسيا. في سياق ثقافة الإقصاء، تصبح ممارسة حقوق الإنسان هي الأخرى حكرا على المنظمات والأفراد من الجهات والطبقات المُترفة. وفي الفترة الانتقالية، ينبغي على الدولة وآليات العدالة الانتقالية أن تعمل بطريقة أكثر شمولية، وأن تثبت أنّ طريقة عملها لها فوائدها على مستوى جبر الضرر، بما في ذلك مقاومة التهميش

الاقتصادي. هذا الطرح مرتبط وثيق الارتباط بمسألة الوصول إلى الضحايا، في حين أنّ فكرة وجود مجموعات ضحايا بسبب التهميش الاجتماعي والاقتصادي ليست معروفة بالقدر الكافي. يفسر ذلك سجين سابق بقوله:
"بخصوص مبادرات الجمعيات للذهاب إلى الضحايا، فقد تبيّن أن ذلك صعب جدا لأن الضحايا مشتتون تاريخيا وجغرافيا. حتى وإن قادت الدولة هذه المبادرة فالأمر سيظلّ في غاية الصعوبة. "(VP12)

كما أن الطريقة التي يشارك بها الضحايا الجماعيون تطرح إشكالا. ففي معظم الآليات (بما في ذلك المحاكمات ولجان الحقيقة)، يشارك الضحايا كأفراد تعرضوا في السابق للعنف. وحتى تشارك منطقة ضحية أو مجموعة ضحية، لا بد من اتباع مقاربة أكثر تمثيلية يتولى من خلالها الفاعلون التحدث باسم المجموعات المهمشة، وهو ما قد يثير عديد الأسئلة المتعلقة بالمشاركة والتي تناولناها آنفا. فمن المُمْكن أن يتعرض الضحايا للتهميش من جديد في المسار عن طريق أولئك الذين كانت أصواتهم تسمع اكثر من الآخرين.
عدد آخر من الضحايا أشار إلى شكل من أشكال التهميش الذاتي، معتبرين أن مستواهم التعليمي غير كاف للسماح لهم بالمشاركة في الاجتماعات أو بالقيام بمساهمات فعلية، مثلما هو الشأن بالنسبة لهذا السجين السياسي السابق : "لا.. لم أشارك لأن مستواي الدراسي ضعيف جدا حتى لا أقول أني أميّ، وهو ما يمنعني من الحضور."(VP37)

هذه الجملة تؤكد العلاقة بين التمكين والمشاركة. فهؤلاء الناس لن يستطيعوا المشاركة إلا إذا كانوا مدعومين بقوة ومؤهلين لذلك، أي عندما يصبحون من جديد "قادرين". وعديد الضحايا يفتقرون حتى للوسائل المادية للمشاركة في المسار على النحو الذي كانوا يرجونه، فإذا كان الضحية يعيش بعيدا عن تونس العاصمة مثلا، فلن يستطيع توفير تكاليف التنقل. وهنا يبدو من الواضح أن التمكين مشروط بمجموعة الخيارات المتاحة. يفسر ذلك شقيق سجين سياسي سابق بقوله : " كلّ ذلك يتطلب مجهودا. أما بالنسبة لهؤلاء الأشخاص، وأغلبهم عاطلون عن العمل ومحرومون، فالمسألة ليست مسألة خوف، إذا توفرت لهم الإمكانيات للتنقل، فباستطاعتهم أن "يحتلوا" الوزارة. أكثر ما يعيق هؤلاء الأشخاص هو الامكانيات."(VP37)

الخطاب النخبوي والديناميكيات الجديدة للإقصاء
تواجه مشاركة الضحايا إذن تحديات شتى ذات علاقة بتسيّس الفاعلين وتعددهم وكذلك غياب الإمكانيات المادية للضحايا بالإضافة للقصور في الاستراتيجية الاتصالية للمؤسسات المعنية، مما خلّف لدى جميع المستجوَبين لخبطة كبرى في ما يتعلق بطبيعة المسار وهوية مخاطبيهم. كما أن المعلومة لا تكاد تصل نتيجة المستوى التعليمي لبعض الضحايا الذين يعتبرون أن تفاصيل المسار معقدة للغاية أو بعيدة كل البعد عن واقعهم اليومي. تقول المنسقة العامة للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب بسيدي بوزيد : "أغلبهم أميّون، عندما نطلب منهم شيئا ما لا يستطيعون فهمنا".(VP 73)
"لا أدري... ماذا يعني ذلك... لا أفهم ما تقولون... لا أدري ماذا أقول لكم"(VP 17) :
هكذا كانت إجابة أحد ضحايا الحوض المنجمي عندما سُئل ما هي العدالة الانتقالية. يعني ذلك أنّ نوعا من العنف الرمزي ينضاف بسبب هذا الاقصاء وسوء الفهم إلى العنف المادي والهيكلي الذي خلفته انتهاكات الماضي. يقول نائب رئيس جمعية في تالة : "هذا المسار لم يستهدف كلّ الضحايا. هناك من توفي، هناك من تم نسيانه، وهناك من لا يتابع المستجدات. كل هذا لا يهمني. أنا شخص أُمّي ولم أتمكن من فهم الإجراءات."(VP 22)

وتقول والدة أحد الشهداء: "لا تهمني العدالة الانتقالية فهي آخر اهتماماتي. أنا أعمل من أجل لقمة العيش وكفى."(VP 07) ويقول سجين سابق: "أحيانا أحاول القراءة لكني لا أستطيع ذلك لأن لي مشاغل عديدة: أفكر في عائلتي، في صاحب البيت الذي قد يأتي ليطردني"(VP 19). وفي ذلك إشارة إلى بُعد العدالة الانتقالية عن المشاغل اليومية للضحايا. ويقول عسكري سابق في نفس السياق: "في جمعيتنا فقط يوجد عشرة أشخاص مازلنا لا نعرف عنهم شيئا. فماذا نقول عن الآخرين. هناك من يعيش في الغابات، في الجبال، وهم ليسوا على علم بشيء. في إحدى المرات سئل رجل يعيش في الجنوب عن الثورة التي وقعت في تونس فتبين أنه لا يعلم عنها شيئا بل لا يعرف حتى من كان رئيسا للجمهورية. إن الأشخاص المعنيين بالعدالة الانتقالية هم من كانوا أقل حظا من الآخرين وهم من بقوا مهمشين ومنسيين. نتحدث هنا عن رعاة يملكون بعض الماعز ويصعدون فجرا إلى الجبل. وفي أفضل الحالات تجد معهم جهاز راديو يستمعون به إلى أغاني أم كلثوم. الأخبار لا تهمهم."(VP 08)

هذا التهميش على المستوى الفكري والجهوي قد يكون يسّر شكلا من أشكال الاستغلال من قبل رجال الأعمال. يقول شاب من جرحى الثورة : "يوجد ضحايا خصوصا في المناطق الريفية يجهلون القانون ولا يعرفون شيئا. ويوجد مسؤولون يستغلون الضعف الفكري لهؤلاء الأشخاص لإخفاء عديد الأشياء عنهم. لذلك يجب أن نكون دائما في اتصال ببعضنا البعض وأن نعلم بعضنا البعض بالمستجدات حتى لا يظنوا أنهم بإمكانهم مغالطتنا بسهولة."(VP 02) ومن المفارقات أن ديناميكيات الاقصاء هذه قد تكون السبب في توثيق الصلات بين الضحايا.

تقول ممثلة منظمة دولية : "نجحنا في الوصول إلى النخبة، ولكن لم نتمكن من الوصول للمواطن البسيط. أحيانا يتصلون بنا هنا معتقدين أننا هيئة الحقيقة والكرامة. المواطن ليس على علم بوجود هيئة الحقيقة والكرامة ولا بوجود المسار."(VP 06)وفي نفس السياق يقول سجين سابق : "الكثير من الضحايا لا يعرفون ما هي العدالة الانتقالية وليسوا على علم حتى بوجودها، نظرا لأنهم يعيشون في مناطق ريفية نائية، لذلك يجب الإسراع بتركيز مكاتب جهوية لتقريبها من الضحايا وبذلك نسهّل على الضحايا الوصول للمسار والحصول على المعلومات." (VP 26)

وعموما، ترتبط مسألة عدم المساواة هذه بمسألة أكبر تتعلق بالتفاوت الجهوي في تونس والتي تندرج في صلب الإشكاليات المتصلة بالعدالة الانتقالية. يقول سجين سابق : "يجب وضع حد للتفاوت الجهوي، نحن محرومون من الكفاءات، وحتى إن وُجدت فهي محدودة. أنتم محظوظون لأنكم تنتمون للساحل، بلغتم مستوى تعليمي عالي، أصبحتم أطباء ومهندسين. لكن يجب التوجه إلى داخل البلاد والاطلاع على مشاكل الناس ومشاغلهم، يجب الذهاب إلى سبيطلة، جدليان وحاسي الفريد أين سترون الحفر في الطرقات وستشعرون بالاهتزازات وأنتم في السيارة وسترون الغبار والهواء الملوث. يجب رؤية الواقع كما هو من أجل الاقتراب أكثر ما يمكن للضحايا. يجب أن تبتعد العدالة الانتقالية عن النخب والأكاديميين وأن تركز على المواطنين العاديين."(VP 46) ويقول عسكري سابق: "هناك ضحايا مازالوا يتعرضون للظلم، ليس لهم ما يسدوا به رمقهم وليس لهم مسكن لائق. يمكنكم أن تواصلوا عملكم التحسيسي إلا أن أزمة الثقة عميقة للغاية."(VP 08)

التوصيات

يقول شاب من جرحى الثورة: "يجب سماع شهادات الضحايا أنفسهم، وليس ما يقوله رؤساء الجمعيات. ماذا يعرفون عن احتياجاتنا؟ يجب حتما إعطاء الكلمة للضحايا." (VP02)

وانطلاقا من وعيهم بدور الفاعلين في الشأن العام وفي الحياة الجمعياتية في مسار العدالة الانتقالية، قدّم الضحايا المستجوَبون جملة من التوصيات لتعزيز دورهم في المسار وإبعاده عن التسييس، مع التأكيد على ضرورة توفير الدعم السيكولوجي والاجتماعي للضحايا.

ضرورة توفّر الإرادة السياسية من أجل عدالة انتقالية ناجزة

عبّر الضحايا بشكل متكرر عن أسفهم للتسييس الشديد الذي يعرفه مسار العدالة الانتقالية، مما أثر على نجاعته وسرعة تنفيذه. فالضحايا يتذمرون من هيمنة الأحزاب السياسية على أشغال هيئة الحقيقة والكرامة وعلى المسار بأكمله. وفي هذا الإطار يؤكد ناشط على ضرورة "أن تكون العدالة الانتقالية بعيدة كل البعد عن الحسابات السياسية"(VP31).

ويعتبر بعض الضحايا أنّ نجاح المسار يبقى رهين توفر إرادة سياسية حقيقية وتعاون الأحزاب السياسية في ما بينها. وفي هذا الإطار يؤكد سجين سابق ضرورة "أن تنسى كل الأحزاب السياسية أفكارها المسبقة وأن تتعاون جميعا."(VP74)

وفي نفس السياق يقول عسكري سابق:"ألاحظ غياب الإرادة السياسية التي تضمن نجاح المسار، لذلك نتحدث الآن عن المصالحة دون جبر الضرر ودون كشف الحقيقة" (VP59)، مشيرا إلى مشروع قانون المصالحة المثير للجدل. لذلك يؤكد الضحايا على ضرورة توفر إرادة سياسية صلبة بعيدا عن المصالح الحزبية الضيقة، ومازالوا يأملون في إمكانية حدوث ذلك. يقول عسكري سابق، "يجب أن يتغير الخطاب وأن تنتهي المشاكل. وفي اعتقادي لن يحدث ذلك إلاّ من خلال قرار سياسي. أعتقد أن ذلك سيكون صعبا للغاية. فعندما يقول السياسيون صراحة أنهم متمسكون بمسار العدالة الانتقالية وبنجاحه ويتوقفون عن الحديث عن المصالحة قبل أوانها، حينئذ سأستعيد الثقة وسأنخرط من جديد في هذا المسار."(VP03)

تقديم الدعم للضحايا ومرافقتهم: ضرورة ملحّة يوميا

عبّر الضحايا المستجوَبون عن احتياجاتهم الملحة ومنها بالخصوص ضرورة توفر دعم نفسي للضحايا ولعائلاتهم، وخصوصا لأبنائهم. تقول زوجة سجين سابق (متوفي الآن) : "أبنائنا يعانون كلّهم من صدمات نفسية عميقة." (VP10)

إنّ وضع برنامج للدعم السيكولوجي والاجتماعي من شأنه أن يساهم في تخفيف معاناة الضحايا وعائلاتهم. وفي هذا السياق، تقول زوجة سجين سابق: "يجب التحدث مباشرة مع الضحايا من أجل فهم مشاكلهم كما ينبغي. ويمكن تنظيم جلسات استماع مع الضحايا يقع بثها تلفزيا."
(VP 28)

كما توجد حالات ملحة ينبغي معالجتها وإعطاءها الأولوية، وعديد الضحايا يدركون ضرورة مثل هذه المرافقة. يقول سجين سابق :"بدون شك هناك من أصيبوا بعاهات وفقدوا ساقا أو ذراعا أو عينا. ينبغي التعاطف مع هؤلاء الأشخاص وإلا فقدنا إنسانيتنا." (VP 19)

أخذ خصوصية النساء الضحايا بعين الاعتبار

تبدو وضعية المرأة في كثير من الأحيان في حاجة لأن تعالج بطريقة خاصة. وفي هذا السياق تقول سجينة سابقة: " يجب معالجة ملفات النساء على حدة أثناء مسار العدالة الانتقالية، يجب أن تكون هناك خصوصية للمرأة." (VP 14) كما يطالب الضحايا بضمان شيء من السرية على مستوى اجراءات إيداع ملفات النساء وإجراء المقابلات معهنّ، مما يسمح لهنّ بالتعبير عن أنفسهم بحريّة.

الأكيد أن حلا من الحلول هو أن يتمّ سماعهن من قبل نساء، ولكن هؤلاء النساء ينبغي أن لا يكنّ مجرد موظفات بل أن يكنّ "مختصات" ويعرفن الأسلوب المناسب الواجب إتباعه مع هذه الشريحة الخاصة من الضحايا. تقول سجينة سابقة "يجب أن يكون هناك نساء يرين الجانب الإنساني من القضية، وليس مجرد موظفات يتلقين راتبا. يجب أن يكون في الهيئة أشخاص يقدرون الجانب الإنساني ولا يتعاملون مع ملفاتنا بشكل آلي."(VP14).

التوثيق والأرشفة وحفظ الذاكرة

ولمواجهة النظرة المادية الصرفة لعملية جبر الضرر، اقترح عديد الضحايا أن يتمّ توثيق وأرشفة ما تعرضوا له من انتهاكات ومن ثَمَّ المساهمة في إعادة بناء الذاكرة الوطنية التونسية. ويشمل هذا المجهود، بحسب سجين سابق، "حفظ صور المساجين السابقين وأرشفة ذاكرتهم وتسجيلاتهم ووضعها في منتزه و دار ثقافة". (VP 46)

عدد آخر من الضحايا يريدون اعترافا رسميا من قبل الدولة، معتبرين هذا الاعتراف ضروريا لذاكرة البلاد ومصدر فخر لأبنائهم وعائلاتهم. تقول سجينة سابقة:" لا نريد إلا اعترافا وشهادة للتاريخ حتى لا يتكرر ما حدث." (VP 14)

كما يتعلق الأمر بردّ الاعتبار للضحايا أمام أبنائهم. وفي هذا السياق تقول سجينة سابقة: "أريد أن يكون أبنائي فخورين بي. أريد إعادة الاعتبار والكرامة لجميع الضحايا." (VP4)

بالنسبة لضحايا آخرين، يمثّل الاعتراف نوعا من أنواع العلاج. يقول عسكري سابق: " الاعتراف بالجرائم يعتبر شكلا من أشكال العلاج للضحية."(VP1)

نظرة على هيئة الحقيقة والكرامة

رغم الانتقادات التي كثيرا ما تُوجَّه لها، يُنظر لهيئة الحقيقة والكرامة على أنها حصن من آخر حصون عدالة انتقالية تعيش حاليا أزمة. وقد أثارت الهيئة اهتمام جميع الضحايا المستجوَبين الذين يدركون جيدا أهميتها والمخاطر التي تهددها في السياق الأمني والاقتصادي الحالي. ويؤكد الضحايا بالخصوص على ضرورة أن لا تتصرف الهيئة كمؤسسة عادية او كوزارة من الوزارات، وأنّ عليها أن تبتعد عن الممارسات البيروقراطية التي قد تعطّل عملها وتبعدها أكثر فأكثر عن الضحايا. يقول سجين سابق: "يجب أن يفهموا أن العدالة الانتقالية ليست عملا إداريا. إنها عمل أخلاقي وسياسي وتاريخي ووطني."(VP16)

"يجب على هيئة الحقيقة والكرامة أن تدرك أن مسألة العدالة الانتقالية هي قيمة مطلقة لا تمتّ بأيّة صلة بالمجال السياسي. يجب أن يكون هدف الهيئة أن تضع البلاد وجها لوجه أمام حقيقتها، وهي أننا عشنا ستين سنة من القمع والاستبداد ويجب المرور إلى شيء آخر. يجب أن يتمّ الانتقال بعيدا عن كل الاعتبارات السياسية والاقتصادية والدينية." (VP16)

وحتى تنجح في مهمتها، ينبغي أن تقوم هيئة الحقيقة والكرامة بدور إعلامي وتحسيسي في غاية الأهمية. وقد شدّد معظم الضحايا على أهمية هذا الدور لتوعية الضحايا بحقوقهم وبضرورة الإنخراط في المسار. يقول عسكري سابق:

"يجب على هيئة الحقيقة والكرامة أن تعرّف بنفسها وأن تدفع الضحايا إلى أن يُقدّموا تلقائيا ملفاتهم وأن يُدلوا بشهاداتهم. يجب أن تكسب ثقة الضحايا لتتمكن من كشف الحقيقة. من جهة أخرى، يجب النظر في الأرشيف والمسؤولين على الانتهاكات حتى تتكون لها نظرة شاملة عن الحقيقة. فكما للضحية حقيقته فإنه يمكن للجلادين وللأرشيف كشف حقائق أخرى. بهذه الطريقة يمكن لنا أن نعرف الحقيقة وأن نبني شيئا آخر."(VP 1)

في هذه المرحلة، من المهمّ لهيئة الحقيقة والكرامة أن تكسب ثقة الضحايا، تلك الثقة التي اهتزّت إلى حد كبير خلال المسار، وخصوصا في الأشهر الأولى بعد تنصيبها. يقول سجين سابق في هذا الإطار

"يجب على هيئة الحقيقة والكرامة أن تذهب إلى الضحايا وأن تعمل بوتيرة أسرع لأننا

أضعنا الكثير من الوقت. وفي المخيلة الشعبية، الوقت سلاح، وكلما مرّ الوقت كلما فقد الناس إيمانهم بالمسار. يجب أن تكون العدالة الانتقالية قضية الشعب بأكمله بدون استثناء، لأنه في كل أسرة تونسية يوجد ضحية للقمع."(VP) (16

إن سرعة تنفيذ المسار من شأنها طمأنة الضحايا وإعادة الثقة في عمل الهيئة. فالضحايا لا يريدون وعودا وإنما يريدون نتائج ملموسة. يقول شاب من جرحى الثورة: "نريد أشياء ملموسة، كفى ثرثرة، نريد قرارات سريعة وواضحة."(VP 2)

ففي خضم أربع سنين من النقاشات والاجتماعات والندوات والحوارات والقرارات والنصوص القانونية وعديد الاجراءات لجبر الضرر ومحاكمات هنا وهناك، شعر الضحايا بأنّ الأمور اختلطت عليهم. كما أنّ عدم فهم المسار وغياب الوضوح بشأن المتدخلين فيه ومهمة كل طرف قد عمّق هذا الشعور لديهم.

وفي الوقت الذي أصبح فيه خطاب المصالحة حاضرا بقوة في الفضاء العام بل إنّ المصالحة قد تكون موضوع قانون في المستقبل، يأمل أغلب الضحايا في أن يتمّ احترام وتنفيذ المراحل الأخرى للعدالة الانتقالية قبل النظر في إمكانية الصفح. يقول عسكري سابق: " يكفيني أن يعترف المسؤولون بتورطهم في الظلم ويسردوا ما اقترفوه من أفعال. ثم بعد ذلك يمكن بالتأكيد النظر في مسألة المصالحة."(VP53)
إن كشف الحقيقة هي مرحلة من أهم المراحل التي يطلبها الضحايا، خشية أن يتمّ تكرار الانتهاكات يوما ما. يقول أحد ضحايا مؤامرة براكة الساحل: "كشف الحقيقة يمكّن الناس من معرفة ما وقع ارتكابه من انتهاكات وجرائم حتى نتجنب أن يتكرر ذلك."(VP1)
إذن لا مصالحة قبل ضمان أن تأخذ العدالة مجراها.

بناء أو إعادة بناء الثقة في المسار
تمّت إثارة مسألة الثقة في كل المقابلات وعن طريق كل الضحايا المستجوَبين الذين يعتبرون أنّ الثقة شرط أساسي لنجاح المسار. وخلال حلقة النقاش التي انتظمت في سيدي بوزيد يوم 18 ماي 2015، تعرّض المشاركون طويلا إلى مسألة غياب الثقة في النظام من قبل الضحايا والخشية من رجوع "الوجوه القديمة" وعودة الدكتاتورية.

"لا ينبغي أن نلوم الضحية إذا لم يشارك في المسار، لأن هناك خشية كبيرة لدى المواطنين منذ فترة طويلة، وهناك حاجة للوقت حتى يتكيفوا مع الحرية وعلينا مساعدة المواطنين على ذلك. يجب أن نُركز على مسألة الثقة. قد يذهب في اعتقاد الضحايا أنهم لن يستطيعوا استعادة حقوقهم، وأنهم قد يكونوا محل تتبّعات واعتداءات بعد ذلك. يجب إذن حماية الضحايا وتأطيرهم حتى يجدوا الآليات اللازمة لاستعادة حقوقهم وحلّ مشاكلهم."

وحسب المستجوَبين، تتمثل إحدى الطرق لكسب الثقة في إثبات الجدية والنزاهة على مستوى جميع هياكل العدالة الانتقالية، وفي ضمان أن يكون الأشخاص المكلفين بدراسة ملفات الضحايا شرعيين ونزهاء. كما أنه من المفيد مزيد إشراك أعضاء المجتمع المدني في المسار. إلا أنّ اختيار أعضاء المكاتب الجهوية لهيئة الحقيقة والكرامة، والذي يبدو أنه تمّ في كنف السرية، يسير عكس هذا التأكيد على الالتزام والشفافية. يقول أحد المتدخلين في مجموعة النقاش في سيدي بوزيد:

"يجب إصلاح مسار العدالة الانتقالية حتى يحالفه النجاح. يمكن لنا أن نشير على سبيل المثال إلى هيئة الحقيقة والكرامة التي تحوم حولها عديد الشكوك. كانوا قد تسوغوا مكانا ليكون مقرا للمكتب الجهوي بسيدي بوزيد وقالوا إن أعضاء هذا المكتب قد تمّ اختيارهم ولكن دون أخذ رأي الضحايا في ذلك. هل سأقبل أنا كضحية أن يكون جلادي هو نفسه من يدافع عني؟ لماذا لا يُشركون أعضاء المجتمع المدني بسيدي بوزيد مثلا؟ لقد علمنا أنّ الأعضاء الذين تمّ اختيارهم هم من الجلادين، ونحن لن نقبل أن يُفرَض علينا أعضاء المكتب الجهوي لهيئة الحقيقة والكرامة فرضا. أعضاء المجتمع المدني بسيدي بوزيد هم من يجب أن يشغلوا هذه الخطط. وإلاّ فلن نترك أيّ أحد يعمل ولن يُفتحَ أيّ ملف."

تكثيف الإعلام والتوعية

يرى الضحايا المستجوَبون أنه من الضروري إيجاد وسائل تحسيسية أكثر تقدما ونجاعة، كما يؤكدون على أهمية التوعية حتى تصل المعلومة بسهولة، خصوصا في المناطق المهمشة. يقول سجين سياسي سابق: "يجب التركيز على التواصل والإعلام لمزيد توعية الضحايا ومساعدتهم على الحصول على حقوقهم".(VP 39)

ويقول آخر من القصرين: "يجب أن نحث وسائل الإعلام حتى يبلغوا المعلومات للضحايا."(VP36)

ويعتقد الضحايا أنّ حضور بعض المسؤولين على العدالة الانتقالية في وسائل الاعلام من شأنه أن يطمئنهم وأن يساهم في تغيير النظرة السلبية السائدة حاليا. تقول امرأة ضحية من بنزرت: "دعوة مختصين في العدالة الانتقالية إلى برامج التلفزة للحديث عن العدالة الانتقالية من شأنه أن يحسن الوضعية، وبذلك سيشعر الضحية أن ملفه لن يلفه النسيان." (VP 23)

ضرورة القرب من الضحايا

تظل مساهمة الضحايا في العدالة الانتقالية هامة ومطلوبة من قبل كل المستجوَبين. يقول سجين سابق: "يجب على الضحايا أن يساهموا بحضورهم في مسار العدالة الانتقالية".(VP21)

وفي هذا الإطار، يُمكنُ للمكاتب الجهوية لهيئة الحقيقة والكرامة أن تُسهّل الاتصال بالضحايا وانخراطهم في المسار. كما أنّ تنقل فريق العدالة الانتقالية ضروري للوصول للضحايا الأكثر ضعفا، خصوصا في المناطق المهمشة، وكذلك المجموعات التي ليس بإمكانها التعبير عن نفسها والمطالبة بحقوقها، وخصوصا النساء وأصحاب الإعاقة والأطفال. وهو مطلب من المطالب الرئيسية للضحايا الناشطين في المجتمع المدني والذين مازالوا متطوعين لمساعدة هيئة الحقيقة والكرامة للنجاح في مهمتها. تقول سجينة سابقة: "عليهم بالخروج من مكاتبهم والتنقل لمقابلة النساء في الجنوب لأنها حالات نفسية تتطلب معاملة خاصة."(VP 14)

ينبغي إذن التخفيف من معاناة الضحايا واحترامهم كذوات بشرية وكمناضلين وليس فقط كمتلقين سلبيين للمساعدة التي ستمنحها لهم الهيئة. يقول شاب من جرحى الثورة: "إنسان يتنقل من تطاوين ويمضي ساعات تحت الشمس دون نتيجة لن يفعل ذلك إلى ما لا نهاية له."(VP2)

توضيح الاجراءات

أثار أغلبية الضحايا المستجوَبين مسألة غياب الوضوح في الاجراءات المتعلقة بهيئة الحقيقة والكرامة والإدارات التابعة لها. وهذه المسألة مرتبطة أساسا بصعوبات في الاتصال مع أعضاء بالهيئة، وكذلك البيروقراطية في طريقة عمل الهيئة وعدم فهم مهمتها. وقد أدّى غياب الوضوح إلى تغذية الشكوك حول نزاهة الضحايا أنفسهم، مع

وجود إشاعات تتحدث عن ملفات "مزيّفة" أو وجود أشخاص تحصلوا على الامتيازات الخاصة بالضحايا في حين أنهم ليسوا أصلا من الضحايا. وقد تمّت إثارة هذه النقطة خلال حلقة النقاش التي انتظمت في سيدي بوزيد.

"ذهبت إلى وسائل الإعلام وكنت دائما أقول أن العفو التشريعي وملفات شهداء الثورة مزوّرة وهي عملية غش. هناك من تمّ اعتبارهم من جرحى الثورة ومُنحت لهم بطاقات ويتلقوا منحا في حين أنهم ليسوا أصلا من جرحى الثورة. وفي نفس الوقت هناك جرحى حقيقيون لا يحصلون على شيء."

لمواجهة لهذه النوع من التلاعب، يوصي المستجوَبون بمعالجة مشكل الفساد الموجود في مختلف المؤسسات المكلفة بملفات الضحايا.
"يوجد فعلا فساد في المؤسسات المكلفة بدراسة ملفات الضحايا. ينبغي أولا معالجة مشكل الفساد في كل المؤسسات أين سنجد بالضرورة على الأقل جلادا وممثلين عن الأحزاب السياسية. يجب معالجة هذا المشكل ومراجعة قائمة الضحايا وتدقيق تعريف الضحية." (حلقة النقاش – سيدي بوزيد).

إن غياب الوضوح في ما يتعلق بمهمة هيئة الحقيقة والكرامة قد يؤدي إلى تشويه الحقيقة التي ستتولى الكشف عنها. فالعديد من الضحايا يجهلون أنّ الهيئة مُخوَّلة كذلك للتحقيق في ما يتعلق بضحايا انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا الفساد. وكون أغلب الذين استجوبناهم هم ضحايا انتهاكات حقوق مدنية وسياسية يقيم الدليل على هذا التهميش. وحتى المؤسسات تتحمل كذلك المسؤولية عن استبعاد الجرائم الاقتصادية. تقول إحدى المشاركات في مجموعة النقاش :
"هذه السيّدة كانت لديها شركة وكانت أكبر منتج للزربية والمرقوم في الجهة، وقد كانت ضحية لعملية تحيّل. تقدمت بشكوى ضد الشركة التي تحيّلت عليها، فتبين أنّ هذه الشركة كانت جزءا من شبكة مرتبطة بالدولة وأنّ ليلى بن علي تنتمي لهذه الشبكة. ملف هذه السيدة يندرج ضمن الجرائم الاقتصادية. عندما ذهبنا إلى هيئة الحقيقة والكرامة فوجئنا برفض هذا الملف وقالوا لنا في مكتب الضبط أنهم لا يقبلوا إلاّ الملفات المتعلقة بالمسائل السياسية. كان لدينا ملف هذه السيدة بالإضافة إلى ملفات أشخاص اشتغلوا في نفس الشركة."
من الضروري إذن أن تقبل هيئة الحقيقة والكرامة ملفات الضحايا دون تمييز بينها ومهما كان نوع الانتهاك : تعذيب، فساد، قضايا عقارية، انتهاكات اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية على مستوى الأفراد وكذلك، وحسب المهمة المناطة بعهدتها، على مستوى المجموعات.

توصيات تنفيذية

توصيات لهيئة الحقيقة والكرامة

- التأكد من أن الهيئة والآليات المرتبطة بالعدالة الانتقالية تضمن إدماج أكبر عدد ممكن من الضحايا في المسار، وتدعم أوسع مشاركة ممكنة لجمعيات المجتمع المدني المرافقة للضحايا.
- وضع تصوّر مُوحّد لطريقة أوضح للتعاون وقناة تواصل مستمر بين الهيئة والمجتمع المدني في المجالات التي يكون التكامل فيها ممكنا (جمع المعطيات والرقابة والتمثيل والدعوة والتحسيس وتقديم الدعم للضحايا).
- النظر للتعاون بين الهيئة والمجتمع المدني بمنطق التكامل وليس بمنطق هرمي أو نخبوي.
- تعميق العلاقة بين الهيئة والضحايا من أجل فهم أفضل لرؤاهم واحتياجاتهم في المسار، وكذلك من أجل التقييم المستمر والواعي لأداء الهيئة ونتائج عملها.
- التسريع بوضع قائمة نهائية لكل الضحايا من أجل مواجهة مفهوم "الضحية المزيف" والوصم الذي ينجرّ عن ذلك وبالتاليضمان الاعتراف للضحايا على المستوى الوطني.
- تيسير الوصول إلى آليات العدالة الانتقالية بتبسيط إجراءات إيداع الملفات لآلية موحدة وليس لهيئات متعددة ومختلفة.
- توضيح مهمة الهيئة والتعريف بها بغاية تشجيع مشاركة الضحايا المهمشين (ضحايا العنف الجنسي أو العنف القائم على النوع الاجتماعي وضحايا الانتهاكات الاقتصادية).
- البناء على الاستنتاجات التي توصّلت إليها آليات العدالة الانتقالية السابقة وخصوصا لجان التحقيق وبرامج جبر الضرر وذلك تلافيا للازدواجية التي تساهم في تغذية الوصم والشكوك تجاه الضحايا.
- تطوير استراتيجية للتواصل مُوجّهة بالخصوص للفئات المهمشة، مع استعمال لغة مبسطة وواضحة ووسائل اتصال متاحة مثل الإذاعات وشبكات التواصل الاجتماعي.
- ضمان حفظ ذاكرة الضحايا كتعويض رمزي وذلك لمواجهة النظرة السائدة التي ترى أنّ التعويضات ليست إلا مادية.
- التسريع في تنظيم جلسات علنية وأخذ الشهادات باستعمال استمارات مُوحّدة خصوصا بالنسبة للضحايا الذين لهم احتياجات عاجلة.
- اتخاذ اجراءات خاصة لتلقّي شهادات النساء الضحايا خصوصا في المناطق الداخلية والمهمشة وبالتنسيق مع جمعيات النساء الضحايا التي تحظى بثقة الضحايا داخل المجتمعات المحلية.

توصيات للمجتمع المدني

- تيسير وتعزيز دور جمعيات الضحايا كهمزة وصل بين الضحايا وهيئة الحقيقة والكرامة، وخاصة من خلال تقليص الفجوة وأوجه اللامساواة بين الجهات الداخلية والعاصمة.
- مواصلة وتيسير العمل التحسيسي القريب من الناس بالتنسيق مع هيئة الحقيقة والكرامة وكذلك بشكل مستقل، من خلال بعث مرصد للعدالة الانتقالية على سبيل المثال.
- التكامل مع عمل الآليات الرسمية من خلال تقديم دعم مناسب للضحايا وخصوصا للنساء وللفئات المهمشة.
- ضمان تمثيل المرأة في كل مستويات أخذ القرار.
- الدعوة من أجل الاستماع للنساء من قبل الهيئة وتوفير دعم خاص لهنّ.
- التقليص من نظرة التسييس والانحياز الملتصقة بالمسار، وذلك بالعمل مع جميع فئات الضحايا وضمان تمثيلية أفضل.

- تعزيز الحضور خارج تونس العاصمة وخصوصا في المناطق المهمشة تاريخيا إما بشكل مباشر أو من خلال العمل بشكل أوثق مع الشركاء من المجتمع المدني المحلي.

توصيات للمجتمع الدولي

- التأكد من أنّ جمعيات المجتمع المدني مُموّلة ومدعومة حتى تتمكن من القيام بدورها على أكمل وجه كهمزة وصل بين الضحايا وآليات العدالة الانتقالية، مع تعزيز قدرات جمعيات الضحايا بالخصوص وحثهم على العمل في كلّ جهات البلاد.
- دعم جمعيات المجتمع المدني في القيام بدور الرقابة للمسار، خصوصا من خلال دعم مرصد العدالة الانتقالية.
- إطلاع أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة على الممارسات الجيدة والتجارب الدولية في ما يتعلق بالاستماع للنساء الضحايا وإدراج مسألة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- تعزيز العمل التحسيسي المُتاح والمُبسّط والذي يصل إلى كلّ الضحايا، خصوصا أولئك الذين يعيشون بعيدا عن العاصمة وفي المناطق المهمشة وكذلك إلى الفئات الضعيفة والأشخاص الأميّين.
- الدعوة من أجل دعم إرساء آلية للتنسيق بين جميع الهيئات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية بهدف تيسير وصول الضحايا لهذه الآليات.
- نشر المبادئ والمعايير الخاصة بحقوق الضحايا والتعريف بها على أوسع نطاق من أجل مواجهة النظرة السلبية للضحايا وتجنّب وصمهم في المجتمع.

ملاحظات ختامية

رغم أنّه كثيرا ما يُقدّمُ على أنه "نموذج" في مجال العدالة الانتقالية نظرا لكونه كان ثمرة مشاورات شاملة مع المجتمع المدني، فإن مسار العدالة الانتقالية في تونس مازال يحتاج إلى جهود كبيرة لضمان مشاركة حقيقية وفعلية للضحايا، بعيدا عن منطق الاستعطاف و'الطقوس الجوفاء'. كما أنّ تزايد الوسطاء، وخصوصا الهياكل الجمعياتية والمحامين، يُشكّل عقبة أمام الانخراط المباشر للضحايا الذين فقدوا نتيجة لذلك الشعور بأنهم الموضوع الرئيسي للعدالة الانتقالية.

تختلف المشاركة في المسار من شخص لآخر، وتبرز أكثر في مراحل من المسار دون أخرى. وخلال الحوار الوطني وإعداد القانون الأساسي، كانت المشاركة أكثر وضوحا، غير أنّها تقلصت خصوصا أثناء تسمية أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة، ممّا كان له عميق الأثر على ثقة الضحايا في مسار استُبعدوا منه شيئا فشيئا.

على المستوى الفردي، كانت انتظارات الضحايا مادية ومعنوية في الآن ذاته. ولئن كانوا يدركون أن لا شيء يمكن أن يعوّض السنوات التي ضاعت والمسيرة التي دُمّرت والتعليم الذي انقطع والكرامة التي انتُهكت والأقارب الذين فُقدوا، ينتظر الضحايا أن تُوفّر لهم على الأقل أسباب الحياة الكريمة. وكلمة الكرامة، التي كثيرا ما ردّدها الضحايا، تشمل بالنسبة لهم الحصول على عمل يتناسب مع مؤهلاتهم وعلى مسكن لائق وأن يتمّ ردّ الاعتبار لهم أمام عائلاتهم وأمام المجتمع بأسره. وإذا كان التعويض المالي عن السنوات الضائعة يعتبرا حقا من الحقوق، فإن ذلك تشوبه بعض المرارة جرّاء الصورة المتداولة عن الضحايا خاصة في وسائل الإعلام والتي تجعل منهم أشخاصا يَسعوْن لتحقيق مغانم ويتاجرون بالنضال. فأغلبية المستجوبين قالوا أنهم شعروا بالصدمة إزاء حملة "كيلو النضال بقداش". مثل هذه الشيطنة كثيرا ما تُرغمُهم على الدخول في منطق التبرير ممّا يساهم في جعلهم يشعرون بظلم مضاعف.

أمّا الانتظارات المعنوية فهي كذلك متعدّدة. فقد عبّر الضحايا المستجوَبون عن استيائهم من غياب الرعاية النفسية ومن عدم توفر مراكز إصغاء للمرافقة والإرشاد، ويشعرون نتيجة لذلك بأنهم متروكون لمصيرهم أو تحت رحمة السلطات المختصة وفي انتظار أن تعمل الآليات بنجاعة.

الاعتراف وطلب الصفح هما كذلك من الانتظارات المعنوية التي عبّر عنها أغلبية الضحايا المستجوَبون. وفي الواقع، فإن مخاوفهم كثيرة ولها في بعض الأحيان ما يبرّرها بسبب وجود خطاب سياسي لا يعطي لمعاناتهم حق قدرها بل ويصل إلى حدّ اتهامهم بأنهم مسؤولون عمّا حصل لهم. فاعتراف رسمي للضحايا من شأنه أن يساهم في التقليص من هذا الوصم. كما أنّ كشف الحقيقة حول جرائم الماضي يُعتبر بمثابة شكل من أشكال التعويض المعنوي حتى قبل التعويض المالي أو محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

أما على المستوى الجماعي فإن الانتظارات تهمّ في نفس الوقت مجموعة الضحايا والمجموعة الجهوية والوطنية. فمن أهمّ الإنتظارات تركيز آليات لضمان عدم تكرار الانتهاكات، إذ أعرب عديد الضحايا عن مخاوفهم من عودة "النظام السابق" خصوصا في السياق الحالي. وقد عبر الضحايا عن خيبة أملهم من الأحكام التي أصدرتها المحاكم العسكرية واعتبروا أنها تمثل عائقا أمام مقاومة الإفلات من العقاب. إذن، ورغم الانتقادات التي تُوجّهُ إلى هيئة الحقيقة والكرامة، يَعتبر أغلب الضحايا المستجوبون أنّ هذه الهيئة تُمثل الأمل الأخير لهم لاستعادة حقوقهم. كما أنّ من إنتظاراتهم تركيز دوائر مختصة ومكاتب جهوية تغطي كامل تراب الجمهورية وتُيسّر وصولهم لها. أما الفئات الضعيفة فيعتبرون أنّمن واجب هيئة الحقيقة والكرامة أن تذهب إليهم وليس العكس، ويأملون أن يتضمن كل مكتب جهوي خلية إنصات وإرشاد ومرافقة قانونية واجتماعية وسيكولوجية، مما سيساعدهم على المطالبة بحقوقهم.

هذه العناصر، وإن كانت لا تغطي كل جوانب الموضوع، تُمثل مجهودا أولا لإعطاء الكلمة أخيرا للضحايا في مسار للعدالة الانتقالية تمّ بَعْثُهُ من أجلهم لكن سرعان ما وجدوا أنفسهم مهمشين فيه. إن العمل مباشرة مع الضحايا وتركيز النقاش المتعلق بالعدالة الانتقالية حول احتياجاتهم والاستماع إليهم دون وساطة كل ذلك من شأنه أن يمنحهم المكانة التي هم جديرون بها، وأن يساهم في إعادة بناء كرامة انتُهكت يوما ما. فالضحايا هم قبل كل شيء مواطنون، مناضلون، مدافعون عن حقوق الانسان وباختصار هُمْ عناصر فاعلة في التاريخ الوطني التونسي. لذلك لا يمكن أن نختم هذه الدراسة بأفضل ممّا قالته إحدى الضحايا من سيدي بوزيد والتي لخّصت باقتضاب فكرتنا الأساسية بقولها: "مشاركتك .. تعيد لك الأمل".

الملاحق

ملحق عدد 1: قائمة المستجوبين

الرمز	النوع	الوضعية	الصفة	الجهة
VP01	ذكر	ضحية	عسكري سابق، براكة الساحل	تونس
VP02	ذكر	ضحية	جريح الثورة	مرناق، تونس
VP03	ذكر	ضحية	عسكري سابق، براكة الساحل	تونس
VP04	أنثى	ضحية	سجين سياسي سابق	تونس
VP05	ذكر	خبير	قاضي في المحكمة العسكرية بتونس	باب سعدون، تونس
VP06	أنثى	خبيرة	ممثلة عن المركز الدولي للعدالة الانتقالية	تونس
VP07	أنثى	ضحية	أم لشاب قتل خلال الثورة	تونس
VP08	ذكر	ضحية	عسكري سابق، براكة الساحل	تونس
VP09	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	مرناق، تونس
VP10	أنثى	ضحية	زوجة سجين سياسي سابق متوفى	بنزرت
VP11	ذكر	خبير	ممثل عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة	متيال فيل، تونس
VP12	ذكر	ضحية ناشط بالمجتمع المدني	عضو في جمعية العدالة ورد الإعتبار	تونس
VP13	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	فريانة، القصرين
VP14	أنثى	ضحية	سجين سياسي سابق	سيدي ثابت، تونس
VP15	ذكر	ضحية	شقيق لسجين سياسي سابق	فريانة، القصرين
VP16	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	بنزرت
VP17	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق الحوض المنجمي	فريانة، القصرين

VP18	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	تونس
VP19	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	القصرين
VP20	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	القصرين
VP21	ذكر	ضحية	سجين سابق (ناشط في UGET)	فريانة، القصرين
VP22	ذكر	ناشط بالمجتمع المدني	نائب رئيس جمعية "تالة لمسرح الواقع"	تالة، القصرين
VP23	أنثى	ضحية	سجينة سياسية سابقة	بنزرت
VP24	أنثى	ناشطة بالمجتمع المدني	رئيسة جمعية ‘‘ امرأة حرة’’	سبيطلة، القصرين
VP25	أنثى	ناشطة بالمجتمع المدني	محامية تعمل على ملفات ضحايا الثورة	تونس
VP26	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	القصرين
VP27	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	تونس
VP28	ذكر	ضحية	ضحية المضايقات والتهميش (ناشط في الحركة الطلابية)	العيون، القصرين
VP29	أنثى	ناشطة بالمجتمع المدني	المنسقة العامة لجمعية "سماء سفيطلة للتنمية الاجتماعية والثقافية"	سبيطلة، القصرين
VP30	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	القصرين
VP31	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	فريانة، القصرين
VP32	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	بنزرت
VP33	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	تونس
VP34	ذكر	خبير	ممثل برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	تونس
VP35	أنثى	ناشطة بالمجتمع المدني	عضوة في الرابطة التونسية لحقوق الإنسان	تونس
VP36	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	القصرين

VP37	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	القصرين
VP38	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	بنزرت
VP39	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	قرمبالية، نابل
VP40	أنثى	خبيرة	ممثلة جمعية ''تونسيات''	تونس
VP41	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	بنزرت
VP42	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	القصرين
VP43	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	قرمبالية، نابل
VP44	أنثى	ضحية	سجين سياسي سابق	قرمبالية، نابل
VP45	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	القصرين
VP46	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	سبيطلة، القصرين
VP47	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	القصرين
VP48	ذكر	ناشط بالمجتمع المدني	رئيس جمعية الشبكة التونسية للعدالة '' الانتقالية	تونس
VP49	أنثى	ضحية	سجينة سياسية سابقة وضحية التعذيب	بنزرت
VP50	أنثى	ضحية	سجينة سياسية سابقة وضحية التعذيب	قرمبالية، نابل
VP51	ذكر	ضحية	ابن لسجين سياسي سابق	سبيبة، القصرين
VP52	ذكر	ناشط بالمجتمع المدني	جمعية قدماء العسكريين ''إنصاف''	تونس
VP53	أنثى	ضحية	سجينة سياسية سابقة وضحية التعذيب	قرمبالية، نابل
VP54	ذكر	ناشط بالمجتمع المدني	رئيس جمعية منتدى الشباب لثقافة المواطنة	القصرين
VP55	ذكر	ناشط بالمجتمع المدني	ناشط في مجال العدالة الانتقالية	القصرين

VP56	ذكر	ناشط بالمجتمع المدني	المنسق الإقليمي لاتحاد العاطلين عن العمل	سيدي بوزيد
VP57	أنثى و ذكر	ناشطين بالمجتمع المدني	ممثلين عن محامين" بلا "حدود	تونس
VP58	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق)الحوض المنجمي(	سيدي بوزيد
VP59	ذكر	ضحية	عسكري سابق، براكة الساحل	سيدي بوزيد
VP60	ذكر	ناشط بالمجتمع المدني	المنسق العام لجمعية "نشطاء تالة"	تالة، القصرين
VP61	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	منزل بوزلفة، نابل
VP62	ذكر	ناشط بالمجتمع المدني	رئيس جمعية "كرامة"	تونس
VP63	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق	فوسانة، القصرين
VP64	أنثى	ضحية	معارضة سابقة تعرضت للمضايقات والتهميش	قربة، نابل
VP65	ذكر	ضحية	معارض سابق تعرض للتهميش	القصرين
VP66	ذكر	ضحية	معارض سابق تعرض للمضايقات والتهميش	قربة، نابل
VP67	أنثى	ضحية	ضحية فساد ومضايقات إدارية	سيدي بوزيد
VP68	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	قربة، نابل
VP69	ذكر	ضحية	سجين سابق (ضحية لإلغاء النظام الملكي في عام 1957)	صنهاجة، تونس
VP70	ذكر	ضحية ومحامي	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	حي إبن خلدون، تونس
VP71	أنثى	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	منزل بوزلفة، نابل
VP72	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	مدينة نابل
VP73	أنثى	ناشطة بالمجتمع المدني	منسقة اجتماعية للمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب	سيدي بوزيد

VP74	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	قربة، نابل
VP75	ذكر	ضحية	شقيق ضحية قتل على يد الشرطة	حي هلال، تونس
VP76	أنثى	ضحية	أم لضحية قتل على يد الشرطة	مكناسي، سيدي بوزيد
VP77	ذكر	ضحية	شقيق لسجين سياسي سابق ضحية التعذيب	بنزرت
VP78	ذكر	ضحية	سجين سياسي سابق وضحية التعذيب	مدينة نابل
VP79	أنثى	ناشطة بالمجتمع المدني	محامية	تونس
VP80	ذكر	عضو بهيئة الحقيقة والكرامة	هيئة الحقيقة والكرامة	تونس
VP81	ذكر	عضو بهيئة الحقيقة والكرامة	هيئة الحقيقة والكرامة	تونس
VP82	ذكر	ممثل عن الوزارة السابقة لحقوق الإنسان والعدالة الإنتقالية	محامي	متيال فيل، تونس
VP83	أنثى	عضوة بهيئة الحقيقة والكرامة	هيئة الحقيقة والكرامة	تونس

ملحق عدد 2: الاستمارات

استمارة عدد 1
ضحايا شاركوا في المسار

1- معطيات عامة:

1.1- الاسم واللقب
1.2- تاريخ / سنة الولادة
1.3- الجنس
1.4- الحالة المدنية/ ظروف العيش (مع العائلة، بمفرده) ...
1.5- عدد الأطفال
1.6- المنشأ بالنسبة لمكان الولادة والعيش (المدينة، الولاية، المعتمدية ...)
1.7- المصدر الأساسي للموارد المالية (النشاط، الشغل منحة ...)
1.8- المستوى التعليمي (ابتدائي، ثانوي، عالي...)
1.9- هل أنت منخرط(ه) في جمعية أو نقابة؟ (أذكرها) ....
1.10- هل تمارس نشاطا سياسيا؟ إذا نعم هل يمكن ذكره؟ ...

2- الوضعية الشخصية والأوليات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية

2.1- كيف أثرت الدكتاتورية (النظام السابق) عليك و على عائلتك؟ وماهي المصاعب التي تعاني منها اليوم (اقتصادية، اجتماعية، نفسية...)

2.2- ماذا تعني العدالة بالنسبة لك؟ و ماذا تعني العدالة الانتقالية ؟...

2.3 هل تعتبر نفسك ضحية؟ ...

2.4 من هو الضحية حسب رأيك؟

2.5 هل لديك علاقات/ روابط مع ضحايا آخرين؟ ...

2.6 لديك فكرة عن آليات العدالة الانتقالية التي تم وضعها؟ ...

هل تعتقد بأن للضحايا دورا في هذه الآليات؟ ....

2.7 هل لهذه الآليات تأثيرا إيجابيا على البلاد؟ ... ما هو؟ ...

2.8 هل لهذه الآليات تأثير سلبي على البلاد؟ على الضحايا؟ ما هو؟ ...

3-**معرفة مدى مشاركة الضحايا**

حدثنا عن تجربتك مع مسار العدالة الانتقالية

3.1 هل يمكن أن تحدثنا عما تعرفه عن آليات العدالة الانتقالية الموجودة؟ وممن / أو مما تلقيت هذه المعلومات؟ ...

3.2 كيف / أو ممن عرفت أنه يمكن أن تشارك في مسار العدالة الانتقالية؟ ...

3.3 هل سبق وأن شاركت في أنشطة تحسيسية/ توعوية؟ ...

3.4 هل تعتقد أن التوعية / التحسيس ناجعة؟ ولماذا ...

3.5 لماذا قررت المشاركة في المسار؟ ماهي دوافعك؟ ...

3.6 هل تلقيت مساعدة للمشاركة في المسار (من جمعية، منظمة، حزب سياسي، هيئات دولية ؟) ما هو رأيك في هذه المساعدة؟ ...

3.7 ماذا حصلت في المشاركة؟

كيف ترى/ تقيم مسار المشاركة؟ (إيداع العرائض والشكاوى؟) ...

3.8 كيف ترى / تقيم مسار المشاركة؟ (إيداع العرائض والشكاوى ...)

4-الضمانات

4.1 هل هناك عوامل/ عناصر صعبت/ أعاقت مشاركتك؟

4.2 هل أحسست/ تحس بالأمان في هذا المسار؟

4.3 هل تأثر إحساسك بالأمان بمدى مشاركتك في المسار؟

4.4 ما الذي من شأنه أن يجعلك تشعر بأمان أكثر؟

5-تجربة المشاركة في المسار

حدثنا عن تجربتك في المشاركة؟

5.1 هل كانت مشاركتك على قدر انتظاراتك؟

5.2 بماذا استفدت من هذه المشاركة (لك و لعائلتك و مجموعتك...)، هل ساعدتك المشاركة ؟.

5.3 هل كان لهذه المشاركة أثر / آثار سلبية عليك ؟.

5.4 هل أثرت المشاركة على حياتك اليومية، وعلى عائلتك، مجموعتك ....

5.5 هل تعتقد أن صوتك قد وصل؟ ...

5.6 هل تعتقد أن مشاركتك قد ساهمت في كشف الحقيقة وإرساء العدالة؟ ...

5.7 هل تعتبر المشاركة نوع من التعويض / جبر الضرر؟

5.8 لمن / أو باسم من شاركت: باسمك الشخصي، عائلتك، مجموعتك؟ أو بإسم الضحايا عموما ؟...

5.9 هل تعتقد بأن الضحايا وقع تمثيلهم في المسار؟ إن كان الجواب لا، لماذا؟ ...

5.10 هل تعرف ضحايا من مجموعتك لم يشاركوا في المسار؟ أو من الذين لم تقبل مطالبهم أو طلباتهم؟ ما رأيك في ذلك؟ ....

5.11 هل تم تمثيلهم بصفة رسمية؟ ما هو رأيك في هذا التمثيل؟ (تمت الاستجابة للانتظارات؟ نجاعة التمثيل ....)

5.12 كيف يمكن حسب رأيك تحسين المشاركة؟ وتمثيل الضحايا في آليات العدالة الانتقالية؟ ...

5.13 ما العمل حتى تتم مساعدة الضحايا الذين لم يشاركوا؟ أو الذين لم تحظى مطالبهم بالقبول ؟.

5.14 كيف يمكن حسب رأيك تحسين تمثيلية و نشاط المنظمات و المجتمع المدني ؟ ...

6-الانتظارات

6.1 ما الذي تنتظره من مشاركتك؟...

6.2 بماذا ستشعر إذا لم تتحقق هذه الانتظارات ؟....

6.3 إذا تم تبرئة عديد المسؤولين عن الانتهاكات / النظام السابق هل سترفض المشاركة في بقية المسار ؟.....

6.4 هل توجد حسب رأيك طرق أخرى للمشاركة في المسار ؟....

7- الخاتمة

7.1 بصفة عامة ما هو رأيك في مشاركة الضحايا في المسار؟.

7.2 هل هناك مسائل تعتبر نوعها هامة ولم يقع التطرق إليها في موضوع المشاركة الضحايا؟

7.3 هل لديك ملاحظات أو تعليق عام ؟....

إستمارة عدد 2
ضحايا لم يشاركوا في المسار / رفضت مطالبهم

3- معطيات عامة:

1.11- الاسم و القب
1.12- تاريخ / سنة الولادة
1.13- الجنس
1.14- الحالة المدنية/ ظروف العيش (مع العائلة ، بمفرده) ...
1.15- عدد الأطفال
1.16- المنشأ بالنسبة لمكان الولادة و العيش (المدينة ، الولاية ، المعتمدية ...)
1.17- المصدر الأساسي للموارد المالية (النشاط ، الشغل ظظظظن منحة ...)
1.18- المستوى التعليمي (ابتدائي ، ثانوي ، عالي...)
1.19- هل أنت منخرط(ه) في جمعية أو نقابة؟ (أذكرها) ....
1.20- هل تمارس نشاطا سياسيا؟ إذا نعم هل يمكن ذكره ؟ ...

4- الوضعية الشخصية والأوليات ذات الصلة بالعدالة الانتقالية

2.1- كيف أثرت الدكتاتورية (النظام السابق) عليك و على عائلتك؟ و ماهي المصاعب التي تعاني منها اليوم (اقتصادية، اجتماعية ، نفسية...)

2.2-ماذا تعني العدالة بالنسبة لك؟ و ماذا تعني العدالة الانتقالية؟...

2.3 هل تعتبر نفسك ضحية؟ ...

2.4 من هو الضحية حسب رأيك؟

2.5 هل لديك علاقات/ روابط مع ضحايا آخرين؟...

2.6 لديك فكرة عن آليات العدالة الانتقالية التي تم وضعها؟ ...

هل تعتقد بأن للضحايا دورا في هذه الآليات؟ ....

2.7 هل لهذه الآليات تأثيرا إيجابيا على البلاد؟ ... ما هو؟ ...

2.8 هل لهذه الآليات تأثير سلبي على البلاد؟ على الضحايا؟ ما هو ؟...

3- معرفة مدى مشاركة الضحايا

حدثنا عن تجربتك مع مسار العدالة الانتقالية

3.1 هل يمكن أن تحدثنا عما تعرفه عن آليات العدالة الانتقالية الموجودة؟ و ممن / أو مما تلقيت هذه المعلومات؟...

3.2 كيف / أو ممن عرفت أنه يمكن أن تشارك في مسار العدالة الانتقالية؟ ...

3.3 هل سبق وأن شاركت في أنشطة تحسيسية/ توعوية؟ ...

3.4 هل تعتقد أن التوعية / التحسيس ناجعة؟ ولماذا ...

3.5 لماذا قررت المشاركة في المسار؟ ماهي دوافعك؟ ...

3.6 هل تلقيت مساعدة للمشاركة في المسار (من جمعية، منظمة، حزب سياسي، هيئات دولية ؟) ما هو رأيك في هذه المساعدة ؟ ...

3.7 ماذا حصلت في المشاركة؟

كيف ترى/ تقيم مسار المشاركة؟ (إيداع العرائض و الشكاوى؟) ...

3.8 كيف ترى / تقيم مسار المشاركة؟ (إيداع العرائض والشكاوى ...)

4- **الضمانات**

4.1 هل هناك عوامل/ عناصر صعبت/ أعاقت مشاركتك؟

4.2 هل أحسست/ تحس بالأمان في هذا المسار؟.

4.3 هل تأثر إحساسك بالأمان بمدى مشاركتك في المسار؟

4.4 ما الذي من شأنه أن يجعلك تشعر بأمان أكثر؟

5- **تجربة المشاركة**

حدثنا عن تجربتك في المشاركة

5.1 ماذا كان إحساسك عندما تم رفض ترشحك أو مطلبك؟...

5.2 هل تعرف ضحايا آخرين رفضت مطالبهم/ مشاركاتهم؟ ما رأيك في ذلك ؟...

5.3 ماذا تنتظر من آليات العدالة الانتقالية الآن؟ بعد رفض مشاركتك؟ ....

5.4 هل تم إعلامك بالمسار؟ وتبعات ملفك؟ أو مطلبك؟ ...

5.5 ماذا كنت تنتظر من مطلبك؟ و من مشاركتك؟...

5.6 لو تمت الاستجابة لطلبك كيف كانت تبعات ذلك عليك و على عائلتك و على مجموعتك؟

5.7 هل تعتقد بأن صوتك وصالحك قد تم تمثيلها في المسار من خلال مشاركة ضحايا آخرين؟ بقطع النظر عن رفض مشاركتك؟ ...

5.8 هل تعتقد أن مشاركة الضحايا من شأنها أن توصل إلى كشف الحقيقة؟

5.9 هل تعتقد بأن مشاركة الضحايا من شأنها أن توصل إلى تحقيق العدالة ؟...

5.10 كيف يجب التعامل مع الضحايا الذين لم يشاركوا أو رفضت مشاركتهم؟...

5.11 هل توجد حسب رأيك طرق أخرى للمشاركة في المسار؟ ...

هل توجد حسب رأيك آليات أو مبادرات أخرى ترغب في المشاركة فيها؟ ...

(سواء كانت رسمية، محلية، مؤسساتية أو غيرها ...) ...

5.13 هل لديك اقتراحات لآليات و مبادرات أخرى بإمكانها مواجهة الانتهاكات الماضية؟...

5.14 كيف يمكن حسب رأيك تحسين تمثيلية ونشاط المجتمع المدني؟ ...

6- الانتظارات

6.1 ما الذي تنتظره من مشاركتك؟ ...

6.2 بماذا ستشعر إذا لم تتحقق هذه الانتظارات ؟....

6.3 إذا تم تبرئة عديد المسؤولين عن الانتهاكات / النظام السابق هل سترفض المشاركة في بقية المسار ؟.....

6.4 هل توجد حسب رأيك طرق أخرى للمشاركة في المسار ؟....

7- الخاتمة

7.1 بصفة عامة ما هو رأيك في مشاركة الضحايا في المسار؟....

7.2 هل هناك مسائل تعتبر نوعها هامة و لم يقع التطرق إليها في موضوع المشاركة الضحايا ؟....

7.3 هل لديك ملاحظات أو تعليق عام ؟....

استمارة عدد 3
خبراء وناشطين في مجال العدالة الانتقالية

1- مشاركة الضحايا عموما

ما هو مفهومك للضحية

1.1- حسب رأيك ما هو نوع / شكل العدالة التي ينتظرها الضحايا؟ ...
1.2- هل يحتاج بعض الضحايا دعم آليات أكثر من غيرهم؟....
1.3- كيف تقيمون مشاركة الضحايا في المسار الآن؟...
1.4- هل بإمكانك وصف طبيعة مشاركة الضحايا؟... و ما هو هدف هذه المشاركة؟...
1.5- ماهي حسب رأيك أفضل طريقة لتشريك الضحايا؟....
1.6- ما هو حسب رأيك التأثير الفعلي للمشاركة؟
1.7- ما هي حسب رأيك أهم التحديات/ العراقيل ؟
1.8- ماهي الآثار الإيجابية الأساسية؟...
1.9- هل لاحظت آثار سلبية ذات صلة بالمشاركة؟...
1.10- هل تعتبر مشاركة الضحايا ولدت عندهم انتظارات كبرى؟...
1.11- ما لذي يتوجب فعله بالنسبة للضحايا الذين لم يشاركوا أو رفضت مشاركتهم؟
1.12- هل تعتبر أن مشاركة الضحايا قد حسمت وضعيتهم؟...
1.13- هل تعتقد الآن مشاركة الضحايا قد ساهمت في كشف الحقيقة؟ كيف ذلك؟
1.14- هل تعتقد بأن مشاركة الضحايا قد ساهمت في تحقيق العدالة؟ كيف ذلك؟...
1.15- هل توجد آليات أو مبادرات أخرى من شأنها دعم مشاركة الضحايا؟...
1.16- ماهي اقتراحاتك لتحسين المسار؟....

2- أسئلة إضافية للمثلين القانونيين أو الجمعياتيين

2.1 ماهي التحديات التي واجهتها بوصفك ممثل قانوني للضحايا ؟....

2.2 هل تعرضت أنت أو الضحايا الذين تمثلهم إلى تهديدات؟...

2.3 هل اعترضتك مشاكل أو عراقيل للوصول إلى الضحايا أو تحديدهم؟...

2.4هل بإمكانك تمثيل كل مصالح الضحايا الذين تمثلهم ؟...

2.5 ما هو عدد الضحايا الذين تمثلهم هل تلتقيهم باستمرار؟...

2.6 ماهي أهم انتظارات هؤلاء الضحايا؟ هل هي واقعية ؟....

2.7 ماذا تنتظر من مشاركة الضحايا ؟ من تمثيلهم؟...

2.8 هل ترى بأنك مدعوم في عملك في تمثيل الضحايا؟ كيف ذلك؟ و ممن ؟...

3- **خاتمة**

3.1 ما هو شعورك العام فيما يتعلق بمشاركة الضحايا في المسار؟ وما الذي يجب تحسينه لتحقيق احتياجاتهم؟...

3.2 هل توجد مواضيع أخرى لم نتطرق إليها في مسألة المشاركة؟

3.3 هل لديك ملاحظات أو توصيات و اقتراحات عامة ؟...

ملحق عدد 3: خرائط الاستجوابات

ولاية نابل

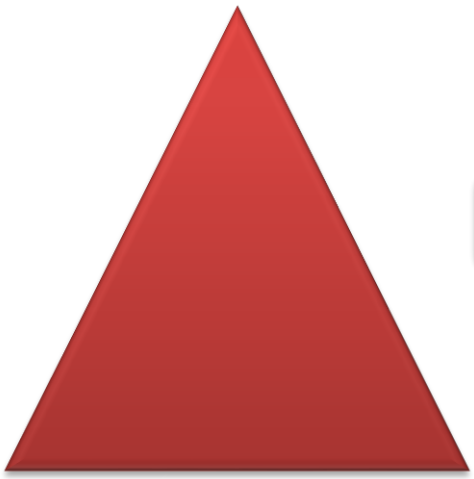

11 لقاء مع ضحايا شاركو في المسار
نساء و 7 رجال 4

ضحيتان لم تشاركا في المسار
بالإضافة إلى ناشطين من المجتمع المدني

المجموع 15

ولاية بنزرت

المجموع 8 لقاءات

8 لقاءات مع ضحايا شاركوا في المسار 3 نساء و 5 رجال

ولاية القصرين

ولاية سيدي بوزيد

لقائين مع خبيرين

4 لقاءات مع ضحايا شاركوا في المسار رجلين و امرأتين.

المجموع 6 لقاءات

مجموعة نقاش :21 مشارك